



95

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

تغيّير العالم

تأليف

د. أنور عبدالملك



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

95

تغيّير العالم

تأليف

د. أنور عبدالملك



نوفمبر 1985

المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

تقديم

إن عملية تغير العالم منذ نهاية الحرب العالمية، وخاصة منذ مرحلة ما بين عامي 1949 و 1973، أي بين انتصار ثورة التحرر. الوطني وإقامة جمهورية الصين الشعبية في أول أكتوبر عام 1949 من ناحية، وحرب أكتوبر عام 1973 وتحرير فيتنام في نفس المرحلة من ناحية أخرى أمر مركزي في تطور المجتمعات البشرية الحديثة، كما أنه يمثل نقطة التحول في تاريخ العالم.

ومن ثم فان هذه العملية، عملية «تغير» العالم لا تحدث بشكل موضوعي آلي بحت، من جراء تطور القوى الإنتاجية أو مقتضيات المرحلة الثانية للثورة الصناعية، وغير ذلك من الأسباب التي يسهل وصفها كميا. إنها عملية تلعب فيها الإرادة السياسية دورا رئيسا، يمتد مجاله من الجيو - سياسة العالمية والإقليمية إلى الدين وصراع الحضارات. أي أن عملية «تغير» العالم تقتضي بالضرورة، دراسة القوى العاملة على «تغيير» العالم. بعضها يعمل من أجل توسيع رقعة التحرر والحرية، والتقدم. والبعض الأخر يعمل من أجل إخضاع عملية التغير إلى هيمنة المركز الواحد.

وإن تشابك هذه الاتجاهات، وتعدد مسالكها ومناهجها، وتباين معدلات سرعة تحركها الذاتي أثارت، وتثير بشكل متزايد، مستوى جديدا من الإشكال يقتضي نوعا جديدا من التحليل...

ومن هنا، فان هذه الدراسة المقتضبة سوف

تتجه أولا وقبل كل شيء إلى دراسة المحاور العامة لعملية تغيير العالم، دون أن تهتم بالسرد التفصيلي-وهو من شأن الدراسات التفصيلية، الميدانية، والمتابعة الصحفية الدقيقة - وذلك بغية تقديم صورة شاملة لعملية تغيير العالم من خلال التغيرات الحادثة فعلا، وبشكل أوضح ابتداء من الطاقات الحركية الكامنة.

ومن هنا، سيكون التركيز على ذلك «الجزء المغمور من تحت الثلج»، بغية النفاذ إلى أعماق التيارات التي تعمل في قلب المحيط العميق لتاريخنا المعاصر، آنيا ومستقبليا.

وخلاصة القول: فان هذه الدراسة تستهدف أن تضع بين يدي القارئ الملتزم، والمواطن الواعي، وبين طلائع مختلف المدارس التكوينية الأصيلة للفكر والعمل في أمتنا العربية - مجموعة التحاليل والرؤى التي قد تعين على تحديد التحرك العربي في المرحلة القادمة، صوب نظام عالمي جديد.

فهذه دراسة لا تقدم «حلولا»، ولا «وصفات»-وإنما تكتفي بوضع ملف هذه القضية الكبرى بين أيدي الطلائع العربية، التي تستطيع وحدها، وانطلاقا من أرضنا، أن تشكل مشروعنا الحضاري العربي، وكذا استراتيجيتنا الحضارية العربية، في قلب نهضة شعوب الشرق، في عصر اندلاع «ريح الشرق» الذي يجمع بين صحوة حضارات شعوبنا الشرقية وعزمها الأكيد على تأكيد مكانتها، وإستقلال قرارها، وتأمين مسارها، في اتجاه التواكب مع القوى التقدمية على أوسع نطاق في عالمنا المعاصر.

وقد أفادت هذه الدراسة من المعطيات المتراكمة بين عامي 1978 و 1982 في نطاق المشروع الذي حظينا بشرف تنسيقه في إطار جامعة الأمم المتحدة حول «البدائل الاجتماعية-الثقافية للتنمية في عالم متغير»، وخاصة المشروع الفرعي حول «تغيير العالم».

وقد عاون كل من السيد الأستاذ عبد العظيم حماد والسيدة الفاضلة رباب عرودكي في إعداد مخطوط هذه الدراسة كما تكرم الصديق الكريم الأستاذ الدكتور وجيه عبد المسيح بمراجعه المخطوط. على أن السهو والخطأ من شأن المؤلف وحده.

ونود في الختام أن نتوجه بخالص الشكر إلى «المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،» بدولة الكويت، وخاصة الأخ الكريم الأستاذ الكبير أحمد

مشاري العدواني، الأمين العام للمجلس، والزميل الصديق الأستاذ الدكتور فؤاد زكريا، مستشار سلسلة «عالم المعرفة» لما أبدياه من ترحاب، وتسامح، بعد أن تأخر المخطوط عن موعده لظروف فنية قاهرة، وهو مما أتاح للعمل أن يتم في جو من التعاون الأخوي الكريم. والحمدلله، والله ولي التوفيق.

أنور عبد الملك

الباب الأول
عالمية العالم

١ في أصول "النظام العالمي"

١- يتساءل القارئ والمحلل والمسئول السياسي، عن حقيقة ما يطلق عليه «النظام العالمي».

ويتبدى أمامنا، وبوضوح كامل «شكل» سياسي و اقتصادي واستراتيجي تنتظم في إطاره وحدات، وأنماط من العلاقات، تنطوي على صراعات ومواجهات وعمليات تنمية، وتطور اجتماعي، وتحديث، تقفز أحيانا بسرعة هائلة، ثم تتوقف، أو ترتد، أو تصاب بضربات وهجمات مضادة تكسر شوكتها،

ولقد برزت في إطار هذا «الشكل» منذ عام 1945 قوتان عظميان، بينما كانت القوى الكبرى، أو المؤثرة منحصرة في الربع الأول من القرن العشرين في أوروبا، وكأن الولايات المتحدة الأمريكية عالم هامشي يدور في مسار فلكي مستقل، وكأن غالبية العالم أي «القارات الثلاث»آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية لاوجود لها إلا بوصفها إمتدادات تابعة للقارة الأوروبية، ولو عدنا إلى الوراء، إلى القرن التاسع عشر مثلا، لرأينا صورة غريبة: القارة الأوروبية في المركز، ثم تحركات هائلة في قطاع الشرق الحضاري-أي آسيا والعالم الإسلامي-العربي بامتداداته الإفريقية-خاصة حول تحرك الدولة

المصرية بقيادة محمد علي بين سنة 1805 وسنة1840، والثورات الشعبية الفلاحية في الصين والهند، ثم تحديث اليابان في عهد الإمبراطور ميجي ابتداء من عام 1868، نصف قرن بعد مصر محمد علي.

تلك صور متباينة، وكأنما هناك عالم مغمور وراء النظام الثنائي الذي كرسته اتفاقية يالتا عام 1945 نظام ؟ أم واقع تاريخي مرحلي ؟ و في كلتا الحالتين: ماذا كان التصور، والجذور، والواقع التاريخي الحقيقي ؟

ثم يبرز سؤال آخر: متى، ولم، بدأ التساؤل حول «تغيير العالم» ؟

2- يرسي هذان التساؤلان أرضية تساؤل ثالث مركزي، ألا وهو متى وكيف ظهرت فكرة «العالم» ؟ أو بوجه أدق: متى وكيف استشعرت معظم المجتمعات أنها مترابطة في إطار واحد، واقعي لا أسطوري يؤثر على حياتها اليومية، وعلى مستقبلها ويطلق عليه «العالم» ؟ أي متى استشعرت غالبية شعوب المجتمعات البشرية، السواد الأعظم من الناس أنها جزء لا يتجزأ من دائرة أو إطار أوسع من دائرة الوطن، والأمة، ورابطة الجوار الثقافي، أو الديني، أو الحضاري، إطار يتعدى الدولة الوطنية، والقارة، وكأنه الإطار أو الدائرة الأكثر عمومية، والأكثر شمولا، أي في نهاية الأمر الإطار أو الدائرة التي قد يكون لها الوزن الأكبر في تبدل الأمور أو تطورها؟

يكفي هنا أن نذكر واقعة تبدو غريبة: ذلك أنه عندما توفى الإمبراطور نابليون الأول في منفاه بجزيرة سانت هيلانة سنة 1821، لم يصل النبأ إلى ميناء مارسيليا إلا بعد انقضاء شهرين على الوفاة، ولم ينتشر في أرجاء فرنسا إلا بعد نصف عام... لم نكن آنذاك في عصر اللاسلكي والتليفون رغم تقدم فنون الحرب والهندسة بشكل ملحوظ. هكذا كان «عالم» أوروبا وحدها في الربع الأول من القرن التاسع عشر، بالنسبة لحدث بالغ الخطورة.

لم يكن هناك وعي بوجود واقعي مؤثر اسمه «العالم»-على العكس تماما مما نحياه اليوم، وإنما حان مفهوم العالم، مفهوما تاريخيا، فلسفيا، دينيا، يرمز إلى إدراك شامل لمجموع ما تم اكتشافه وتدوينه في كتب الرحلات والجغرافيا.

وفجأة، وفي أقل من نصف قرن، أي قبل انتهاء القرن التاسع عشر ببضع سنوات، اتسعت دائرة إدراك الطلائع السياسية والثقافية والعلمية في عواصم العالم المتقدم آنذاك-أي أوروبا والقطاع الشرقي من الولايات

المتحدة وبعض عواصم البلدان التابعة في حوض البحر الأبيض المتوسط وقطاعات أخرى في أمريكا اللاتينية وآسيا للترابط العضوي بين الأحداث السياسية والحربية والاقتصادية وكذلك العلمية والثقافية في مختلف قطاعات الدائرة المركزية، وبين هذه القطاعات. لقد كان هذا العصر هو عصر ظهور أول «المعارض العالمية»، عصر تدوين الاكتشافات وتعدد طبعات خرائط العالم، بالشكل التقليدي الواضح (وستكون لنا عودة إلى هذا الموضوع الغريب)، عهد البرق والتليفون وإنشاء شركات الملاحة البحرية الكبرى ومعها توسيع وتعميق وإنشاء العديد من الموانىء التي انبثقت منها آلاف تلو آلاف من خطوط السكك الحديدية لتربط ما بين الموانىء والعواصم والمدن الرئيسة في الداخل.

ظهر إذن إدراك «العالم» بالوعي «بالعالم» منذ أقل من قرن من الزمان، وإن كان العالم الواقعي ظاهرة موضوعية تمت إلى أقدم العصور، أي أنها ظاهرة موضوعية من حيث وجود القارات والمحيطات، وإن كان هذا العالم الموضوعي غير مترابط ومتفاعل في نسيج متصل الخيوط والتأثيرات المتبادلة قبل بداية القرن العشرين.

من البديهي إذن أن التساؤل عن: «تغيير العالم» ما كان يمكن له أن يطرح أو حتى يتبدى في الأذهان اللهم إلا لدى بعض العباقرة والرواد قبل بداية هذا القرن، أي قبل أن يتكون الإدراك الإنساني الجماعي بوجود «عالم» واحد مترابط.

3- اقترنت عملية إدراك ما يمكن أن نسميه هنا «عالمية العالم» La Mondialisation du Monde بتكون مجموعة المعارف التي يطلق عليها اليوم «العلوم الاجتماعية»، ذلك أن جامعات مرحلة سنة 1800 لم تكن تعرف فكرة الأقسام المتخصصة باستثناء «مفهوم علم التاريخ» وهو أمر يتضح في موسوعة «الإنسيكلوبيديا» التي حررها «ديدرو» ورجال عصر التنوير في فرنسا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر قبل الثورة الفرنسية، وفجأة، وفي أقل من مائة عام، أي ما بين سنة 1850 وسنة 1900 نشهد بروز مجالات متعددة اتخذت التسميات التقليدية للعلوم الاجتماعية المعاصرة كما نعرفها اليوم: الاقتصاد، علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) علم السياسة، علم الاجتماع، كل النفس... الخ، ويتناول كل علم من هذه العلوم زاوية أو

نوعية متخصصة من واقع العالم، الذي أصبح مدركا إدراكا كليا في نفس هذه المرحلة الزمنية بالضبط أي حول عام 1900.

وفي أعقاب ذلك، بدأت المحاولات الأولى للجمع بين هذه الزوايا المتخصصة في التحليل من ناحية وبين التاريخ العام، والفلسفة، خاصة فلسفة التاريخ، والجغرافيا العامة، وتاريخ وعلوم الأديان من ناحية أخرى بغية تفسير «مفهوم العالم»، وخاصة طرق تكون النظام العالمي الذي وجد في بداية القرن العشرين.

كان «النظام العالمي» القائم آنذاك هو نظام الهيمنة الأوروبية على سائر القارات-آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية.. (رغم استقلالها النسبي عن إسبانيا والبرتغال في القرن التاسع عشر)-باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وكان ذلك هو الأمر الواقع منذ القرن الخامس عشر، عصر الاكتشافات البحرية الكبرى، وما ترتب عليها من تراكم هائل للثروات والموارد بين أيدي قلة من المقاطعات والدول في القارة الأوروبية-وهي العملية التي سنتناولها بعد قليل بالتحليل.

وبعد خمسة أجيال من الهيمنة، شرعت العلوم الاجتماعية الأوروبية، ثم الغربية تتساءل عن أسباب تلك الهيمنة واستمرارها.

وانقسم الرأي بين عدة اتجاهات رئيسة:

أ- ذهب المفكرون التقليديون إلى أن هذا الواقع لا يمثل إشكالاً خاصاً، فمن كان أكثر تقدماً لابد وأن يكون أكثر قدرة أو كفاءة أو أهلية، أي أن أمر الهيمنة الأوروبية الغربية-أمر طبيعي لا يمثل جديدا، أفلم تأت هذه الهيمنة بعد عصر النهضة ؟ أفلم تكن هذه النهضة أوروبية فحسب ؟ ألم تقم على مقدمات معروفة ومثبتة تؤكد تفوق أوروبا الأزلي الأبدي، ابتداء من حضارات اليونان وروما، ومن بعدها الدعوة المسيحية، و انتشار فلسفتها الأخلاقية وقيمها الروحية عبر العصور الوسطى ؟

فتلك دائرة متصلة بدأت من سقراط، وبركليس حتى الإمبراطورية البريطانية في العصر الفيكتوري ومن بعده ظهور أو إدراك ظاهرة عالمية العالم.

إذن: لم، وفيم التساؤل ؟ إن «العالم» كان ولايزال وسيظل، نظرة دائرية تمثل أيضا نظرة مراكز الهيمنة التقليدية، وقد عرفت كيف تحاصر نتائج

الاكتشافات الحديثة الخاصة بالحضارات والثقافات الأخرى وتضعها في إطار سلفي منمق باسم «الاستشراق» فلا وجود للشرق الحضاري الشامخ وحضاراته العريقة، واستمرار خصوصياته الثقافية والقومية في تشكيل النظام العالمي، ما دام خارج أرضية التحرك الفعال، ابتداء من هذه النظرة الدائرية المغلقة، نظرة الهيمنة، بل والوجود المتوحد، لأوروبا والغرب على ساحة تاريخ العالم.

ب- ثم جاءت مرحلة نقد الطرح التقليدي للعلوم الاجتماعية، على أيدي مدارس جديدة نشأت في الغرب ابتداء من صدمة فقدان المستعمرات القديمة وخاصة صدى حروب فيتنام، على الوجدان الأمريكي.

وقد ذهب عدد من هؤلاء النقاد المجددين إلى أن التاريخ يمكن وصفه على النمط التالي، بشكل مقتضب:

- الدائرة التقليدية الرئيسة، دائرة الهيمنة الأوروبية تظل كما هي حسب مفهوم الاتجاه الأول الذي وصفناه آنفا، غير أن هذا «العالم» اعتبر مكونا من وحدات قيل إنها مصطنعة. ذلك أن تلك الوحدات-أي «الدول» الأوروبية- لم يكن لها واقع عميق الجذور، إذ أنها تكونت عبر مسيرة من التراكمات قيل إنها «إقطاعية» في البداية، ثم أدت بعد مرحلة إلى صراعات مع طبقات مجتمعات المدن، أي البرجوازية، إلى تكوين الدولة الأوروبية من الطراز الحديث، وهي الدولة التي انقسمت بدورها إلى قطاعين، مجموعة مراكز القوى الرأسمالية من ناحية، وفئات أو طبقة العاملين في المصانع التي وجدت في المدن وحولها من ناحية أخرى.

- وماذا كان قبل هذا العالم الحديث الذي تكون حول القرن الخامس عشر؟

يقول هؤلاء النقاد إن هذا العالم الحديث-الأوروبي-سبقته مجموعة غير متجانسة من الظواهر، بعضها في القارة الأوروبية، ومعظمها خارج هذه القارة-و في هذا اعتراف على الأقل بأنه كانت هناك ظواهر إجتماعية، بل وحضارات خارج دائرة الهيمنة التقليدية. مجتمعات مبعثرة، أو حضارات وإمبراطوريات تسيطر على قطاع من قارة أو قارات، صراعات تتصل ثم تنقطع على حدود هذه التكوينات الاجتماعية والسياسية والحضارية.. إلخ. والهدف من هذا السرد المتخبط، والذي كثيرا ما يتخذ ألوانا تبهر

العقل والخيال معا-مثل التغني بجمال حضارة مصر الفرعونية وكذا بإرهاف الحضارة الصينية ورومانسية «ألف ليلة وليلة»،، وغير ذلك مما يثلج صدر المتفرج الشرقي-إنما هو إنكار تاريخية العالم في مجموعه، إذ أن الاعتراف بهذه التاريخية معناه الاعتراف بعراقة وأصالة حضارات الشرق، وقدرتها الخارقة على الاستمرارية التاريخية عبر عشرات القرون، وفوق هذا وذاك الاعتراف بان بعضها وخاصة حضارة مصر الفرعونية كانت منبع وأساس الفلسفة اليونانية، وأن الإيمانية التوحيدية نشأت في أرض الشرق، وعلى وجه التحديد في شمال شرق إفريقيا وجنوب غرب آسيا، في الوقت الذي تكونت فيه الأنظمة الفلسفية الكبرى.

- ثم تقدم التفسير النقدي الغربي خطوة، متخذا هذه المرة عامل التقدم الاقتصادي أساسا للتصنيف وذلك بعد حرب أعوام 1939-1945 وهى في واقع الأمر «الحرب العالمية الأولى»لأن حرب أعوام 1914-1918 كانت حرباً أوروبية على وجه الدقة، بينما كانت أوروبا تظن أنها هي «العالم»كما قلنا. فأصبح العالم عند هؤلاء النقاد الغربيين المجددين، يتكون من عوالم ثلاثة: «العالم الأول»أي مجتمعات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية الرأسمالية والمتقدمة إقتصاديا وصناعيا، ثم «العالم الثاني» الذي يتكون من دول أوروبا الاشتراكية وإن كان بعضها متقدما إقتصاديا وصناعيا وكلها أوروبي غربي، وأخيراً «العالم الثالث»وفيه بقية العالم أي القارات الثلاث، باستثناء اليابان، في بعض الأحيان. أي أن العالم مازال هو «العالم الأول». وأصبح «الأول» بعد أن فرض واقع الأمر وجود وحدات أخرى فرضا، كان لابد من تصنيفها وتبويبها في سلم هرمي بعد ما كان ومازال هذا المغمور جزءا لا يتجزأ من «العالم» بمعنى الكلمة.

مفهوم دائري عنصري من ناحية، يتلوه مفهوم يرى العالم وكأنه «سوق عالمي». كلاهما يركز التحليل والتخطيط السياسي المستقبلي على أساس واقع الأمر، على أساس نظام الهيمنة القائم حاليا ومنذ القرن الخامس عشر، وكأنه مكتوب على الإنسانية ألا تعيش إلا تكرار الماضي، وعلى الشعوب ألا تتحرك في دائرة الحصار المضروب حولها، وعلى عالم الحضارات والثقافات والقوميات غير الغربية أن يظل عديم الفاعلية هامشياً، مرفوضاً، عاجزاً.

فهل ترى هناك نظرة أخرى إلى «عالمية العالم» ؟

4- بدأ الاجتهاد في هذا الاتجاه في عصر نهضة شعوب الشرق، عصر الموجة الجبارة من حروب وثورات التحرير وكذا الثورات الاجتماعية التي هزت أركان الهيمنة الغربية منذ سنة1805، وخاصة منذ نهاية القرن التاسع عشر وأدت إلى تقويض أركان الأنظمة الاستعمارية التقليدية، وبالتالي تقويض أركان هيمنة أوروبا الغربية، حتى تكون الاستعمار المهيمن المتمركز بين أيدي الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 1945.

أ- فإذا كان تحرك شعوب القارات الثلاث-وخاصة الشرق الحضاري في آسيا وإفريقيا-يثبت نجاحه وقدرته في المعركة ضد الأنظمة الإستعمارية التقليدية في مجالات الحرب التحريرية وليس فقط في مجال الدبلوماسية والسياسة، وكذلك في مجال الإقتصاد، الثقافة وإن كان بقدر محدود، أفلا يجدر بمفكري هذه القارات أن يؤرخوا لتاريخ تطور حضاراتهم وثقافاتهم وقومياتهم بنفس الجدية التي يتناولون بها تاريخ هيمنة أوروبا ثم الغرب منذ القرن الخامس عشر.

وهكذا بدأت حركة الضغط المتصل والنقد الجذري البناء التي واكبت ظهور المؤلفات العملاقة لندرة من أعظم مفكري الغرب-وخاصة «آرنولد توينبي» و «جوزيف نيدهام» مؤكدة أن العالم يتكون من تسلسل زمني ومن مختلف الوجهات التي تمت إلى أنماط حضارية وثقافية وقومية متنوعة احتل فيها الشرق الحضاري مكان الصدارة حتى نهاية القرن الرابع عشر، بل وفي حالة العلوم التكنولوجية حتى بداية القرن السادس عشر، أي حتى عصر تكوين نظام الهيمنة الأوروبية ثم الغربية في القرن الخامس عشر، وهو الأمر الثابت والمعترف به دون جدال.

ب- ولئن كان الأمر على هذا النحو كما يثبته التاريخ، فإن التساؤل الملح يصبح على وجه التحديد هو: ما هي أسباب صعود أوروبا ثم الغرب إلى مكانة الهيمنة منذ القرن الخامس عشر؟

إن طرح هذا السؤال يشتمل في الوقت نفسه على طرح السؤال أو التساؤل الإضافي، المغاير: وكيف نفسر إضمحلال بل وإنحدار المراكز الكبرى للشرق الحضاري منذ القرن الخامس عشر، على وجه التعميم، حتى القرن التاسع عشر وأحيانا حتى عصرنا هذا ؟

إن هذا التحليل السببي، هذا التنقيب في أعماق جدلية التاريخ يفسر من ناحية التكوين التاريخي للنظام العالمي القائم، كما يمنحنا مفاتيح التفسير وأدوات العمل لفهم مسالك ووسائل وأهداف عملية «تغيير العالم»، من الناحيتين النظرية والحركية معا

ومن هنا كانت صياغة تصورConcept «فائض القيمة التاريخي» وهو تصور نابع من صلب حروب الغزو، إبتداء من عصر الاكتشافات البحرية، ويمكن تلخيصه وكذا نتائجه فيما يلي:

- الموجة الأولى من الغزوات، والنهب، والاختراق، جاءت لتضرب المنطقة العربية-الإسلامية اعتبارا من القرن التاسع أي منذ الحروب الصليبية، وتشكل العدوانية الحربية العنصرية الصهيونية الحلقة المعاصرة من هذه الموجة.

- الموجة الثانية، الموجة الأشد فتكا من الناحية البشرية، عصفت بالقارة الإفريقية، وكان للنزف اللاحق الذي ترتب على تجارة الرقيق أعمق الأثر على إمكانات إفريقيا المعاصرة.

- وجاءت الموجة الثالثة فدمرت الحضارات والمجتمعات الهندية في أمريكا الوسطى والجنوبية وأخضعتها للإمبراطوريتين البحريتين الإسبانية والبرتغالية.

- ووصلت الموجة الرابعة والأخيرة إلى جنوب آسيا خاصة شبه القارة الهندية ثم جنوب شرق آسيا وأخيرا شرقيها.

هكذا تشكلت حقبة تاريخية، امتدت في دائرتها الأوسع أحد عشر قرنا ونيفا، وفي دائرتها الأضيق خمسة قرون، وخلال هذه الحقبة نجحت أوروبا في القضاء على مراكز القوة في الشرق، وبدرجة أعم، في آسيا وإفريقيا، ثم أمريكا اللاتينية، كما نجحت أوروبا ونجح الغرب في استنزاف ثروات قاراتنا الثلاث-ثرواتها المادية وإمكاناتها البشرية والثقافية على حد سواء- وتكديس هذه الثروات في دول البرجوازيات الغربية (القومية) الصاعدة آنذاك. والغريب أن أبرز مفكري إيديولوجيات التقدم في الغرب تجاهلوا هم أيضا هذه المسيرة الضخمة والطويلة الأمد من التراكم والتكديس، هذا النهب الضارب في أعمق أعماق القارات الثلاث طيلة قرون وقرون، فكانت صيغ هؤلاء المفكرين صيغة «فائض القيمة الرأسمالي»، كما لو أن الشيء

الأهم في تاريخ البشرية هو فقط ذلك الطور الأخير من الصراع الطبقي في المجتمعات الطبقية، حيث ينتظر من الرأسماليين أن يقوموا باستغلال الطبقات العاملة.

إننا هنا أمام جذور مشكلة الهيمنة والعنف والعنف المضاد في التاريخ، إذ أن فائض القيمة التاريخي لم يكن في الواقع يوما من الأيام محصورا ضمن مجال الاقتصاد فحسب، حقا إن تكديس المواد الأولية، ومصادر الطاقة، والأراضي والمساحات، والسيطرة على المدن والموانئ وشبكات المواصلات الرئيسية والبحار والمحيطات.. الخ كان أمرا على جانب كبير من الأهمية، لكن فائض القيمة التاريخي أتاح للبرجوازيات الغربية أولا، وقبل أي شيء آخر، الوسيلة التي تكفل ضمان هيمنتها على العالم.

فبفضل فائض القيمة التاريخي هذا، أمكن للثورة العلمية والصناعية أن تحدث، وفتحت الجغرافيا السياسية المجال واسعا للانتشار باتجاه السيطرة على العالم، من خلال القوة البحرية، بينما ساهمت تقنيات الاتصالات في تكثيف نقل فيض الأفكار والنظريات والمفاهيم من «المركز» إلى «ا لأطراف»المختلفة، وكانت النتيجة تكديسا فريدا من نوعه عند «المركز» بلغ ذروته في تركيز صياغة النظرية الاجتماعية والاتجاهات الفكرية الحديثة عموما بين أيدي مراكز الهيمنة الغربية، من هنا، استحال على شتى الأطراف- آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية-أن تتطور إلا وفق النهج الذي تقترحه وتفرضه فرضا مختلف المدارس الفكرية في الغرب المهيمن.

أما «على الضفة الأخيرة من النهر» على حد تعبير إدجار سنو الصحفي الأمريكي الشهير الذي كان أول من أدرك مغزى وأبعاد ثورة تحرير الصين، أي في الشرق الحضاري الحديث والمعاصر، فإننا نجد مجموعة من الظواهر السالبة:

- ضعف تمركز السلطة السياسية وخاصة بعد أن ظهر بوضوح أن أوروبا عصر النهضة بدأت تجمع بين يديها معاني وأدوات المبادرة التاريخية التي كانت فيما سبق بين أيدي الشرق الحضاري: الجمع بين العلم والتكنولوجيا والقدرة على توظيفهما في فنون الحكم والحرب.

- اتجاه المراكز الرئيسية للشرق الحضاري إلى التشعب والتمايز بدلا من المركزة التي تتيح وحدها توظيف الإمكانات المتراكمة وذلك تحت ضغط

موجات الغزو المواكبة التي أصابت الأمة الإسلامية على أيدي المغول وشبه القارة الهندية، ومن الهام هنا، التنويه بأن موجة الغزو التي واكبت هجوم الغرب نبعت من تجمعات قبلية محاصرة في قلب القارة الأسيوية راحت تضرب من حولها سعيا للوصول إلى مناطق الثراء غير مدركة للمرحلة التاريخية التي كانت تمر بها آنذاك حضارات الشرق الكبرى وخاصة الحضارة الإسلامية الآسيوية-الإفريقية بمكوناتها الثرية المختلفة.

- «فقر الدم» على حد تعبير الدكتور صبحي وحيدة أي تدهور مستوى السكان والإنتاج، ومن ناحية أخرى انكسار نسيج التقدم العلمي، وإنتشار موجات الفكر الجامد السلفي، وفي كلمة: سيادة الجمود والركود في اللحظة التاريخية التي اندلع فيها التحدي الغربي بالفكر والسلاح، جيلا بعد جيل. أما في الصين ورغم تباين الظروف السياسية والحربية فإننا نلحظ نفس الجمود والركود ابتداء من القرن السادس عشر بسبب نزعة الانعزال التي سادت نهاية عصر أسرة «مينج»، رغم إرساليات اليسوعيين العلمية إلى هذا البلد الذي أطلق على نفسه تسمية «الدائرة المركزية للعالم».

2 من "عالمية العالم" إلى حتمية التغيير

١- إن مسألة مرحلة الإنتقال في تشكيل النظام العالمي-أي الانتقال من تكون النظام العالمي إلى نقد مشروعيته ثم تقديم البدائل-تكون مشكلة ثانية في حد ذاتها. فإن قلنا «النظام العالمي»، يصبح السؤال: متى، بالضبط، تشكل ذلك النظام ؟ ما هو جوهره، وصوره ؟

أول ما يتبادر إلى الذهن أن النظام العالمي يرمز إلى تقسيم مناطق النفوذ في العالم في يالتا (فبراير1945)، في المرحلة الختامية للحرب العالمية، عندما أصبح من المؤكد أن ألمانيا واليابان لن تستمرا في القتال، وأن جبهة الحلفاء، أي في الأساس الولايات المتحدة وإنجلترا ثم الاتحاد السوفيتي من ناحية أخرى، وكذا الصين على بعد بعيد، على أبواب النصر.

فإذا اتفقنا على هذه المرحلة الزمنية-وهي رمز أكثر منها اتفاقية حسب مفاهيم القانون الدولي العام، أي رمز لميزان القوى العسكرية-يصبح لزاما علينا أن ندقق النظر في مكونات ذلك التوازن الذي

لا يزال يحدد الإطار الأعم للنظام العالمي الراهن.

أ) كان الحلف بين «الحلفاء» المنتصرين في الحرب العالمية يمثل التقاء المصالح في الدفاع عن الذات أمام محاولة ألمانيا في الأساس، ومعها إيطاليا في المقام الثاني من ناحية السيطرة على القارة الأوروبية ومستعمراتها، وأمام محاولة اليابان من ناحية أخرى السيطرة على المحيط الهادي وشرق وجنوب شرق آسيا. ولكنه كان التقاء مرحليا، دون جذور تاريخية ثابتة، بل إن الجذور التاريخية كانت على عكس هذا النمط، إذ أن معظم الدول الأوروبية كانت قد تحالفت لشن حروب التدخل ضد الدولة السوفيتية الفتية بين عامي 1919 و1923. ومعنى ذلك أن الحلفاء المنتصرين باسم الديمقراطية ومعاداة الفاشية كانوا في واقع الأمر أعداء الأمس ولم تجتمع كلمتهم إلا مرحليا من أجل صد عدوان متشعب هدد مصالحهم الرئيسة ابتداء من مرحلة ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى (1929-1932).

ب) لم تكن مجموعة الحلفاء المنتصرين متجانسة من حيث تاريخ تحركها السياسي والاستراتيجي. فمن ناحية، نجد بريطانيا والاتحاد السوفيتي وريث روسيا القيصرية بعد ثورة سنة 1917، وكلتاهما تمتان إلى صلب القارة الأوروبية جغرافيا وتاريخيا، من ورثة تاريخ الاستعمار. (في حالة بريطانيا وحليفتها الثانوية فرنسا، أسوة بهولندا وبلجيكا).، وعلى الضفة الأخرى إيطاليا موسوليني المهزومة-أو التوسع داخل القارة الأوروبية كما كان الحال بالنسبة لروسيا منذ عهد بطرس الأكبر وخاصة في حروبها لرد الغزوة النابليونية بل ومحاولة قيادة أوروبا إبتداء من مؤتمر فيينا سنة (1815).

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان أمرها مغايرا تماما، فقد تكون اتحاد الولايات الأمريكية بعد نجاح حرب الاستقلال ضد إنجلترا في نهاية القرن الثامن عشر(1775-1783) ثم انتصار ولايات الشمال الصناعية على ولايات الجنوب الزراعية في الحرب الأهلية (1861-1866). كانت ظروف القارة الأمريكية فريدة حقا، من حيث اتساع المجال الجغرافي الهائل، وخصوبة الأراضي، وانعدام أي تهديد على الحدود البرية والبحرية مما شكل خصوصية الولايات المتحدة الأمريكية على صورة متفردة في العالم آنذاك: «الأمة الجديدة الوحيدة بمعنى الكلمة» على حد تعبير توماس

جيفرسون. أمة لم تعرف الحروب إلا للتوسع، كما حدث بالنسبة لتكساس، وأمريكا الوسطى، والفيليبين، وجزر جنوب المحيط الهادي.

أمة اضطرتها المسافات الشاسعة اضطرارا للتوصل إلى اكتشافات، وكذا تطبيق وتطوير اكتشافات موازية، كان من شأنها أن تجعل منها أقوى ترسانة للمواصلات السلكية واللاسلكية-أي كل ما سوف يتيح لها بسط تأثيرها على قارات أخرى عبر المحيطات فيما بعد.

ولكن، فيما بعد فقط، ذلك أن حرب 1914-1918 التي شاركت فيها الولايات المتحدة في مرحلتها الأخيرة إلى جانب إنجلترا وفرنسا لم تؤد إلى سياسة أو تواجد أمريكي متصل في القارة الأوروبية بين سنتي 1919 و 1939.

ولقد تجلى هذا الموقف المتخصص للولايات المتحدة الأمريكية في أسلوب رئيسها الكبير فرانكلين روزفلت تجاه زميليه في قيادة الحلفاء المظفرين، تشرشل وستالين، فلم يحاول روزفلت أن يقحم الولايات المتحدة في معركة النفوذ على القارة الأوروبية ودوائر المستعمرات التابعة لها، أو التأثير عليها لاسيما وأن التفوق العسكري الأمريكي بلغ ذروته بعد هزيمة الجيوش الألمانية واستسلام اليابان على أثر ضرب هيروشيما ونجازاكي بالقنابل الذرية.

ح) وباختصار شديد، فإن تحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى القارة الأوروبية-من اتفاقية يالتا إلى تكوين «حلف الأطلنطي» (إبريل 1949)-جاء نتيجة لعدة عوامل وعدد كبير من الأزمات الميدانية يمكن إجمالها فيما يلي:

- امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية سلاحا جديدا هو القنبلة الذرية مما اضطر الاتحاد السوفيتي أن يعمل على إنتاج هذا السلاح بتكلفة وتضحيات باهظة. وما أن تم ذلك حتى تكون موضوعيا على شكل تنافس، أو تقابل، بين حليفين، دون أن تكون له حتى ذلك الحين وجهة محددة فهل هذا السلاح الجديد للتهديد، أو للاستعمال الفعلي، أو للمساومة ؟

- ثم إن التفوق الهائل للولايات المتحدة، من حيث الإمكانات الاقتصادية، كان لابد وأن يدفع بدول أوروبا التي خربتها الحرب إلى السعي للإفادة منه، ومن هنا جاء مشروع مارشال عام (1947) الذي رحبت به دول أوروبا الغربية، بينما رفضه الاتحاد السوفيتي تفاديا لشروط التفتيش والمراقبة

المواكبة لإعادة تعمير الاقتصاد ومرافق العمران.

- وقد ترتب على التفوق الحربي الميداني الضخم الذي أحرزه الجيش الأحمر السوفيتي في أوروبا، حدوث توسع مماثل في تحديد المناطق التابعة لكل من الإتحاد السوفيتي شرقا في أوروبا ودول أوروبا والولايات المتحدة في غرب القارة، ووصل الأمر إلى حد أن وافق الإتحاد السوفيتي وبريطانيا، في غيبة روزفلت الذي وافق على مضض رغم معارضة وزير خارجيته كورديل هال في موسكو خلال اجتماع أكتوبر سنة 1944 على نسب محددة بالنسبة لمناطق النفوذ: كان الاتفاق يقضى بان يكون للاتحاد السوفيتي 90٪ من النفوذ في رومانيا، و 80٪ في بلغاريا وهنغاريا، المجر، و 50٪ في يوغوسلافيا و 10٪ في اليونان، وقد تحول الأمر بسرعة بحيث سيطر الاتحاد السوفيتي على رومانيا بينما استأثرت بريطانيا باليونان، وقد زجت بولندا التي لم يحسب حسابها في هذا الاتفاق بالتبعية السوفيتية ؟ بينما أفلتت يوغوسلافيا بقرار شجاع من الرئيس تيتو وصحبه آنذاك، واتخذت لنفسها موقف الحياد في عام 1948، وهو الموقف الذي سرعان مالقي صدى ودعما قويا من نهرو في الهند وجمال عبد الناصر في مصر الثورة.

- وفي جو عدم الانسجام الغربي، وكذا تصعيد إرادة القوة الأمريكية في عهد الرئيس ترومان، قرر الاتحاد السوفيتي أن يحيط نفسه بمنطقة دفاعية من الدول الحليفة تمنع تكرار اختراق حدوده المأساوي على غرار ما حدث في يونيو عام 1941 على أيدي جحافل هتلر.

- وكما قلنا، جاء إنشاء «حلف الأطلنطي» بعد إعلان «نظرية ترومان»وخطبة تشرشل في «فولتون» ليؤكد دور أمريكا القيادي بالنسبة لجبهة حلفائها من دول غرب أوروبا الرأسمالية، تحت حماية المظلة النووية وذلك في مقابل المنطقة الوسطى والشرقية التي أصبحت فعلا دائرة نفوذ سوفيتية، وهي التي شكلت فيما بعد «حلف وارسو» عام 1955.

د) لم تمر إذن سنتان على إنتهاء الحرب العالمية حتى انشقت جبهة الحلفاء إلى طرفين نقيضين على أساس ميداني سياسي.. استراتيجي من ناحية، وأساسي إيديولوجي يرتكز على تباين النظامين الاقتصاديين في العالم الغربي من ناحية أخرى.

2- وماذا عن العالم غير الغربي، الذي حارب أيضا بشكل عنيف متصل

ليس فقط إبان الحرب نفسها ابتداء من هجوم اليابان على قاعدة بيرل هاربر وتدمير الأسطول الأمريكي فيها (ديسمبر 1941) حتى الهزيمة في (1945)، بل إنه ظل في حرب متصلة منذ بداية الثلاثينيات عبر المراحل المتتالية لحروب الغزو الياباني ضد الصين ثم كوريا.

لم يشعر العالم آنذاك أن الحرب في آسيا والمحيط الهادي يمكن أن تمثل عاملا جديدا في ميزان القوى العالمي على الرغم من شراسة الضربة اليابانية في بيرل هاربر والمعارك الضارية بين القوات البريطانية واليابانية في جنوب شرق آسيا (بورما، وخاصة الملايو-ماليزيا حاليا). وليس في ذلك ما يدعو إلى الاستغراب، أليست آسيا على هامش مركز الحضارة؟ ثم إن- الصين، رغم ثورتها الوطنية التحريرية العملاقة بقيادة ماوتس تونج وصحبه كانت لا تزال كما مهملا، فلا «المسيرة الطويلة»، ذلك الإنجاز السياسي- الاستراتيجي الفريد في تاريخ الإنسانية، ولا تتابع جولات الحرب الأهلية بين جيوش شيانج كاي شيك والجيشين الثامن والرابع للثوار، ولا أخبار تحول الريف الصيني بفضل الثورة الزراعية الاشتراكية ومحاصرته المدن التابعة لشيانج كاي شيك حليف الولايات المتحدة المفضل آنذاك-إن كل هذه الأحداث الجسام لم تفلح في إثارة إهتمام مراكز التحليل والعمل السياسي في الغرب المهيمن، على الرغم من عميق دلالتها.

أي أن ظهور وتحرك قوتين جبارتين في آسيا-الصين واليابان-بدا وكأنه أقل أهمية بكثير من تحرك الأساطيل الأمريكية في المحيط الهادي ومعارك القوات البرية لإنجلترا وحلفائها في غابات جنوب شرق آسيا. مرة أخرى: المرحلي أهم من الثابت، والهامش أهم من المركزي، مادام المرحلي والهامش يمثلان امتدادا لجبروت الغرب.

أما عن الدائرة الحضارية الثانية في الشرق المعاصر، أي الدائرة الآسيوية-الإفريقية الإسلامية، في إتصال وثيق مع شبه القارة الهندية فقد ظلت أيضا في مرتبة أدنى، وإن كانت أقل هامشية من منطقة آسيا والمحيط الهادي. ذلك أن توغل جيوش ألمانيا بقيادة رومل حتى العلمين سنة (1942)، ثم اندلاع حركات وثورات التحرير في العالم العربي، وفوق هذا وذاك، تحرك الهند الجبار بقيادة المهاتما غاندي والصراع البريطاني السوفيتي حول أذربيجان وإيران في نهاية الحرب.. كل هذه العوامل كان من شأنها أن

تجعل هذا الميدان عنصرا مواكبا للميدان الأوروبي. ميدان مواكب ليس إلا، أي أن إمكان تحركه المستقل، ثم انتشار تأثيره فيما تبقى من المناطق التابعة في آسيا ثم في عموم القارة الإفريقية لم يكن في الحسبان.

3- ومنذ ذلك الحين، أي منذ مطلع الخمسينيات عندما أصبح التهديد النووي الأمريكي حافزاً لرد الفعل الثانوي-الذي تأخر سنوات-بإقامة نظام تسلح نووي دفاعي.. نقول منذ ذلك الحين وحتى هذه اللحظة بدأ النظام العالمي يتسم بخاصيتين تحددان نوعية كل تحليل ممكن للعمليات المتصلة بتغيير العالم:

أ) الخاصية الأولى تبدو واضحة، ألا وهى وجود مركزين للقوة والتأثير والفاعلية في العالم: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ولكن هذه المقولة الواضحة البسيطة لا بد وأن تفهم على أساس الأرضية التاريخية التي أسلفنا ذكرها ألا وهي حداثة الولايات المتحدة بالنسبة للقارة الأوروبية ومستعمراتها السابقة من ناحية، وحقيقة أن الاتحاد السوفيتي، أو على الأقل الجزء الأوروبي منه جزء لا يتجزأ من تاريخ صعود الغرب الأوروبي إلى عصر الهيمنة منذ القرن الخامس عشر، بينما يتصل الجزء الآخر عضويا بآسيا الإسلامية والهندية والصينية واليابانية. وهكذا أصبح الاتحاد السوفيتي اليوم، بعد أن اضطر إضطرارا إلى إقامة درع إستراتيجي دفاعي ضد الترسانة الأمريكية والأطلنطية النووية يقف في مصاف الولايات المتحدة في بعض المجالات، ويحتل أحيانا مقاما متقدما عليها من الناحيتين الإستراتيجية والعسكرية، إلا أن هذا التوازي يقتصر على هذا المجال دون غيره، لأن الولايات المتحدة تنفرد بكافة ضروب التقدم في مجالات الاقتصاد والإنتاج نظرا لظروفها التاريخية - الجغرافية، كما تمثل مع حلفائها القطاع المتقدم في العلوم والتكنولوجيا والثقافة عموما، ابتداء من تراكم «فائض القيمة التاريخى» كما حددناه فيما سبق. وعلى الرغم من هذا التناقض أو لنقل عدم تساوى مؤثرات التعادل بين الدولتين العظميين، فإن العامل الاستراتيجي الحربي المرتكزعلى السلاح النووي يجعل فاعلية كل منهما متقاربة، في القضايا الحاسمة، ومعنى هذا، على وجه التحديد، أن كلتا الدولتين العظميين لا تستطيعان ان تعيدا تشكيل الهيكل الفنائي للنظام العالمي من حيث أسسه الرئيسة وتكوينه العضوي المركزي، ومرة أخرى،

برغم تفاوت الإمكانات غير الحربية بينهما. ونرى في الوقت نفسه، أنه في إمكان كل من الدولتين العظميين أن تحدث تغييرات هامة في قطاعات أو في مستويات ثانية، ولا نقول ثانوية، من العالم، كما حدث بالفعل في أفغانستان، وجرينادا، وأنجولا وموزمبيق، وقبل ذلك تغيير مصادر التسليح في الشرق الأوسط، وكذا العمل على إحداث تغييرات إتجاهية هامة في سياسات العديد من الدول الوسطى والصغيرة، غالبا في اتجاه الغرب لأسباب إقتصادية.

ب) إن كافة مناطق النزاع والخلاف الرئيسة في العالم تظل تتفجر في حروب محلية تبدو وكأن لا وجهة لها بشكل يثير الدهشة. بادئ ذي بدء: الشرق الأوسط، جنوب إفريقيا، القرن الإفريقي، أمريكا الوسطى، جنوب غرب آسيا من أفغانستان حتى الخليج العربي، جنوب شرق آسيا (فيتنام، كمبوديا، لاوس) ثم شمال شرق آسيا (كوريا). وتستمر الحروب في حركة متصلة من التأجج ثم الخمود المرحلي دون حسم. إذ أن الحسم سوف يمس ميزان القوى المركزي في قلب النظام العالمي. لا مانع إذن من الاستمرار في تفجير التناقضات في هذه المناطق، ما دام الأمر يتم في نطاق الحفاظ على أركان النظام العالمي. ومن ناحية أخرى، فلا يمكن أن تتم التسوية الجذرية لهذه التناقضات، ما دام النظام العالمي الحالي قائما كما هو دون تغيير. ولعل الاستثناء الوحيد هو مشكلة كوريا بفضل تشابك مصالح كل من الدولتين الكوريتين أولا ثم الصين والاتحاد السوفيتي واليابان بشكل قد يؤدي إلى تقارب الدولتين الكوريتين نحو الوحدة.

جـ) ومن ثم، فان صاحب المصلحة في تغيير النظام العالمي يتمثل اليوم في عدد من الدول الوسيطة التي لا ترى مخرجا لتأزمها في مناطق الصراع والاستنزاف التي تحدثنا عنها، من هنا كانت بدايات حركة الحياد، ثم الحياد الإيجابي، ومن هنا بدأت حركة التضامن الآسيوي التي أصبحت حركة تضامن شعوب آسيا وإفريقيا ابتداء من مؤتمر باندونج (إبريل 1955). ومن هنا جاءت حركة القارات الثلاث، ابتداء من مؤتمر هافانا بعد العديد .من المؤتمرات في القاهرة وبلجراد.. الخ. ومن هنا انبثقت حركة عدم الانحياز وتكوين مجموعة دول عدم الانحياز. ومن هنا نبعت الحملات، ثم المشاريع المحدودة، للحد من سباق التسلح النووي، وإقامة مناطق منزوعة من السلاح

النووي، وخفض مستوى التسلح ومنع تصنيع وحيازة الأسلحة النووية.

د) وفي نفس الوقت الذي تتصاعد فيه هذه الموجة تتساءل الشعوب عن إمكانية تكوين مركز ثالث للقوة، أو على أقل تقدير للتأثير، على مستوى عالمي. وقد سبق أن قدمنا في عام 1970 تصورا مستقبليا لميزان جديد للقوى في العالم ذهبنا فيه إلى أن هذا المركز لا بد وان يتمثل في الصين الصين حيث يعيش ربع سكان العالم والتي ورثت حضارة عريقة متصلة حية خلاقه فضلا عن أنها هي التي قامت بأكبر ثورة في تاريخ الإنسانية عبر فترة امتدت نصف قرن. وكان تصور هذا المركز الثالث، أي الصين، يعتبر أن هذه العملية، أي صعود الصين إلى مكانة المركز العالمي الثالث تقتضي إشراك اليابان في عملية تحديث الصين في مرحلة إنجاز التحديثات الأربعة في قطاعات الزراعة والصناعة والعلم والتكنولوجيا فضلا عن الدفاع.

إن هذه العملية الجبارة تتلاحق تحت أنظارنا يوما بعد يوم، كما أنه من الواضح تماما، أن الصين لا تسعى إلى أن تكون دولة عظمى بمعنى الكلمة من الناحية العسكرية، نظراً لفداحة التضحيات الاقتصادية المطلوبة من ناحية وكذلك إدراكا منها لحدود الفاعلية الحربية أياً كانت، في تحقيق أهداف النهضة الحضارية التي تسعى اليها الصين، من ناحية أخرى، وقد أدركت الصين عبث التنافس الجاري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. أي أن وجهة الصين، وجهة التحديث بهدف تحقيق النهضة الحضارية، تهدف إلى أن تصبح الصين مركزا للتأثير والإشعاع الدولي، لا مركزاً ثالثا للقوة الحربية. وهو هدف يتفق تماما مع هدف اليابان التي قررت في أعماقها الابتعاد عن طريق القوة الحربية بعد عام 1945، والتركيز على التفوق الصناعي والتكنولوجي الريادي.

نحن إذن أمام نمط جديد تماما لا يهدف إلى تغيير النظام العالمي بالوسائل الحربية التقليدية، هذا عندما يتم له التواجد الفعلي، وإنما يعمل دائبا على جعل آسيا والمحيط الهادي مركزا للتقدم في مجالات النظام الاجتماعي، والإنتاج الصناعي، والإبداع التكنولوجي والتبادل الاقتصادي، مع الحفاظ على الخصوصية الحضارية للدائرة الحضارية الأسيوية حول الصين.

هـ) وفوق هذا وذاك، هناك ظاهرة غريبة حقا تزيد من تعقيد أمر تحليل النظام العالمي القائم والتنقيب عن بدائله الممكنة في المستقل. ذلك أن النظام العالمي القائم جاء تتويجا لتطور تاريخي طويل منذ أقدم العصور، وهو تطور قدم لنا صورة مختلفة تماما عما نراه اليوم، فمنذ أقدم الإمبراطوريات، ابتداء من مصر الفرعونية، كان هناك دائما نظام إمبراطوري. أو نظام للهيمنة يتمثل في شكل دائرة جغرافية تمتد في منطقة من قارة معينة أو قارتين وأحيانا ثلاث قارات، مركزها واحد، يمتد نفوذه إلى أركان هذه الدائرة المتغيرة من حيث المد والجزر والتي كان يجتمع في إطارها العديد من القوميات والمجتمعات والجماعات العرقية والمذهبية. ولم يحدث أبدا أن تواجد في العالم المعروف آنذاك-أي من عصر مصر الفرعونية حتى تشكل النظام العالمي القائم-مركزان للسلطة والهيمنة أي دائرتان إمبراطوريتان في وقت واحد تتعايشان في تنافس ووئام وتتقاسمان النفوذ فيما كان آنذاك مدركا بوصفه العالم المعروف.

لقد توالت إمبراطوريات مصر الفرعونية ثم الإمبراطورية الفارسية ثم روما وما استتبعها في مطلع العصر المسيحي من نظام مشابه بقيادة الكنيسة هذه المرة، ثم كانت هناك عبر المحيط الأطلسي وفي أمريكا الوسطى والجنوبية إمبراطوريات المايا، ثم الأزتيك في المكسيك وأمريكا الوسطى والأنكا في أمريكا الجنوبية، ثم جاء عصر الأمة الإسلامية في العالم العربي ثم أفريقيا وجنوب غرب أوروبا وآسيا، ومن بعدها جاءت إمبراطورية الغزو المغولية، وقد ظلت منفصلة عن أنظمة الحكم في شبه القارة الهندية، أما صين الأباطرة فقد كانت دوما في معزل عن بقية العالم. أي أنه لم يحدث أن تعايشت دائرتان إمبراطوريتان عبر الزمان تتقاسمان العالم المعروف آنذاك، فإما أن تسعى الإمبراطورية الأقوى إلى القضاء على من يهددها وضم أراضيه وشعوبه إلى دائرة نفوذها، وإما أن تتعايش الإمبراطوريات، كما في الصين وأمريكا الوسطى والجنوبية متزامنة مع غيرها في المنطقة الوسطى دون تفاعل جدلي أو تعايش واقتسام مناطق النفوذ.

أما النظام العالمي الحديث فقد تكون عبر عدة محاولات لإقامة الإمبراطورية الأحادية إبتداء من الثورة الفرنسية وإمبراطورية نابليون، ثم محاولة ألمانيا بقيادة بروسيا دون جدوى، خاصة بعد أن أحدثت ثورة أكتوبر

عام 1917 انقساما لم يلتئم في الغرب المهيمن.

وقد رأينا كيف انتهى الأمر إلى تكوين النظام العالمي الراهن حول القطبين الأمريكي والسوفيتي على صورة لم يسبق لها مثيل من قبل: كلاهما مضطر اضطرارا لقبول الآخر والتعايش معه، وكلاهما عاجز، أو يكاد، عن القضاء على الطرف الآخر أو استيعابه-مما أدى كما ذكرنا إلى تجميد حل الأزمات المستعصية في مناطق الصراع الرئيسة في العالم.

أجملنا هنا بشكل مقتضب المحاور الإتجاهية للنظام العالمي القائم-في جموده وكذا في تحركه الجدلي الآني، والكامن-المستقبلي. وسوف نعود المرة تلو المرة إلى هذه المحاور، تعميقا لمفاهيمها، واستجلاء لإمكاناتها. غير أنه كان لا بد من طرحها طرحا أوليا في هذا المقام.

3 ثلاث رؤى لتغيير العالم

إلى أين، إذن، تتجه عملية تغيير العالم ؟ وجهتها، التصورات المستقبلية البديلة المطروحة واقعيا، الوسائل والمسالك ؟

تتباين الرؤى، ليس فقط حسب الاتجاهات السياسية والإيديولوجية، بما في ذلك الأرضية الفلسفية المعلنة أو الضمنية، وإن كانت كلها تأخذ في الاعتبار مجموعة العناصر والمعطيات والعوامل التكوينية التي تشكل النظام العالمي القائم. فالاختلاف أي التمايز والتباين يتجلى في ترتيب العلاقات المتبادلة بين هذه العناصر التكوينية، أي في تقييم فاعليتها الموضوعية وتأثيرها العملي، دون التعرض لتشخيصها في المقام الأول.

ثلاث رؤى تتنازع اليوم في التنقيب عن أبعاد المستقبل مع التركيز على العملية الجدلية، أي على «تغيير العالم» لا على «النظام العالمي الجديد» بالمفهوم الوضعي الشكلي الجامد:

1 - الرؤية التقليدية

من البديهي أن تكون الرؤية الأولى قريبة كل القرب من التشكل الواقعي للنظام العالمي القائم، المتمركز حول مركزي القوتين العظميين.

وما دامت هذه هي نقطة البدء، فلا بد من أن تلعب العوامل والعناصر التكوينية الموضوعية الدور الرئيس في التحليل، وذلك بصورة وضعية كمية تغلب ما هو قائم على إمكانات التغيير، وما هو

قائم إنما هو تجمع عدد من الدول الكبيرة والوسيطة، تمت كلها إلى طراز المجتمع الصناعي المتقدم بدرجات متفاوتة، وتلتف حول قيادة إحدى الدولتين العظميين. هكذا يتشكل واقع، وبالتالي فكرة «المعسكر» بوصفه بوتقة وإطار المراعي العالمي. أما عن طبيعة كل من هذين المعسكرين المتضادين فإنها ستكون بالتبعية طبيعة اقتصادية-إيديولوجية: فهناك أولا معسكر دول حلف الأطلنطي أي مجموعة الدول الرأسمالية، أو دول اقتصاديات السوق، ذات الطابع والإيديولوجية الرأسمالية الليبرالية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مواجهته ثانيا، لمعسكر الدول الإشتراكية، وغالبيتها العظمى أوروبية بالإضافة إلى فيتنام وكوبا ومنغوليا وكذا أفغانستان بينما تظل الصين خارج هذا المعسكر تماما أسوة بيوغوسلافيا، وهو معسكر حلف وارسو الذي يتسم بالطابع والإيديولوجية الماركسية أو الماركسية-اللينينية.

وما دام الأمر كذلك وابتداء من هذا التطور، فلم يعد هناك دور من حيث الفاعلية للدول التي لا تقبل إحدى القيادتين، على الأقل في مفهوم القيادتين السياسيتين من الناحية الإجرائية الواقعية. إن مجموعة دول عدم الانحياز التي تضم عدداً من أهم الدول في آسيا وإفريقيا وكذا يوغوسلافيا من القارة الأوروبية وعددا من دول أمريكا اللاتينية تعتبر هامشية، متناقضة، متخبطة، لا تستطيع أن تؤثر على مجرى الأمور بالتصويت في رحاب الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة. أو أن مستقبلها لا يمكن إلا أن يتحدد باعتناق أحد المذهبين والانسياق في أحد المعسكرين. ثم هناك عدد من الدول الأخرى لا ترتبط بأحلاف أو مجموعات، وإن كانت تتابع مجرى الأمور على حدودها.

ثم تتقدم هذه الرؤية خطوة جديدة، إذ تحاول أن تقيس معدلات تفوق كل معسكر من المعسكرين على الآخر من حيث كمية الناتج القومي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد جنبا إلى جنب مع نوعية وكم الأسلحة النووية والتقليدية وغير ذلك من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الإحصائية. وهنا أيضا

يتأزم التحليل: ذلك أن التفوق الاقتصادي-والعلمي-الثقافي واضح جلي جلي بينما لا مفر من إدراك جبروت القوة العسكرية السوفيتية. كيف إذن يمكن «تغليب» معسكر على المعسكر الآخر ما دامت الحرب النووية مستبعدة من الطرفين، وكذا انضمام أحدهما إلى الآخر ؟

هنا يبرز عامل «نوعية الحياة» أي ذلك المزيج الرقيق من الحرية والكفاية الاستهلاكية، ومن المشاركة السياسية والتضامن الاجتماعي. ويتبارى كل نظام من النظامين مندداً بمساوئ الآخر، معلنا امتيازه وتفوقه في حرب إيديولوجية لا هوادة فيها.

ثم إن هناك قضية القضايا: تلك المتعلقة بتشكل ونوعية المركز العالمي الثالث أي الصين في حلف مع اليابان في قلب الدائرة الآسيوية للشرق الحضاري، فهل تراه سوف يقدم نمطا متمايزا، يجمع بين الكم والكيف، وربما يغلب الكيف على الكم دون التنكر للكم ؟ كيف يمكن «تغليب» أحد المعسكرين على الآخر إذا كانت غالبية الإنسانية خارج المعسكرين، وإذا دب التشعب في كل من المعسكرين مثلما هو حادث بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة حول إستراتيجية الحرب في الفضاء، أو ما هو قائم بين الإتحاد السوفيتي والصين منذ عام 1958 وتنوع الاجتهادات والاتجاهات في عدد من الدول الإشتراكية الأوروبية بالنسبة للنمط السوفيتي ؟

وفي كلمة، فإن النظرة التقليدية التي ترى أنه «لا مفر من تغليب نظام ومذهب على الآخر» لا يمكن أن تتحقق، وبالتالى لا يمكن أن تحدث تغييرا في النظام العالمي إلا بواسطة وعبر حرب عالمية ثالثة، وهو ما يرفضه معظم المسئولين، بينما أصبحت القلة المؤمنة بهذا الحل المدمر في مأزق أمام صحوة الضمير العالمي، وكذا تزايد فاعلية عامل الواقعية السياسية في كافة المجالات.

2- الرؤية التكنولوجية

تكونت تلك الرؤية في إطار، وتحت ظلال الرؤية الأولى، لا كنقيض لها أو بديل عنف، ذلك أن التركيز على العامل الاقتصادي في المجتمعات الصناعية المتقدمة، بل وفي تلك التي أطلق عليها عدد من علماء الإجتماع «المجتمعات ما بعد الصناعية» وهي التي تأثرت إلى درجة بالغة بتطبيقات

التكنولوجيا الإلكترونية كان لا بد وأن يؤدى إلى إفراد اهتمام خاص لهذا العامل ما دام تقدم العلوم والتكنولوجيا يلعب دورا مركزيا في الصناعات الحربية، وتطبيقاتها الإستراتيجية، ولا يقتصر على مجالات الإنتاج والاستهلاك.

وقد ذهب عدد من كبار المفكرين والمشتغلين بالعلوم الاجتماعية وتطبيقاتها إلى حد رأوا فيه أن الثورة الصناعية ذاتها، التي على أساسها تكونت المجتمعات الصناعية المتقدمة في الغرب وقطاعات من الشرق معا قد أدت دورها بعد أن حلت تطبيقات الكهرباء ثم الإلكترونيات، جنبا إلى جنب مع الطاقة الذرية محل الطاقة البخارية وتطبيقاتها الميكانيكية المحدودة التي ميزت النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وفي رأى هؤلاء أن الفارق الأساسي يكمن في القدرة على التحكم عن بعد بواسطة التطبيقات الإلكترونية والحاسب الإلكتروني (الكمبيوتر) في عمليات الإنتاج من بدايتها إلى نهايتها بحيث تتضاءل أهمية العنصر البشري الكمي، أي العمال الصناعيين، وأضافوا أن هذه العوامل نفسها تمكن القيادات الاقتصادية والعلمية من النفاذ إلى مجالات لم تكن معروفة من قبل أو لم يقدر لها أن تصبح في متناول البشر، مثل أعماق البحار والفضاء والتطبيقات الإنتاجية للطاقة الذرية.. الخ.

ومعنى هذا-في رأيهم-أن الإنسانية تعيش الآن في مرحلة مغايرة تماما لمرحلة الثورة الصناعية، قال بعضهم بحق إنها المرحلة الثانية للثورة الصناعية، ورأى فريق منهم أكثر تأثيرا أنها ثورة من نوع جديد أطلقوا عليها أسم «الثورة العلمية والتكنولوجية». والمهم في هذا الصدد أن أعلام الفكر والعلم في كلا المعسكرين، وخاصة في الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بالذات، اتفقوا دون حرج على هذه التسمية: فهي تكرس تقدم الولايات المتحدة بشكل نظري ملحوظ، بينما تمنح قيادات الإتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية أملا جاداً في تحقيق هدف اللحاق بمستوى معيشة الدول الغربية المتقدمة، والولايات المتحدة على وجه التخصيص.

وقد بدأت هذه الرؤية الثانية تؤثر في كافة مجالات الفكر والعمل في معسكري الغرب الحضاري وكذا في اليابان رغم خصوصيتها الحضارية والاجتماعية في مطلع الستينيات، وتكونت مراكز البحث المقارن لتجمع

رواد العلوم والتكنولوجيا في المعسكرين، خاصة على أرض النمسا المحايدة، وتحولت العلوم الاجتماعية بسرعة هائلة إلى أدوات منمقة لعملية الحصر النمطي، أي لتحليل كافة المجتمعات والتحركات ابتداء من رؤية وسياسات معسكر الغرب الحضاري المهيمن، وعلى وجه التخصيص معسكر حلف الأطلنطي في عصر الاستعمار المهيمن الأمريكي. ولم يعد هناك مجال للتحرك المستقل، للمغايرة، للخصوصية أي لأركان التحرك الفعال في أي اتجاه غير مرصود أو مرغوب فيه. كان هذا هو الجو السائد، بشكل خانق للأنفاس، إبان الانتفاضات الشبابية والطلابية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة حول أحداث عام 1968. وكأن شباب الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة نفسه استشعر ما تحتويه هذه المبالغة من تهديد لتحركه المستقبلي، وقد رأى في هذه الرواية أيضا ما يضاعف من سطوة الدولة المركزية المتحكمة في كافة مجالات الحياة. غير أنه يتعين طرح سؤال محوري عن طبيعة العلاقة بين هذه الرؤية وبين تغيير العالم. ذهب أنصار هذه الرؤية إلى أن الثورة العلمية والتكنولوجية تضع بين أيدي الإنسانية، ولأول مرة في تاريخها، أدوات ذات فاعلية هائلة تغير تماما من نوعية العلاقة بين الإنسان والطبيعة، الإطار الجغرافي، الموارد الطبيعية، المناخ.. إلخ-بل وتمكن الإنسان من التحكم في الحياة والنسل، أي في جوهر تكوينه البيولوجي، كما زعمت الهندسة الوراثية مثلا، أفلا تحقق الثورة العلمية والتكنولوجية إذن معاني النهضة الأوروبية وعصر الثورات على أكمل وجه ؟ أفلا تفتح الطريق أمام الإنسان ليصبح صانع نفسه ومستقبله، بعد زوال الآلهة ؟ أليس هذا بالضبط هو جوهر عملية «التغيير»؟

ثم جاءت أزمة البترول في أعقاب حرب أكتوبر عام 1973، ومرت الأعوام تلو الأعوام، وظلت الدعوة إلى الثورة العلمية والتكنولوجية متأججة، رافعة لواء إمكان تغيير العالم بشكل جذري، وإذا بالعالم نفسه، وخاصة قطاع العالم الغربي المهيمن، يندفع إلى سباق جنوني للتسلح النووي كاد يهدد وجود الإنسانية على سطح الأرض، بينما انتشرت المجاعة والأوبئة في مناطق شاسعة من العالم الذي أطلق عليه اسم العالم الثالث، وارتبك ميزان المداينة إلى درجة لم يسبق لها مثيل، واستمر العديد من المناطق والقطاعات في جو من الثبات أو التقدم البطيء من حيث مؤشرات الحياة الاجتماعية

المعهودة.

وفي الوقت نفسه، شاهد العالم موقفا ما كان في الحسبان. ومما لا ريبة فيه أن الثورة العلمية والتكنولوجية تجمع خيوط عدد هام من الاكتشافات الرائدة وتطبيقاتها في مجالات عديدة، خطيرة، غير أنها تفعل ذلك في المجتمعات الصناعية المتقدمة أساسا التي تزداد سيطرتها على اقتصاد الدول الوسيطة والصغيرة، بينما تسيطر وسائل إعلامها على المفاهيم والأجواء الثقافية في الدول غير المركزية، ورغم هذا يتساءل المحللون: فيما يكمن في «تغيير» قطاع الدول الصناعية المتقدمة ؟ نعم، ازدادت أعداد المتعطلين في معظم الدول الرأسمالية، ولكن هذا الازدياد ظل محصورا في إطار يمكن مواجهته بواسطة التأمينات الاجتماعية التي تفيد كل الفائدة من فائض القيمة التاريخي، بحيث لا تتحقق الإنفجارات الإجتماعية الكامنة، وهكذا استطاعت هذه المجتمعات أو بالأحرى مراكز القوى فيها استكشاف الفضاء وأعماق البحار، فكانت النتيجة أن تضاعفت أخطار الحرب النووية، تحت ستار محاصرتها وتحييدها، كما هو الحال بالنسبة للادعاءات المتصلة بأسلحة الفضاء، أما عن التطبيقات البيولوجية فقد أثارت مجموعة من التساؤلات والأزمات الاجتماعية والأخلاقية والنفسية أدت إلى إتساع رقعة التيارات الأصولية المحافظة بل والسلفية في قلب الغرب نفسه.

كل هذا يتم، كما قلنا، في القطاع المتقدم من المجتمعات الصناعية الغربية-وكأن العالم الآخر يعيش حقا في عالم آخر، ومع هذا يدعي رجال الثورة العلمية والتكنولوجية أننا نعيش في عصر «النظام العالمي» حيث توحد العالم لأول مرة في تاريخ الإنسانية.

ومع هذا فمما لاشك فيه أن الثورة العلمية والتكنولوجية، بوصفها المرحلة الثانية للثورة الصناعية، تمثل إسهاما خطيرا في تقدم المعارف والقدرات البشرية، ولعل البعد الغائب عند دعاة هذه «الثورة» هو أن هذه الثورة لا تقتصر على تجديد وتطوير أدوات العمل، ولكنها تقتضي وجود مشروع يلبي التساؤلات الجديدة التي تطرحها البشرية في مستوى متقدم خلال تطورها. كما أن الثورة التي تتفجر ابتداء من التناقض بين هذه الاحتياجات والتصورات الجديدة للقطاعات الواسعة من الإنسانية من ناحية و استحالة تلبيتها أو تحقيقها من ناحية أخرى، لأسباب ذاتية أو موضوعية

هي عمل إرادي جماعي لقطاعات واسعة من المجتمعات البشرية، وليست نتاجا آلياً للتلاعب في عدد محدود من المفاتيح الآلية والمعادلات يديره نفر قليل من العلماء والتكنولوجيين المهرة لخدمة مصالح مراكز القوى. وفي كلمة: نسى دعاة الثورة العلمية والتكنولوجية العنصر الإنساني، الواعي، الإرادي، الإيماني في الإنسان، أي البعد الفاصل والخاصية المميزة للإنسان- على تنوع الأنظمة الاجتماعية والمذاهب الفكرية-عن الآلة الصماء.

ومع هذا فمما لاشك فيه أن التقدم الهائل الذي تمثله معطيات الثورة العلمية والتكنولوجية بوصفها المرحلة الثانية للثورة الصناعية يعتبر جزءا لا يتجزأ من أداة العمل، التي أصبحت في متناول عدد من المجتمعات المتقدمة في عصرنا - جزءا من كل، أي مجموعة من الأدوات بين ترسانة م الأدوات الأخرى، ولكنها ليست المفتاح الهادي إلى مستقبل لا مفر منه. وكذا، وعلى العكس من ذلك، فإن تحكم قلة من المجتمعات في هذه الأدوات سوف يزيد من قدرتها على صد وتحريف حركة تغيير العالم التي تبدو في الأساس تهديدا للقطاع الاستعماري وهيمنته، إذ أنها تعمل على تحقيق حياة إنسانية إيجابية خلاقة لجميع شعوب العالم.

3- الرؤية الثالثة

أما الرؤية الثالثة فقد تكونت تدريجيا ابتداء من السبعينات، على أساس التمعن في عدد من العوامل المؤثرة بشكل مركزي على الساحة العالمية، ومن بينها المحاور الإتجاهية التي ذكرناها في الفصل السابق، ومن الممكن رسم صورة عامة لهذا الجو التكويني الذي أحاط بمولد الرؤية الثالثة كما يلي:

أ- إن مجموعة العوامل التكوينية، التي عرضنا لها بوصفها محاور إتجاهية فيما سبق، تفضي بالمحلل إلى استخلاص أن مستوى التناقضات بلغ ذروته، ورغم ذلك لم تتفتح مسالك الحل، أي تغيير العالم، بشكل كاف، بل على العكس من ذلك نرى هذه المسالك وكأنها واقعة تحت الحصار. أي أن العملية الجدلية بلغت ذروة تفاقمها واحتدامها في الوقت الذي فرض فيه الخطر النووي جوا خانقا لا يمكن تجاهله. ولاشك أن رؤية الثورة العلمية والتكنولوجية تندرج في هذا الجو، إذ أنها، كما رأينا، تعمق الهوة

بين المجتمعات الصناعية المتقدمة من ناحية، والقارات الثلاث من ناحية أخرى، بينما تدفع بعملية التسليح الهجومي الإستراتيجي والتسليح النووي إلى تجاوز كل مدى معقول ومحسوب.

لابد إذن من طرح التساؤل-أي إشكال تغيير العالم-بشكل جديد، أقرب إلى واقع العالم الموضوعي من ناحية، وفي آن واحد أقرب إلى الفؤاد والوجدان، وإلى واقع حياة الإنسان المعاصر على تنوع الأنظمة والمذاهب الاجتماعية والفكرية.

ب- البعد الإستراتيجي - الحربي، وتأويله السياسي بواسطة الجيو-سياسة هو الإطار الأعم والأكثر شمولا، ولكن هذا البعد لا يزال يمتزج في معظم الأحيان بتأويلات إيديولوجية: فتارة تظل الجيوسياسة مستبعدة- كما كان الأمر بين أعوام 1945- 1970، وكأنها وصمة عار على جبين العلوم الاجتماعية، لا لشيء إلا لأنها كانت الأساس المتصل لسياسة ألمانيا واليابان حتى هزيمة عام 1945. ويرى بعض المحللين تارة أخرى أن إعطاء هذه الأهمية للجيو-سياسة معناه التنكر لاختلاف المضمون الإجتماعي والإيديولوجي للدول التي تمارسها. ويضيف فريق ثالث من النقاد أن الجيوسياسة مجموعة من أدوات التحليل السياسي والاستراتيجي تضع الجغرافيا في مكانتها المؤثرة من حيث فهم المجال، ولكنها لا تأخذ في الاعتبار عنصر الإرادة أي الوجهة الإرادية للعمل السياسي الذي تمارسه التنظيمات السياسية والقوى الاجتماعية بشكل إرادي، حتى ولو تم ذلك دون أن تؤخذ في الحسبان الظروف المحيطة.

وفي مقابل هذا السيل المتدفق من النقد والتنكر، كانت حركة الواقع. لقد ظلت مراكز الهيمنة السياسية، في كل مكان تمنح الجيو-سياسة المكانة الأولى في تخطيطها السياسي والإستراتيجي خاصة في معسكر حلف الأطلنطي، بينما احتلت الجيو-سياسة المكانة الثانية، بعد الإيديولوجية، في الاتحاد السوفيتي، وإن كان ذلك لم يمنع من ظهور واحد من أكبر مجددي الفكر الجيو-سياسي هناك وهو أمير البحر سيرجي جورشكوف ومدرسته. ومن ناحية أخرى، وابتداء من ثورات وحروب التحرير في آسيا وإفريقيا ثم أمريكا اللاتينية احتلت الجيو-سياسة مكانة بالغة الأهمية في مواجهة الحروب الاستعمارية وفلسفتها الإستراتيجية المتخلفة في تلك الآونة. إن

قائمة الأسماء هنا طويلة، تجمع بين العسكريين والمفكرين والسياسيين: من أمثال ماوتس تونج في الصين وجياب في فيتنام، وآخرون سيرد ذكرهم كل في مناسبته.

وهكذا، بدأ عامل الجيو-سياسة يحتل مكانته الطبيعية، وهي مركزية، بوصفه الإطار الأكثر شمولا للتحرك السياسي بعيد المدى، من حيث أن الجيو-سياسة تحدد مدى أهمية المنطقة المعنية بالنسبة للقوى الكبرى ودوائر تحركها وسلم أولوياتها، كما أنها تحدد نوعية ومستوى التفاعل بين مختلف القوى المتواجدة أصلا في المنطقة المعنية، ثم تنقب عن الطاقات الكامنة غير المستعملة حتى الآن في وحدة التحرك، أي في المجتمع-الدولة المعنية. إن تحليل هذه الأبعاد بشكل جدلي واقعي، وعلى أساس صياغتها التاريخية يضيء الطريق أمام إمكانات التحرك المطروحة لصياغة المستقبل.

الجيو-سياسة إذن هي الصورة المعاصرة للواقعية السياسية

جـ- إن الإطار الجيو-سياسي يحكم ولكنه لا يتحكم، ذلك أن الوحدات الاجتماعية المختلفة التي تندرج فيه ليست متجانسة ولا متطابقة من باب أولى، أي أنها لا تملك نفس الطاقات والإمكانات الحركية في تفاعلها مع معطيات ومؤثرات الإطار الجيو - سياسي.

إن كلا من هذه الوحدات-وهي في واقع الأمر تتكون من المجتمع-الدولة من حيث التحرك السياسي، يتميز بخصوصية صاغها التاريخ على مدى عشرات من الأجيال تارة، أو على مدى بضعة أجيال أو حتى عبر مدة محدودة للغاية من الزمن كما هي الحال في الدول حديثة التكوين.

وهنا يمكن العودة إلى تعريفنا لمفهوم الخصوصية:

يتشكل تصور الخصوصية من مستويات ثلاثة:

1- المستوى الأول يعنى بالتركيب الداخلي لتصور الخصوصية، وعندنا أن هذا التركيب الداخلي يهدف إلى تبين النمط المتميز لاستمرار مجتمع قومي معين. وهذا النمط إنما هو على وجه التحديد نمط العلاقة المتبادلة والتأليف بين أربعة عوامل محورية تكوينية لكل مجتمع أي لكل استمرار اجتماعي:

- عامل إنتاج الحياة المادية لمجتمع معين في إطاره الجغرافي والإيكولوجي (وهو ما يطلق عليه أسلوب الإنتاج)

- إعادة إنتاج الحياة البيولوجية (وهذا هو بعد الحياة الجنسية البيولوجية على وجه التحديد)

- النظام الاجتماعي (السلطة والدولة)

- العلاقات مع البعد الزمني (نهائية الحياة الإنسانية، الأديان والفلسفات).

إن تطبيق هذا المربع التكويني على المعطيات الاقتصادية الأولية سوف يثري تحليلنا للمجتمعات البشرية إلى درجة كبيرة جدا.

2- المستوى الثاني يعنى بتحريك هذا المربع التكويني عبر التطور التاريخي في إطاره الجغرافي المحدد:

- التطور التاريخي يضع في المقام الأول عنصر الزمان، ومن هنا تأتي الأهمية المركزية للمفهوم الذي أطلقنا عليه اسم «عمق المجال التاريخي»، فكلما تعمق ذلك البعد، كلما أمكن أن ندقق في إدراكنا لكيفية تحرك المربع التكويني للاستمرار الاجتماعي، ومن حسن الحظ، أن الغالبية الكبرى من المجتمعات البشرية تتكون من مجتمعات قومية تتراوح بين أقدم القوميات في العالم (مصر أم الدنيا) وبين المجتمعات القومية الحديثة في أوروبا الغربية مثلاً.

- أما عنصر «المكان» - الذي عني به - بطريقة مبدعة خلاقة الدكتور جمال حمدان حديثاً-فإنه يعني على وجه التحديد أن كل مجتمع بشري يحيا ويتطور في مجال جغرافي محدد بالنسبة للمجالات الجغرافية الأخرى، وهذا ما تعنى به الجيو-سياسة، كما أنه يمارس وجوده وتطوره التاريخي في مجال جغرافي له تركيب داخلي محدد، وهذا ما تعنى به الإيكولوجيا التي ترصد الإمكانات والطاقات البشرية والحيوية معا.

3- المستوى الثالث هو مستوى التفاعل الجدلي بين عوامل الاستمرار وعوامل التغير، وعلى وجه التحديد: إن تحريك المربع التكويني على مدى التطور التاريخي في إطاره الجغرافي سوف يشكل العلاقات المتبادلة وبالتالي الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر التكوينية الأربعة بطريقة محددة، مما يؤدي، على مر الأجيال إلى تشكيل خصوصية كل مجتمع قومي محدد، مثلا: دور الدولة والجيش في الحياة المصرية، أهمية مستوى الثقافة الوطنية في ألمانيا وإيطاليا، إيديولوجية إقتحام الحدود غير القومية في المجتمع

الأمريكي النزعة التجريبية الموضوعية في المجتمع الإنجليزي، إستيعاب التناقضات في دائرة الشخصية القومية في المجتمع الصيني.. إلخ.

وجملة القول أن مفهوم (تصور) الخصوصية الذي نقدمه يهدف إلى تسليح الفكر المعاصر وخاصة الفكر القومي العقلي التقدمي، بأداة علمية، مبنية على التحليل التاريخي الموضوعي الدقيق؛ لتبين ما هو أصيل حقا في الاستمرار التاريخي لمجتمع قومي معين، وما هو بالتالي القالب القومي المتميز الذي يمكن ويجب إثراؤه بعدد من المعطيات والتجارب العصرية دون غيرها كما أنه، وقد يكون هذا أهم بكثير، يمنح الفكر المعاصر ورجاله الوسيلة الفعالة للتعجيل بعملية تطوير المجتمعات القومية بحيث تصبح عصرية قومية على أساس أصالتها الموضوعية التاريخية، ومن خلال هذه الأصالة الموضوعية التاريخية-دون تقليد الغرب المتأزم حضاريا كما يبشر بذلك عملاؤه الحضاريون، وعلى وجه التخصيص فإن تبين الفروق النوعية يمكننا من تبين سبل التحرك الأكثر فعالية وتجنب مناطق التأزم المزمنة، أي أنه يمكننا من التحرك مع حركة الجدلية الإجتماعية لمجتمعاتنا القومية في طورها المعاصر، أي أن نواكب ونمارس عملية الصيرورة التاريخية من الداخل-من الداخل كعقول واعية وصاحبة سيادة، لا كعقول عميلة لقوى الهيمنة الخارجية التي لا تهدف إلا إلى الاحتفاظ بالعالم غير الغربي في مكانة التبعية، بينما وجهته هي النهضة الحضارية.

ومعنى هذا على وجه التحديد أنه لابد من الاعتماد على الشريحة الكاملة لمجموعة التحليلات الإجتماعية الدقيقة لتطور المجتمع-الدولة المعنى عبر التاريخ وكذا في المرحلة الراهنة، بغية تبين إمكان تعبئة الطاقات الكامنة والإفادة منها لاختصار الطريق نحو المشاركة في عملية إفساح المجال لتغيير العالم، رغم الحصار الجيو-سياسي الإستراتيجي، أو بالأحرى إدراكا لمعانيه، وكذا إدراكا للوحدة الحركية المعنية.

د- إن خلاصة مجموعة المستويات التحليلية الثلاثة السابقة هي أنها تمنح المحلل وكذا القوى العاملة رؤية دقيقة ليس فقط للمعطيات في الحالة المعنية وإنما لتفاعلها الجدلي أي لدينامية الموقف، لجوهر تحركه.

لكن هذه الرؤية الدقيقة المرهفة ليست سوى نقطة بدء. إن المهم والأهم إنما هو: صياغة مشروع التحرك صوب عملية التغيير، وبمجرد أن نصل

إلى ذكر مشروع التغيير يصبح لزاما علينا أن نقبل فكرة التحدي، تحدي حدود الظروف الموضوعية بهدف تخطيها نحو ما هو مغاير وجديد. وهو تحد لا ينطلق ابتداء من ذاتية الإرادة أو إطلاق الزمام للمخيلة الإيديولوجية، وإنما ينطلق على العكس تماما من معرفة دقيقة لما يمكن أن نطلق عليه دائرتي الجدلية الإجتماعية-الدائرة الخارجية أي الجيو-سياسية، الدائرة الداخلية أي الخصوصية القومية في إطارها الجيو-ثقافي والحضاري، وكلاهما على نحو ما صاغهما التاريخ عبر الأجيال.

إن التركيز على التنقيب في أبعاد ومكونات وتكوين الخصوصية القومية هو وحده الذي سوف يمكننا من معرفة الطاقات الكامنة غير المستعملة، أو حتى غير المرصودة، وتعبئتها الفعالة، أي الانتقال مما هو ممكن إلى ما هو واقع أي الانتقال من الإمكان إلى العمل.

هـ- وتؤدي بنا هذه الأبعاد والزوايا إلى نتيجة تمثل الإسهام المتمايز لهذه الرؤية الثالثة: إن الشرق الحضاري-شعوبا ودولا-هو الذي بدأ يتحرك منذ أوائل القرن التاسع عشر في موجة عارمة من ثورات وحروب التحرير الممتزجة أحيانا بالثورات الإجتماعية بحيث أصبح حامل لواء التحدي الرئيس للنظام العالمي القائم، وكذا صاحب المصلحة الرئيسة في عملية تغيير العالم. إن صحوة الشرق الحضاري محسوبة بطبيعة الحال في الرؤيتين الأولى والثانية، ولكن بطريقة مختلفة تماما. فهي صحوة يقال إنها استقلالية فحسب، وليست تحريرية ثورية بمعنى الكلمة. ثم يضاف أنها، في مضمونها، حركة تهدف إلى التنمية والتحديث فحسب، ولا يقصد بحال من الأحوال النهضة الحضارية. ثم إن مجال التحرك في نظر الرؤيتين الأولى الثانية هو ما يسمى «بالعالم الثالث» دون تحديد أن الشرق أساسا آسيا، ثم الجزء الأكبر من إفريقيا، والعالم الإسلامي-العربي في قلبه هو صاحب الريادة والتحدي الرئيس.

أما الرؤية الثالثة، فإنها تقرر أن للشرق الحضاري مكانة الريادة أي المبادرة التاريخية في طرح إشكال تغيير العالم، والإفادة من العاملين التكوينيين الآخرين، أي انقسام الغرب الحضاري إلى نظامين اجتماعيين وإيديولوجيين متناقضين، وكذا إسهامات المرحلة الثانية للثورة الصناعية في بعدها العلمي التكنولوجي.

4 منطقتا الصراع الرئيستان

إن تعدد التناقضات والمنازعات، وكذا التفجيرات والحروب المحلية باطراد مستمر في كافة أنحاء العالم غير المركزي منذ عام 1945، وكان يعتقد بادئ ذي بدء أنه يمت إلى نوعية حركات التحرير وما يترتب عليها من ثورات وحروب ضد القوى الاستعمارية وعملائها في الداخل، وعلى حدود البلدان التابعة لها. ثم اتجه التحليل إلى إدراك أن هناك نوعيات أخرى من عمليات العنف والحروب المحلية أو الموقوتة مصدرها مغاير للمصدر الرئيس أي حركات التحرير ضد الاستعمار-والهيمنة من أجل الاستقلال والسيادة والتحرر الوطني والثورة الاجتماعية المواكبة له أحيانا.

1 - ولعل أهم الأسباب المغايرة للعنف ترجع إلى التكوين غير المتجانس للدول المتحركة في اتجاه التحرر الوطني.

أ) فمنها ما ينتمي إلى نوعية الأمة بمعنى الكلمة، بكل ما تشتمل عليه الأمة من عراقة حضارية، واستمرار تاريخي، وتماسك اجتماعي، وشخصية قومية متخصصة، وهي العوامل التي تؤمن هذا النوع من الأمم ضد الانشقاق الداخلي وتفسخ الإرادة الوطنية والنزعات الانقسامية التي تعمل

على إثارة الفتن المؤدية إلى الحروب. الأهلية. كانت هذه ومازالت حال مصر والصين وإيران أقدم ثلاث أمم في تاريخ البشرية، ولكن الحال يختلف في النوعيات الأخرى لتكوين الأمم.

ب) وهناك مثلا نوعية الأمة أو الدولة-الأمة حيث نرى الغالبية من سكانها الأصليين تعيش تحت سطوة، أو سيطرة أو قيادة أقلية هامة من الغزاة المستوطنين فرضوا حضارتهم، وثقافتهم، ولغتهم، بالتدريج على هذه الدول «ثنائية البنية»، وهذا هو ما نشهده-على وجه الدقة-في أمريكا الوسطى والجنوبية، حيث تسيطر أقلية أوروبية الأصل (إسبانية أساسا، وكذا برتغالية) على غالبية من السكان الهنود الأمريكيين الذين ينحدرون من سلالة إمبراطوريات المايا والآزتيك والإنكا وعدد آخر من الإمبراطوريات الثانوية. وفي هذه الحالة، تتفجر الصراعات العنيفة، بشكل شرس بين الجماعات البشرية التي أصبحت هامشية، وإن كانت تمثل الغالبية العظمى كما هي الحال في أمريكا الوسطى، وكذا في القسم الغربي من أمريكا الجنوبية حول محور جبال الإنديزر وبين المجتمع الحديث الذي أصبح يتكون الآن من سلالة المستوطنين الأوروبيين في المناطق الأولى وإلى جانبهم دائرة واسعة من المخلطين.

حـ) وهناك، من ناحية ثالثة، نوعية الدول حديثة التكوين والتي تجمع عددا من القبائل والجماعات العرقية المختلفة والتي تكون خاضعة-في العادة-لسيطرة إحدى هذه القبائل أو الجماعات في أطر جغرافية وسياسية مفتعلة فرضها المستعمرون البريطانيون والفرنسيون والبرتغاليون والبلجيكيون والألمان والإيطاليون على شعوب القارة الإفريقية على وجه التخصيص. إننا نشهد تتابع الحروب القبلية في إطار الدولة الواحدة بشكل يكاد يكون مستمرا لا يعرف الحل أو التوقف، إذ أن جذوره تضرب بعمق في صلب التكوين البشري لهذه الدول. والحق أن الأمر لا يقتصر على إفريقيا، وإن كانت هي أبرز مثال لهذه المأساة. بل إن هناك عددا من الحالات المشابهة في جنوب شرق آسيا وكذا في الدول الجديدة في المحيط الهادي وإن كانت أقل حدة وخطورة بكثير من الموقف في إفريقيا.

د) وتأتي بعد ذلك نوعية الأمة التجميعية أي متعددة القوميات، سواء أكان نظام الدولة إتحاديا أم فيدراليا، وهذه الظاهرة تتجلى بشكل ساطع

في كل من الاتحاد السوفيتي بقطاعيه الأوروبي والأسيوي، وفي شبه القارة الهندية ثم يوغوسلافيا كنمط آخر على وجه التخصيص، ولعل من أسباب قدرة الإتحاد السوفيتي على تحييد خطورة هذه المتناقضات بحيث لا تتحول إلى صدامات عنيفة في الداخل أنه استطاع أن يقدم أنماطا فعالة من التقدم الاقتصادي والاجتماعي مقترنة بالاعتراف بلغات القوميات غير الأوروبية والملامح الأكثر عمومية لثقافاتها التقليدية، وهذا كله في إطار قوة السلطة المركزية الاتحادية حزبا ودولة وقد سلكت يوغوسلافيا سياسة واقعية ذات خاصيات متميزة حققت نجاحا ملحوظا في هذا الصدد. ولا يزال الأمر على عكس ذلك في شبه القارة الهندية: فهناك قوميات واضحة المعالم تماما وهناك جماعات عرقية بل وقبلية ؟ وهناك نظام «الطبقة المغلقة» CastSystem التي تمتد عبر سلم الطبقات الاجتماعية المتعارف عليها، ثم هناك التناقض الرئيسي بين الإسلام السياسي والحضاري في شمال هذا القطاع كله وبين الهندوسية بوصفها الديانة-وكذا الثقافة الوطنية السائدة بين أغلب سكان الهند-وهو التناقض الذي مكن بريطانيا من إثارة الحرب الأهلية في الهند غداة استقلالها عام 1947 حيث انقسمت شبه القارة الهندية إلى دولتي الهند وباكستان، وهو نفس العامل الذي مكن الهند فيما بعد من شطر باكستان-ولكن على أساس عرقي ولغوي-إلى باكستان وبنجلاديش عام (1971). وقد امتدت هذه الظاهرة الآن إلى سري لانكا. وبلغت الأزمة ذروتها بمقتل رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي في أواخر سنة 1984 بعد قمعها المسلح لحركة السيخ المطالبين بمنح ولايتهم (البنجاب) وضع سائر ولايات الاتحاد الهندي.

هـ) وأخيرا هناك نوعية الأمة-الدولة المتعارف عليها منذ القرن الخامس عشر-أي الأمة-الدولة من الطراز الأوروبي. هنا أيضا تتعدد القوميات والجماعات العرقية، ولكن تعدد أمكن تصفيته بشراسة في أواخر العصور الوسطى وبدايات العصر الحديث وخاصة في شكل الحروب الدينية ؟ وهي الحروب التي تحولت تدريجيا إلى سلسلة متصلة من الحروب بين مختلف الأقطار الأوروبية لم يعرف لها التاريخ مثيلا من قبل، وبلغت ذروتها في حرب أعوام 1914-1918، كما كانت هي السبب الرئيسي في إندلاع الحرب العالمية عام 1939.

و) ثم نجد نمط الولايات المتحدة الأمريكية المتفرد، فلقد تم سحق السكان الأصليين، أي قبائل الهنود الحمر، وتلا ذلك محاصرة واضطهاد السود المحررين من الرق بعد حرب أهلية. ثم تراكمت موجات المهاجرين المستوطنين عاما وراء آخر، من أوروبا أولا، ثم من أمريكا اللاتينية الإسبانية، إلى درجة أن أصبحت المسألة اللغوية-الثقافية، وخاصة الإسبانية تمثل بعدا جديدا في إشكال تجانس المجتمع الأمريكي منبئة بإمكان حدوث مراعات من نوعية جديدة بين هذه الشرائح الكبيرة وبين الأغلبية الأنجلوساكسونية. ويمكن أن يلحق بهذا النمط مجموعة الصدامات بين الأقليات ذات الأصل الآسيوي والإفريقي والعربي وبين بعض الاتجاهات والنزعات الوطنية المتطرفة في بريطانيا وفرنسا خاصة بوصفها أقدم دول الاستعمار التقليدي في أوروبا.

I-2: وهناك مصدر ثان للعنف، يختلف عن حركات التحرر الوطني والثورات الاجتماعية، وكذا عن نتائج انعدام تجانس التكوين الاجتماعي للمجتمعات القومية، إنه عامل يتميز بأنه محصور جغرافيا من ناحية، وشديد الأثر إلى أبلغ الدرجات من ناحية أخرى، ذلك هو عامل «العنصرية العدوانية» التي تتمركز حسب التسلسل الزمني في دولة جنوب إفريقيا ثم دولة إسرائيل الصهيونية، وقد فجرت هاتان الدولتان سلسلة من الحروب العدوانية المتتالية في منطقتيهما حتى تحولت هاتان المنطقتان إلى أخطر بؤر الصدام وأقربها إلى إثارة المشكلات التي يمكن أن تؤدي إلى حرب عالمية ثالثة، وذلك إذا استمر التوتر العالمي على ما هو عليه منذ اندلاع الحرب الباردة الثانية عام 1980.

I-3 : ويأتي بعد ذلك عامل الإرهاب الدولي، بكل ما يكتنفه من غموض وتشعب في الدوافع، من قومية إلى إيديولوجية إلى سياسية-استراتيجية وذلك على أرضية من التحول الإجتماعي المتخبط السريع وتفشي الفكر الرافض والعدمي في قطاعات من شباب الدول الصناعية الغربية المتقدمة.

هذه إذن هي المصادر الثلاثة الأكثر أهمية للعنف في العالم والتي تواكب المصدر التاريخي الرئيسي في عصرنا ألا وهو حركات وحروب وثورات التحرر الوطني والاجتماعي، وكذا الحروب والضربات المضادة التي تشنها القوى الاستعمارية المهيمنة.

والسؤال هو هل يمثل هذا النسيج من الأسباب والعوامل المؤدية إلى العنف أرضية انبثاق إشكال «تغيير العالم» على وجه التحديد ؟

2- نعود بالتحليل إلى ساحة تفاعل وصراع القوى العالمية الكبرى-ما دام موضوعنا يتركز على تغيير العالم، لا على دراسة التغيرات الاجتماعية أو السياسية المحدودة.

قلنا إن الدولتين العظميين تمثلان مركزي القوة الفعالة من النواحي السياسية والإستراتيجية والاقتصادية-وإلى درجة أقل الفكرية في العالم-وخاصة في دائرته المركزية، أي العالم الغربي والمناطق التابعة له مباشرة، وحددنا أن المركز الثالث-أي الصين، بالاستناد إلى اليابان منذ معاهدة السلام والصداقة بينهما عام 1978- اختار لنفسه دور النفوذ والتأثير، دون التركيز على القوة الإستراتيجية والسياسية التي لا يملكها ولن يستطيع الحصول على القدر الفعال المؤثر منها وخاصة ما يتعلق بالقوة الإستراتيجية الحربية، إلا باستنزاف كافة إمكاناته التي اختار لها أن تتركز على عملية التحديث الشامل والعاجل جدا.

وهذا التحليل يشير إلى معنى على جانب من الأهمية، ذلك أن مفهومي «القوة» و«التأثير» مفهومان لا يمكن إدماجهما بشكل مفتعل في قالب واحد. فقد تكون هناك قوة جبارة، تسيطر على مجال محدد وبالتالي على جميع الطاقات البشرية والمادية المتواجدة في هذا المجال دون أن تتمتع هذه القوة بالمقبول الفكري والوجداني معا في المنطقة التابعة. ذلك أن هذا المقبول يمثل نتاجا لعملية مركبة مرهفة تمتزج فيها عوامل وعناصرمتعددة-من عمق المجال الحضاري إلى مستوى الإنتاج الاستهلاكي، من الذكاء الإستراتيجي إلى نوعية مفهوم العالم، من أساليب التعامل الإنساني والاجتماعي إلى أنماط المشاركة السياسية.. الخ. وهذا النتاج يمنح دولة أو قيادة معينة نسبة مقبوليتها في دائرة تحركها أو نفوذها. وفي كلمة: فالمقبول هو ما أطلقنا عليه «الشرعية التاريخية». وهي التي يمتزج فيها مفهوما القوة والتأثير بدرجات متفاوتة، وإن كانت النتيجة هي أن المركز يؤثر على دائرة تحركه أو شرعيته التاريخية، فيصطلح المحللون على اعتباره بذلك مركزا مؤثرا في توجيه الأمور.

وإذا ما ألقينا نظرة فاحصة على خريطة العالم في عصرنا فإنه يتكشف

لنا عن ظاهرة لم تكن في التقدير في مرحلة يالتا. فلو رسمنا بشكل تقريبي دائرة النفوذ الغربي حول الولايات المتحدة، ثم رسمنا دائرة النفوذ الاشتراكي الشرقي حول الاتحاد السوفيتي، وأخيرا لو رسمنا تأثير الصين في قلب العالم الآسيوي-الإفريقي لرأينا أن هناك عدة مناطق تتلاطم فيها دائرتان من هذه الدوائر الثلاث، وهذا هو الأمر مثلاً بالنسبة لأوروبا بشطريها، وأمريكا الوسطى، وغرب حوض البحر الأبيض المتوسط والقارة الإفريقية...الخ. ولكن هناك منطقتين فقط تتقاطع فيهما الدوائر الثلاث الأمريكية، والسوفيتية، والصينية، رغم تباين طبيعتها ألا وهما: شمال شرق إفريقيا وجنوب غرب آسيا أي ما يسمى «بالشرق الأوسط» حول العالم العربي وقلبه مصر من ناحية، ثم المنطقة الشمالية من المحيط الهادي حول اليابان وكوريا. ولو عدنا إلى تحليل مستوى التناقضات، وكذا الإمكانات والطاقات الكامنة في كافة مناطق الصراع العالمي التي ذكرناها مراراً-وكلها يمثل نقاطاً لتقاطع دائرتي نفوذ أو تأثير على الأقل-لرأينا بوضوح قاطع أن الشرق الأوسط ومنطقة شمال المحيط الهادي هما أكثر هذه المناطق جميعا حدة في التناقضات وخصوبة في الإمكانات أي أن التناقض الجدلي يبلغ ذروته في هاتين المنطقتين، ليس فقط من حيث عناصره التكوينية، ولكن أيضا تحت تأثير احتدام تفاعل القوى الكبرى الثلاث، ومن بينها الدولتان العظميان.

2-I: ولنبدأ بالشرق الأوسط، في قلب الدائرة الحضارية الآسيوية-الإفريقية حول مصر.

أ- امتدت هذه الدائرة من المغرب حتى الفيلبين، واتخذت شكل الإسلام دينا ودولة، وهي بمثابة همزة الوصل، إذ أنها تشارك في كل من الدائرة الحضارية الهندية-الأوروبية من ناحية، والدائرة الحضارية الصينية-الآسيوية، من ناحية أخرى. وبما أن الهيمنة الغربية راحت تغزو الشرق، فقد أصبح الرباط بين العالم الإسلامي وآسيا أكثر تلاحما، من الارتباط بين العالم الإسلامي والقطاع المواجه من الحضارة الهندية-الأوروبية في أوروبا، ثم إن العالم العربي يكون جزءاً من العالم الإسلامي،-أو بوجه أدق العالم العربي يكون دائرة الثقافة العربية في داخل العالم الإسلامي، إلى جانب الدوائر الثقافية الآسيوية والإفريقية والهندية، إلا أن الدائرة الثقافية

العربية، داخل الإطار الثقافي الحضاري الإسلامي هي أكثر هذه الدوائر انسجاما ووحدة، وذلك بفضل وحدتها اللغوية العربية، ولأن لغتها العربية هل لغة الرسول محمد ﷺ وبسبب كثافة وحدتها الثقافية أيضا.

ونجد داخل الإطار الثقافي العربي مجتمعات على درجات متفاوتة من التماسك القومي، نتيجة لعملية التطور التاريخي الموضوعي، فهناك مثلا وحدة قومية في مصر هي أقدم وحدة قومية عرفها التاريخ، (7000 سنة) وهناك قوميتان قديمتان مثل المغرب واليمن حافظتا على وحدتهما عدة أجيال، وهناك مجموعة عربية في الشرق مزقها الاستعمار بعد الحرب العالمية الأولى إلى دول خمس حيث انطلقت فكرة الوحدة العربية، وهناك أيضا مناطق أخرى غير متجانسة من ناحية التضامن القومي، ومعنى ذلك أن عملية الوحدة العربية كعملية تفاعل تاريخي هي عملية توحيد كفاح الجماهير الشعبية في العالم العربي على تباين تشكيلاته القومية الجغرافية وبفضل الثقافة المشتركة، من أجل تحقيق التحرر والنهضة. إنها عملية مركبة لا يمكن حصرها في شكل سياسي تنظيمي واحد، وإن كانت وجهتها هي الإسهام في نهضة الشرق، في اتجاه التحرر الإنساني والتقدم في إطار الثقافة العربية، التي يشكل فيها الإسلام الإطار الأعم للتراث الوطني الثقافي.

وعلى هذا الأساس تبدو مكنة مصر في قلب العالم العربي بوضوح، فالعالم العربي يكون أحد قطاعي الدائرة الحضارية-الثقافية الإسلامية، التي تتكون من العالم العربي وامتداده في إفريقيا من ناحية، ثم الإسلام الأسيوي من تركيا إلى الفيليبين من ناحية أخرى، وهي الدائرة الحضارية-الثقافية التي تربط بين الإطارين الحضاريين الكبيرين في العالم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن العالم العربي، ومصر في قلبه، يكون المركز الحي الأول لهذه الدائرة الحضارية، الثقافية الإسلامية، كما أنه يكون النقيض التاريخي والعصري لعملية التناقض الجدلي بين التحرك الغربي وتحرك الشرق الناهض.

إن العرب كشعوب، ودول ومنذ اللحظة الأولى لبداية تحركهم في القرن التاسع عشر، حددوا لأنفسهم شعارا واحدا لم يتبدل هو شعار النهضة. كانت النهضة هي دعوة محمد علي وإبراهيم باشا، ورفاعة الطهطاوي

وعلى مبارك في مصر، وكانت دعوة الأمير عبد القادر في الجزائر، وكذا الحركة الإصلاحية في تركيا المواكبة لمسيرة العرب آنذاك، وكانت دعوة عبد الكريم الخطابي في المغرب، وكانت عنوانا وشعارا للنهضة الأدبية والثقافية في مصر ولبنان وسوريا وفلسطين، وكانت برنامجا وخطا عاما لكافة الأحزاب والتنظيمات السياسية الوطنية، من يمينها إلى يسارها، من دعاة الأصولية الإسلامية إلى رجال الثورة الاشتراكية الشعبية.

وعلى وجه التدقيق، وبكل صراحة، ليس العالم العربي ومعه مصر مجموعة من الجزر النائية حظيت فجأة بمقعد في الأمم المتحدة، وليست مصر دولة محدثة ولدتها ظروف دبلوماسية طارئة، وليست الثقافة العربية تجمعا هزليا من المؤشرات السياحية ومظاهر التخلف ولهجات الضياع، وليس الإسلام، ولا المسيحية الشرقية، عقائد وقتية وسطحية، مصطنعة في بيئاتنا العربية، وليست الدول العربية حول الدولة المصرية تجمعات من العسكر والمماليك المتخاصمين والمرتزقة الأجانب، والمكاتب المختلفة.

ليس العرب، شعوبا ودولا، مجموعة «احتياطي البترول»، ولاهم مجال لتوظيف رؤوس الأموال السياحية، ولاهم مجموعة من المجتمعات الجرداء المتعطشة إلى غزو الغرب على اختلاف أعلامه بغية تحضيرهم وتحويلهم إلى جماعات بشرية عصرية محترمة.

إن تحرك مصر، وتحرك العرب، لا يمكن أن يكون إلا هادفا إلى الجمع بين الثورة الوطنية التحريرية والثورة الاجتماعية الجذرية في سبيل تحقيق النهضة الحضارية للعالم العربي، وهذا هو بالضبط شأن الحضارات القديمة التي تبعث إلى المعاصرة من خلال الثورات العظمى في جيلنا، وعلى رأسها حضارة الصين تواكبها اليابان وجنوب شرق آسيا والهند على اختلاف مسالكها، ويواكبها أيضا اتساع مجال الثورة الاشتراكية الأوروبية إلى آسيا السوفيتية في تلاق مع الدول الاشتراكية في هذه القارة.

ب- ويشهد التاريخ أن الغرب المهيمن لم يخطئ الحساب، إذ ركز الضرب منذ القرن التاسع حتى اليوم على منطقتنا، على محور مصر-سوريا بالذات مستهدفا أولا وقبل كل شيء منع تكوين دولة عصرية مؤثرة تصلح مركزا لهذه المنطقة وتلك الدائرة الثقافية-الحضارية-كلها ألا وهي مصر التي كانت ولا تزال تملك القدر الكافي من جميع معاني الريادة والاستمرار

فيها.

وابتداء من الحروب الصليبية وما تلاها من ضرب دولة محمد علي المستقلة الشامخة، ثم التوغل الاستعماري فالاحتلال العسكري، وأخيرا وليس آخرا محاولات إضعاف الحكم الوطني بكافة الوسائل. ذلك تاريخ حافل يشهد على ضراوة واستمرار الحملات ولكنه لم يكن كافيا، ومن هنا جاء الاتفاق على تقسيم فلسطين عام 1947، وإنشاء الدولة الصهيونية على ارض فلسطين وهي التي تسببت في حروب أعوام 1948, 1956, 1967، 1973، وكذا حرب الاستنزاف عامي 1969-1970، وقبلها حرب اليمن الواقية أعوام 1962-1967، ثم أعقب ذلك كله حرب لبنان المتصلة.

ولقد ضاعف من شراسة هذا الهجوم ما استشعرته دول الغرب الاستعمارية من تهديد بعيد المدى بعد أن حدد جمال عبد الناصر مكانة مصر ودوائر تحركها الثلاث بأنها عربية وإفريقية و إسلامية، ثم بدأ يحقق رسالته الحضارية هذه بالمشاركة الفعالة في أول مؤتمر للتضامن الآسيوي الإفريقي في باندونج في إبريل عام 1955.

ولنمعن النظر في حقيقة «الاستعمار الصهيوني»، ومن الجلي لدينا أن الواقع والتاريخ معا لا يؤكدان أن أساس الأزمة في الشرق الأوسط هو قضية فلسطين وحسب، إنما يؤكد الواقع والتاريخ أن المنطقة المعروفة الآن في الغرب باسم «الشرق الأوسط»-شرق الأمة العربية وكذا جنوب شرق آسيا-كانت منذ اكثر من خمسين قرنا منطقة الصراع المصيري الرئيسي بين دول الشرق وحضاراته من ناحية وبين الغزاة الآتين من الشمال من ناحية أخرى.

ولقد كان هذا مغزى حكم رمسيس وتحتمس، كما كان مغزى غزوات الإسكندر المقدوني فضلا عن مغزى الفتوحات الإسلامية، ومن بعدها حروب الاستعمار العنصري الصليبي الوافد من أوروبا، وكان هو مغزى التاريخ العربي والشرقي كله على وجه الدقة منذ القرن الخامس عشر حتى اليوم، وفي كلمة، كانت وجهة الغرب الحضارية وحروبه وغزواته وأهدافه السياسية والدينية والإيديولوجية والفكرية والاقتصادية كلها تهدف إلى شئ واحد، ألا وهو تحطيم كافة المحاولات الهادفة إلى إنشاء دولة عربية في قلب الحضارة الشرقية الإسلامية، كي تستطيع أوروبا أن تسود وتهيمن بالسلاح

والفكر.

وكذلك، يؤكد الواقع والتاريخ أنه ابتداء من احتدام أزمة النظام العالمي، وفي مواجهة اشتداد الموجة الثورية داخل الحركة الوطنية التحررية العربية بين حرب أعوام 39- 1945، كان لابد من إقامة السد تلو السد: اتفاقية صدقي بيفن حول إقامة الحلف العسكري في الشرق الأوسط، ثم إقامة حلف بغداد بعده، ثم الثورة على حكم الشاه بقيادة مصدق في إيران. وفي خاتمة المطاف، وبناء على بدايات نشأت منذ نهاية القرن التاسع عشر، تقسيم فلسطين في عام 1947 وإنشاء الدولة الصهيونية لتكون رسولا للغرب، وقلعة للاستعمار، وسوطا يلهب ظهر حركة التحرر والوحدة في الوطن العربي.

لقد تحالفت دول أوروبا كلها، دون استثناء لكسر شوكة محمد علي الذي جعل مصر أولى دول الشرق كله، اقتصاديا وحربيا وثقافيا، وما إن انكسرت دولة محمد علي حتى انطلقت الدول الأوروبية تحتل جميع الأقطار العربية بالنار والسلاح والتدمير والإرساليات والمرتزقة والبنوك، إلى أن أصبحت الأمة العربية كلها محتلة حوالي عام 1882، ثم تكررت موجات الغزو والسطو الاستعمارية، وتركزت بشكل أساسي حول مصر، دولة وشعبا، بوصفها قلب التحرك العربي من معاهدة لندن عام 1840 إلى حرب يونيو عام 1967، أي من محاولة كسر محمد علي إلى محاولة كسر جمال عبد الناصر.

إن جوهر أزمة الشرق العربي هو إصرار الغرب كله-من الصليبية إلى الإمبريالية والصهيونية من مملكة القدس إلى دولة العنصرية الصهيونية- على تقويض أركان القوة الشرقية بقيادة العرب، في منطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا وغرب آسيا. وهذه السياسة معناها بشكل واضح ودقيق أن رسالة الغرب الحضارية تكمن في منع قيام دولة شرقية عصرية في هذه المنطقة: دولة الأمة العربية المتحدة.

من هنا يتعين فهم الصهيونية على أنها ليست ظاهرة استعمارية «متفردة» فالصهيونية ليست إلا الوجه المعاصر، الأكثر عنصرية والأكثر عدوانية للاستعمار الغربي ضد العرب عبر التاريخ وهي أيضا الحلقة الاستعمارية الأكثر صراحة والتي تكشف بشكل استفزازي لا يمكن تغطيته عن حقيقة

القوى المعادية للأمة العربية.

إن الاستعمار الصهيوني استعمار قائم بذاته، وليس أداة لاستعمار غربي محدد هو الاستعمار الأمريكي، وهو اليوم أخطر أنواع الاستعمار الغربي قاطبة ليس فقط ضد العرب، وإنما ضد عقلانية العلاقات الدولية وضد التعايش السلمي وضد إعادة تشكيل موازين القوى والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ما لم يكن له دور الهيمنة في قلب العالم كله، ومن أجل هذا يعمل الاستعمار الصهيوني حليفا رئيسا-لا كأداة أو وكيل-للجبهة الاستعمارية كلها بقيادة أمريكا، بل ويفرض عليها فرضا خطوات الإستراتيجية ومعدلات التحرك وحدوده، بشكل متزايد باطراد.(*)

هذه خطورة وإمكانات المنطقة الأولى من منطقتي تقاطع دوائر النفوذ والتأثير الثلاث.

2-2: لقد سعت الصين بعد قرار «التحديثات الأربعة» حثيثا من أجل إبرام معاهدة الصلح والصداقة مع اليابان، تلك المعاهدة التي وقعت في أغسطس عام 1978 والتي كان ماوتسي تونج وشوإين لاى يعتبرانها أحد ساقين ترتكز عليهما الأولوية الأولى للسياسة الخارجية الصينية، بينما الساق الأخرى هي التحالف مع العالم الثالث.

المعاهدة الصينية اليابانية تستمد أهميتها من أن الصينيين يعتبرونها ضرورية لبناء الصين وجعلها فعالة في هذا العالم الثالث.

ولكن الأمر فيما يتعلق بالمعاهدة الصينية اليابانية يختلف عن الوضع في الشرق العربي لأسباب جيو-سياسية. إن منطقة شمال شرق آسيا بعيدة نسبيا، وهي تضم مناطق شاسعة تتسم بالوحدة القومية المكثفة في كل من الصين واليابان، وهى تجمع بين دولتين ومجتمعين وشعبين بينهما انصهار تاريخي حضاري، إذ أن اليابان فرع متطور، مختلف بطبيعة الحال عن الإطار الصيني الكبير، فإذا نظرنا إلى اليابان منذ سنوات قلائل لرأينا أنها استطاعت أن تحقق ما يسمى بالمعجزة أو تكاد، فهذه بلاد لا تملك طنا واحدا من الطاقة ولا المواد الخام، لا بترول، لا فحم، لا حديد، أو ما شابه ذلك ومع ذلك فقد أقامت مؤسسة صناعية وتكنولوجية أصبحت اليوم ثالث قوة في العالم أجمع، بالمعدل الإحصائي، وإن كانت في الواقع ثاني

(*) ريح الشرق 78- 82

قوة إذا نظرنا إليها من حيث معدل النمو وفاعلية التطبيق حيث تأتى مباشرة بعد الولايات المتحدة. ولكن هذا النجاح له حدان. فاليابان، بهذه القوة الخارقة تغزو أسواق العالم الصناعي المتقدم، وقد فجرت أزمة الطاقة عوامل أدت إلى انكماش الاقتصاد الصناعي الرأسمالي المتقدم، مما اضطر الحكومات في هذه البلاد إلى فرض حماية متزايدة على منتاجاتها الوطنية، أو منتجاتها ما يسمى بالسوق المشتركة، ومن هنا بدأت ترتفع الحواجز الجمركية لصد السيل الجارف من الصادرات اليابانية، في الولايات المتحدة قبل أوروبا الغربية.

كيف تحيا اليابان إذن؟ كيف تحيا إذا سدت أمامها أسواق العالم التي تستطيع امتصاص منتجاتها الصناعية والتكنولوجيا؟ من هنا كان الخيار، الخيار الصعب ولا شك أمام المؤسسة الصناعية والتكنولوجية اليابانية، فإذا أرادت أن تؤمن مصيرها على المدى الطويل الذي قد يمتد عشرات من السنين فلا بد لها ليس فقط أن تعتمد على البترول الإيراني العربي، وهذا قائم، وإنما أن تصبح هي القوة الدافعة الفعالة الأولى لتنمية المجتمع والاقتصاد وتحديث الزراعة والصناعة والمؤسسة الدفاعية والعلوم والتكنولوجيا في الصين الشقيقة المجاورة التي تمنحها أكبر سوق في العالم تعداده اليوم يزيد على 950 مليون نسمة، وسوف يصل إلى المليار قبل نهاية هذا القرن. هذه هي مقتضيات التاريخ، وذلك هو منطق الواقع، لا يعترف من قريب أو بعيد بالطرح الإيديولوجي للقضايا السياسية وإنما يفرض فرضا أولية الطرح السياسي على كل اختيار.

ولكن المعاهدة بين الصين واليابان تعنى ما هو أكثر كثيرا من فتح سوق وإن كان أكبر سوق في العالم، إنها تعنى إن أكبر دولة في الشرق-الصين تحت لواء الاشتراكية، وهى أيضا أكبر ثورة في تاريخ الإنسانية تجد اليوم معاني تسلحها بأدوات القوة والفاعلية التي لم تكن دوما من حظ الشرق، أي أن المعاهدة الصينية اليابانية سوف تخلق في القريب العاجل مركز قوة ة لكنه هذه المرة من نوع جديد، لا يقيم في إطار الحضارة العربية وإنما في الشرق الحضاري لأول مرة منذ القرن الرابع عشر، وفي منطقة تجمع بين القوة المادية والنفوذ المعنوي، منطقة تمثل أكبر ثقافة من حيث الإمكانات المادية وتعداد السكان، والتاريخ النضالي الثوري، والكثافة الوحدوية القومية

والقدرة على التطوير والتحديث الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي الخاطف السرعة.

وباختصار شديد فإن الخط الفاصل الذي كان يمثل ميزان القوى التقليدي، ميزان القوى بين مختلف قوى الحضارة الغربية انتقل إلى شرق آسيا، حيث توجد إلى جانب الصين واليابان كوريا وفيتنام ولاوس وكمبوديا وإندونيسيا، فهناك ناحية تلك المعاهدة التاريخية بين الصين واليابان وهدفها إبعاد الهيمنة أيا كانت، وهذا هو الأساس وهناك، من ناحية أخرى، اعتراف أكبر دولة في الغرب-الولايات المتحدة-بالصين على إثر وفي أعقاب هذه المعاهدة.

ومركز القوة الجديد في شرق آسيا هو نوع جديد لأنه لا يتميز عن المركزين الآخرين بأنه شرقي وحسب، بل بأنه يمت إلى حضارة لها مفهومها المتمايز للحضارة. فتشكل الحضارة الاجتماعية، والعلاقات الإنسانية، ونظام الحكم، والعلاقة الفلسفية والفكرية والدينية بالبعد الزمني والصيرورة التاريخية، وعلاقة الإنسان بالكون تختلف اختلافا جذريا تكوينيا، بفضل التاريخ الموضوعي المتمايز عن التراث الغربي التحليلي، الكمي، العلماني، المادي.

معنى ذلك، أن مركز القوة العالمي الجديد سوف يقدم للعالم على نحو تدريجي نمطا أو مشروعا حضاريا مغايرا للنمط الغربي، بنوعيه الرأسمالي الغربي من ناحية، والاشتراكي الأوروبي الشرقي من ناحية أخرى، وجوهر النظامين إنتاجي-استهلاكي-وإن كانا يختلفان من حيث الطبقات والمجموعات الاجتماعية والبشرية التي تتمتع بعائد هذه الإنتاجية(*).

وقد يبدو أن كوريا بعيدة إلى حد ما عن هذا المجال، ولكن واقع التاريخ يدل على أنها كانت على الدوام ولا تزال نقطة الاتصال بين الصين واليابان، بين منطقة شمال المحيط الهادي وشمال شرق آسيا من ناحية وآسيا الوسطى من ناحية أخرى. و انطلقت منها موجات الفتح إلى اليابان والصين في العصور الوسطى. كما وجه الاستعمار الأمريكي إلى كوريا نيران الحرب أعوام 1950-1953 بهدف كسر شوكة تقدم الثورة الصينية، وكانت آنذاك على وئام مع الاتحاد السوفيتي ووضع اليابان في مقام حليف كوريا الجنوبية، وبذلك تصبح في موقف العداء للصين، المرتبطة مصيريا بكوريا الشمالية.

ولعل من أهم تطورات عام 1984 في هذه المنطقة كان ذلك التخاطب والتقارب بين الدولتين الكوريتين بمؤازرة بل ووساطة اليابان التي رأت في هذا التقارب، ما يمكنها من المضى في سياسة التأثير الصامت، الاقتصادي أساسا دون رفع مستوى التسلح إلى درجة الخطر، جنبا إلى جنب مع تحديث القارة الصينية.

2- 3: هذه إذن أرض التأجج، منطقتا التناقض والحيوية القصوى، لكل منهما طموح يتعدى مستوى استقلالية القرار والسيادة على مجال السوق أو النفوذ، إذ يبلغ مستوى الطموح إلى استقلالية المشروع المستقبلي بأسره، أي خصوصية استمرار المجتمع أو المجتمعات القومية المعنية كأساس لنوعية بديلة من علاقة الإنسان بالزمان والكون، من ترتيب سلم القيم والأولويات، من نوعية وإيقاع العلاقات مع سائر دوائر العالم، أي في كلمة السعي إلى تخطيط مشروع حضاري بمعنى الكلمة. وهنا تتفجر مجموعة التناقضات: ذلك أن النظام العالمي القائم لا يمكن أن يفسح المجال لما يبدو له موضوعيا أن بمثابة تهديد لمكانة القوى العظمى المسيطرة، وخاصة قوى الاستعمار.

إن المطالبة بتغيير العالم، والحاجة إلى تغيير العالم، وصياغة مفهوم تغيير العالم، إنما تمثل كلها الخاصية المميزة وكذا ضرورة حيوية لكل من هاتين الدائرتين، وكلتاهما تمسك بمفاتيح التأثير المركزي في قلب الدائرتين التكوينيتين للشرق الحضاري، أي الدائرة الآسيوية حول الصين مستندة إلى اليابان وكوريا من ناحية، والدائرة الإسلامية الآسيوية-الإفريقية حول العالم العربي وفي قلبه مصر، من ناحية أخرى.

سوف تتعدد المشاريع وسوف نعرض لها فيما بعد، ولكن الأمر هنا هو تأكيد ريادة هاتين الدائرتين في عملية السعي لتصور عملية تغيير العالم وتحقيقها.

(*) ريح الشرق. ص 256، 259

الباب الثاني
قنوات التغيير

5 السوق العالمية: الطريق المسدود

يبدأ المسح العام لتغير مختلف أوجه النشاط الاجتماعي، والحياة العامة بعد عام 1945 بقطاع الاقتصاد، إذ أنه يتناول توفير القاعدة الأساسية لحياة البشرية على اختلاف أنظمتها الاجتماعية.

ا- كان النظام الاقتصادي التقليدي حتى نهاية الحرب، والذي سجلته اتفاقية بريتون وودز (يوليو 1944) يقوم على أساس أن هناك، أنظمة اقتصادية متنوعة ترتكز على فكرة السوق المحلية، بحيث تستطيع الحكومات المختلفة أن تتحكم بشكل فعال في المسار الاقتصادي بعيد المدى. وكان لا بد من إقامة نمط منسق للعلاقات الاقتصادية الدولية يربط بين هذه الوحدات المختلفة، أي بين مختلف الدول الوطنية بحيث يمكن إقامة هذه العلاقات على أساس مفهوم غير قابل للانقلابات المفاجئة. ومن هنا كان التركيز على ضبط معدلات أسعار صرف العملات المختلفة، وكذا الاحتفاظ بنسبة قليلة من الميزانية بحيث تستغل أغلبية الأموال العامة في تحريك مختلف قطاعات الاقتصاد

الوطني مستندة إلى قروض محدودة من صندوق النقد الدولي. صورة متسقة استمرت نصف قرن، حيث كانت الدول الصناعية المتقدمة تلعب الدور الأول من حيث زيادة الإنتاج لمواجهة المطالب المتزايدة لأسواقها الداخلية في المقام الأول، بينما ظلت المناطق غير الغربية التابعة تلعب دور المورد الأساس للمواد الخام، وتقوم بدور السوق الثانوية بتصريف منتجات الدول الصناعية المتقدمة.

2- وقد أحدثت الحرب العالمية، وما ترتب عليها من تدمير قطاعات واسعة من الهيكل الاقتصادي الإنتاجي في القارة الأوروبية وفي اليابان رد فعل بالغ الأهمية، أدى إلى تغيير الصورة إلى درجة بعيدة.

فالهيكل الإنتاجي للدول الصناعية المتقدمة يحتاج إلى إعادة بناء وتحديث. واندلاع حركات التحرير في العديد من دول آسيا وإفريقية يشجع على إقامة اقتصاد وطني عصري بها فيقلل بالتالي من تصديرها للمواد الخام، كما كان الأمر في المرحلة السابقة. ثم إن احتياجات الحرب أدت إلى التعجيل بالبحث العلمي، وخاصة البحث العلمي التطبيقي، الذي أدى مثلا إلى تصنيع القنبلة الذرية بعد بضع سنوات من اكتشاف إمكان تفتيت الذرة إلى عناصرها التكوينية.

وعلى هذا الأساس تطورت الصناعات التحويلية المنتجة لعدد هائل من البدائل الاصطناعية للمنتجات الطبيعية، وكان هذا عصر النمو الهائل للصناعات الكيميائية، وقد تلاه عصر الإلكترونيات وتطبيقاتها المتتالية بسرعة في مختلف قطاعات الإنتاج والاتصال والإعلام إلى حد بدل من شكل الحياة اليومية، ليس فقط بالنسبة لسكان المجتمعات الصناعية، ولكن أيضا بالنسبة للجماهير الواسعة في المناطق التابعة، الصناعية منها والزراعية بل أيضا البدائية، وقد اصطلح المحللون على إطلاق تسميات مختلفة على هذه الظاهرة: ويطلق عليها تارة اسم المرحلة الثانية للثورة الصناعية، وتطلق عليها تارة أخرى التسمية التي أصبحت أكثر شيوعا وهي «الثورة العلمية والتكنولوجية»، بل ذهب البعض إلى استعمال عبارة «المجتمع ما بعد الصناعي».

تركز الاختلاف بين العصرين في ظاهرة «الانفتاح» أي انفتاح أسواق الوحدات الاقتصادية الوطنية التي عاشت دورها وراء أسوار من الحماية

الجمركية للموجات المتدفقة من الخارج، سواء أكانت على شكل هذه المنتجات الاصطناعية، أم على شكل رؤوس أموال مراكز إشعاع محلية للتقدم العلمي والتكنولوجي والتصنيعي القادم من مراكز الهيمنة الجديدة.

وفي هذا الجو الجديد، استطاعت الولايات المتحدة أن تستغل إمكاناتها الهائلة التي لم تلحق بها أضرار الحرب واستفادت من تجربتها الفريدة في إدارة الأعمال بواسطة دائرة واسعة من المراكز الإدارية التنفيذية (غير المركزية الإدارية)، وذلك في المجال الهائل المكون من الولايات المتحدة وكندا، بالإضافة إلى تقدمها في تكنولوجيا الإعلام والاتصالات الجماهيرية بحيث استطاعت أن تنفذ إلى قلب مجتمعات أوروبا أثناء عملية إعادة بنائها على أساس مشروع مارشال، ومن خلال أوروبا إلى المناطق التابعة في آسيا وإفريقيا في المقام الأول بينما راحت تؤكد سيطرتها على اقتصاديات أمريكا اللاتينية تطبيقا لمبدأ مونرو.

كان هذا هو السبب في نشأة الشركات متعددة الجنسيات منذ عام 1945، وانتشارها بشكل هائل في المنطقتين المركزية والتابعة خلال سنوات قلائل.

أما اليابان، وهي القوة الاقتصادية الثانية في القطاع الرأسمالي فقد اختارت لنفسها إستراتيجية تهدف إلى تركيز الاستثمارات في القطاع الذي يعتمد على الابتكار التكنولوجي، وذلك بناء على تخطيط حكومي محكم تتزعمه وزارة الصناعة والتجارة الخارجية بالتعاون مع الاتحاد العام للصناعات. كان الهدف، ولا يزال، هو: مضاعفة الإنتاج إلى أبعد درجة (صناعة السيارة الواحدة في اليابان تستغرق 50٪ فقط من الوقت اللازم لصناعة مثلها في فرنسا حسب أرقام عام 1984) ثم فتح إمكانات واسعة للتجارة الدولية وذلك بتخفيض ثمن المنتجات المصدرة إلى الخارج، أي في كلمة التقليل من عملية الاحتفاظ داخل اليابان بثمار الإنتاج التكنولوجي المبتكر. وتسويقه على أوسع نطاق في الخارج.

وهكذا استطاعت اليابان في بضع سنوات بعد الحرب أن تحقق تراكما هائلا من الأرباح غير الموزعة، وهو التراكم الذي استعملته لإقامة شبكة قوية واسعة من الشركات والمؤسسات في مختلف أنحاء العالم، وكذا تحقيق المشروعات الكبرى (مثل تعميق وتوسيع قناة السويس) بعد حرب أكتوبر في

مدة قصيرة جدا وبسعر فائدة قياسي في انخفاضه بالمقارنة مع سائر الدول الرأسمالية، ومماثل لأسعار الفائدة على القروض السوفيتية المقدمة لقلة من الدول الصديقة (مثل مشروع السد العالي في مصر ومشاريع مماثلة في الهند) وذلك قبل أن يعدل الاتحاد السوفيتي عن هذه السياسات في مطلع السبعينات.

3- وماذا عن دول القارات الثلاث؟

ربما تتعجب اليوم عندما تؤكد الأرقام أن نمو الصناعة التمويلية مثلا في هذه المناطق بلغ معدل 10٪ من عام 1960 إلى عام 1973، ثم انخفض قليلا إلى 7, 3٪ بين عامي 1973 و 1977، ثم انحدر بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، كما تؤكده أرقام انحدار التجارة الدولية من 5, 8٪ سنويا قبل عام 1973 إلى ما يعادل «الصفر» عام1981/80 ثم 1, 5٪ فقط عام 1982: أي أن الحركة كانت في الأساس حركة استيراد المنتجات الجاهزة من الدول الصناعية المتقدمة في مقابل القليل جدا من الصادرات من السلع المنتجة في القارات الثلاث إلى المنطقة المركزية. وقد أكدت الإحصائيات أيضا أن معدل النمو في الدول النامية تراوح بين 1, 2 ٪ سنويا بين عامي 1981 و 1984، وهو أبطأ معدل نمو منذ نهاية الحرب العالمية.

وقد أدت هذه الحالة إلى تضاعف ديون دول القارات الثلاث من 100 مليون دولار عام 1979 إلى 650 مليار دولار عام 1983 ثم إلى 810 مليارات دولار عام 1984، بينما بلغت الفوائد وحدها أكثر من ربع الإيراد العام في هذه الدول المدينة، وخاصة تلك التي لا تملك موارد بترولية واسعة، وزاد من حدة هذه الأزمة الانخفاض المطرد في أسعار صادرات الدول النامية من المواد الخام والمنتجات الزراعية في الوقت الذي كانت فيه أسعار السلع المصنعة التي تستوردها هذه الدول في ازدياد مطرد بسبب التضخم في الدول الصناعية واطراد ارتفاع أسعار البترول بعد عام 1973، وإن كانت أسعار البترول قد بدأت تميل نحو الانخفاض منذ بداية الثمانينات، في حين تركزت كميات هائلة من البترو دولارات في مصارف الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

4- كان هذا التفاعل الجدلي غير المتكافئ بين الدول الصناعية المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة، ثم اليابان وألمانيا الغربية من ناحية، وبين مجموعة

الدول النامية في القارات الثلاث من الناحية الأخرى، هو العامل التكويني الرئيس في تحقيق السوق العالمية حول القطب الرأسمالي الاحتكاري. ذلك أن القطاع الاشتراكي في أوروبا وكذا في آسيا ثم في إفريقيا وأمريكا اللاتينية خرج من الحرب العالمية في حالة بالغة من الضعف الاقتصادي خاصة في الاتحاد السوفيتي، بينما كان الاقتصاد الصيني متخلفا إلى درجة كبيرة بفعل تراكم آماد الانحدار ثم أخطاء الثورة الثقافية حتى نهاية السبعينات، وقد أدت سياسة التعايش السلمي ثم الوفاق التي سنعرض لها في الفصول التالية إلى توسيع رقعة التعامل بين دائرة العالم الرأسمالي ودائرة العالم الاشتراكي حول الاتحاد السوفيتي، وهو ما بدأ يتحقق أيضا بين الصين من ناحية واليابان والولايات المتحدة من ناحية أخرى منذ أن أخذت الصين ببرنامج «التحديثات الأربعة».

أي أن فكرة تواجد أسواق عالمية ثلاثة أو وجود سوقين لم تتحقق واقعيا بشكل متكامل، وإن كان سوق المجموعة السوفيتية والسوق الصينية تمثلان دائرتين متميزتين إلى درجة متقدمة داخل السوق العالمية الواحدة. كما حاولت عدة دول صناعية في أوروبا الغربية تدعيم اقتصادها عن طريق تكوين «السوق المشتركة» التي حققت انفتاح الأسواق الداخلية لدولتها أمام منتجاتها كمجموعة عن طريق تخفيض الجمارك وتسهيل تداول رؤوس الأموال والقيام بمشروعات مشتركة كبيرة، وإن ظلت السوق الأوروبية المشتركة تابعة عضويا للسوق العالمية الرأسمالية الاحتكارية حول المركز الأمريكي، بل وبلغ الأمر أن سيطرت الصادرات الإلكترونية اليابانية بشكل شبه تام على السوق في الدول الأوروبية إلى جانب تزايد أرقام مبيعات السيارات اليابانية بشكل ملحوظ في قلب «السوق الأوروبية».

5- وهنا لابد أن تدخل في حسابنا عامل العلم والتكنولوجيا من حيث أنه يلعب دورا مركزيا في جانبي الهيمنة والتبعية.

إن جميع الدراسات والمعطيات تؤكد اطراد تمركز الاختراعات العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية المبتكرة في دائرة الدول الصناعية المتقدمة، أي في الغرب حول الولايات المتحدة واليابان. وهناك أيضا قطاع هام من التقدم العلمي والتكنولوجي في الهند والبرازيل، وكذلك في بعض مناطق العالم العربي في مرحلة قوة المشروعات الوطنية الحضارية، بينما قطعت

الصين شوطا هائلا للحاق بالدول المتقدمة اعتمادا على دمج تراثها العلمي والتكنولوجي الذي كان له قصب السبق حتى القرن السادس عشر بأحدث وسائل الابتكار والإبداع الذاتي في عصرنا.

وقد نشأ عن هذا الموقف «فكرية نقل التكنولوجيا» المواكبة لتدفق الصادرات القادمة من الدول الصناعية المتقدمة إلى المجتمعات النامية. ثم ظهرت إيديولوجية جديدة تحاول أن تتظاهر بأنها أقرب إلى رجل الشارع في الدول النامية، ألا وهي إيديولوجية «التكنولوجية المناسبة» أي التكنولوجيا النابعة من الحرف التقليدية، والتي لا تستهدف إقامة اقتصاد وطني عصري حول المؤسسات الإنتاجية التصنيعية القائمة على العلم والتكنولوجيا المتقدمين واللذين يمكن أن يصدا التوغل الاقتصادي الخارجي من جانب الدول المهيمنة في قلب وأعماق المجتمعات النامية.

ما السبيل إذن للتقدم في مجال العلوم والتكنولوجيا بشكل يدعم تقدم الدول النامية ويصون استقلالها؟

كان هذا التساؤل المحوري في قلب إشكال التنمية، وقد طرحه قطاع التكنوقراط ورجال التصنيع على وجه الخصوص، كما اهتم به قادة حركات التحرير ثم مجموعة عدم الانحياز، وهنا نشأت فكرتان محوريتان: الفكرة الأولى الأكثر شيوعا من الناحية السياسية هي فكرة الترابط بين «دول الجنوب» أي الدول النامية في القارات الثلاث من حيث تبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية وتحقيق المشاريع المشتركة في البحث العلمي والابتكار التكنولوجي ما دام «الشمال» الصناعي المتقدم لا يمكن الاعتماد عليه في أحسن الأحوال، في العون على بعث القدرة الوطنية الذاتية للدول النامية في مجالي العلوم وتطبيقاتها التكنولوجية.

أما الفكرة الثانية التي بدأت تتصاعد منذ عام 1976- 1978 انطلاقا من جامعة الأمم المتحدة على وجه التخصيص-وتبعتها فيها اليونسكو-فهي فكرة «الإبداع الذاتي»، «الإبداع» في مقابل «النقل». و«الإبداع» هنا يهدف إلى الاعتماد على الذات، على محصلة ما حققته الشعوب حول دولها وفي إطاراتها الثقافية والحضارية المختلفة، بغية اختصار الطريق، وإشراك الجماهير الواسعة في عملية التقدم المتعجل، وهو ما حدث في فنون الحرب والهندسة وتطبيقاتها في ثورات القارات الثلاث الكبرى وخاصة في الصين

وكوريا وفيتنام وكذلك في مصر من السد العالي إلى حرب أكتوبر.

وبيت القصيد في هذا المجال إنما هو الإرادة السياسية أولا وقبل كل شئ، والإرادة السياسية تعني إصرار قيادة الحركة التحريرية والدولة الوطنية المستقلة الناتجة عنها على تحقيق استقلالية الوطن، فضلا عن المنطقة الجيو-ثقافية geo-cultural area بالاعتماد على الذات، وتعبئة طاقات المخ والعطاء للابتكار والاختراع: بإيلائها أكبر قدر من الاهتمام والتشجيع والدعم على أرض الوطن، معبرة بذلك عن اعتزاز المجتمع الوطني كله بطلائعه العلمية والفكرية ذات الصلة الوثيقة بجماهير الشعب العامل في الريف والمدن. إن هذه الإرادة السياسية المتحققة فعليا وميدانيا هي القاعدة التي سوف تمكن جهاز التنفيذ، أي النظام الإداري أن يعمل بشكل فعال ومستقر بحيث تتصل عملية التقدم في الاتجاه الذي حددته القيادة السياسية الوطنية المستقلة المتجهة إلى المستقبل.

6- إذا كان الاقتصاد العالمي على هذا النحو الذي يكاد ينعقد حوله إجماع الخبراء المتخصصين فكيف يمكن إذن أن نجمل الرؤية؟

ا) فريق أول يرى أن السوق العالمية هي بمثابة ظاهرة جديدة يطلقون عليها اسم «الاقتصاد-العالم» أو «الاقتصاد العالمي» بالمصطلح الجاري: فالعالم دائرة واحدة مهما تنوعت الأنظمة الاقتصادية-الاجتماعية، وتعددت الوحدات المعنية، سواء أكانت دولا أم مناطق جيو-ثقافية، أو جيو-سياسية، وهذه الدائرة الواحدة تعد واحدة من حيث تمركزها حول مركز قيادي واحد يملك أكبر قدر من الطاقات والعناصر الرئيسة للسيادة الاقتصادية من طاقة، وإنتاج زراعي، وإنتاج صناعي، وترسانة ابتكار، علمي وتكنولوجي، ومدخرات مالية، وتحكم في طرق الاتصال والاتصالات. ومن ثم، فإن الموقف بالنسبة للعالم يتحدد على أساس ما يطرأ على هذا المركز وما يصدر عنه من سياسات وقرارات اتجاهيه-وهي إنما تستهدف في مجملها، بطبيعة الأمر، تمكينه من الاستمرار في مكانته المهيمنة.

كما يترتب على هذه الرؤية أن تغيير الاقتصاد العالمي لا يمكن أن يتم بحال من الأحوال إلا إذا تم التغيير أولا في قلب الاقتصاد المهيمن أي الولايات المتحدة الأمريكية.

والغريب في الأمر أن هذه الرؤية الشمولية هي رؤية كبار مفكري

الاستعمار المهيمنين في قطاعه الرجعي الجامد في الولايات المتحدة الملتفين حول دعاة مدرسة السياسة النقدية التي تؤمن وتدعو إلى استخدام أدوات السياسة النقدية (معدلات الائتمان-سعر الفائدة-سعر الخصم-نسبة الاحتياطي) للتحكم في عمليات الإنتاج والتبادل السلعي، وهي السياسة التي يطبقها الرئيس ريجان منذ توليه الحكم في عام 1981. فضلا عن أنها الرؤية التي يعتنقها جناح اليسار الجديد وريث التروتسكية غير القومية، والذي يدعى أنه لا سبيل إلى التغيير إلا من خلال إحداث الثورة في المركز المهيمن-وكأنها نظرية تعجيز تصبو إلى مطلق غير مطروح إمعانا في التنكر للجدلية الاجتماعية والحركات السياسية القائمة في العالم الواقعي في اتجاه التغيير والتطوير محدودا كان أم متسعا.

ب) وفريق ثان يؤكد أن عملية تداخل اقتصاد الدول أمر واقع بالفعل، وأن مركز الهيمنة الاقتصادية يتركز في الولايات المتحدة والشركات متعددة الجنسيات الأمريكية أو التابعة لها مباشرة، ولكن هذا الفريق يذهب إلى أن أساس القرار والعمل لا يزال بين أيدي المعنيين بالأمر في المقام الأول أي الدول والشعوب على تنوعها، وفي إطار خصوصيتها، وابتداء من مشروعيتها وسياساتها. ثم يربط رجال الفريق الثاني بين الناحيتين-نظام الهيمنة السياسية الاقتصادية العالمي، والدول الوطنية المستقلة المستندة إلى إرادة شعوبها-فيؤكدون أن الاعتماد على الذات، والطبيعة الاجتماعية للنظام القائم في كل بلد، ومستوى القيادة السياسية، واتجاه القرار المسير للاقتصاد الوطني هي العوامل التي تلعب الدور الأكبر في إمكان تداخل الاقتصاديات، أو قل الانفتاح في حدود معينة، وقد يصل إلى حد تفكيك الاقتصاد الوطني أوقد تظل آثاره محصورة في مستوى معين، يجعلها مؤثرة إيجابا أو سلبا وليست متحكمة في الاقتصاد الوطني. وإلى جانب هاتين الرؤيتين الرئيستين هناك دعوة في بعض الأحيان إلى ما يسمى «فك الاشتباك» أي عزل الاقتصاد الوطني تماما من السوق العالمية. والواقع أنها نظرة، أو دعوة، تمثل نوعية جديدة من الرؤية التروتسكية-الكسمبورجية، ولكنها تتجه هذه المرة إلى شكل من الصوفية والتعفف المطلق، وكأن السوق العالمية خرافة، وأنه يتعين علينا الارتداد إلى جزيرة روبنسون كروزو. وهذا يعني مرة أخرى: التنكر للجدلية الاجتماعية الواقعية في العالم، والنظرة غير الواقعية لطاقات

وإمكانات الشعوب في تحركها السياسي والاجتماعي.

7- كيف إذن ومن أين يمكن كسر هذه الحلقة وإحداث الثغرات التي تستطيع أن تتدفق من خلالها موجات التجديد والتغيير الفعالين؟

ا) نقطة البدء هي أن نحدد بوضوح نوعية الضعف في أرضية الدول النامية في القارات الثلاث وهو الضعف الذي يمكن النظام الاستعماري المهيمن من النفاذ إلى صرف مجرى القرار الاقتصادي السياسي في العديد من الدول التابعة. ولقد أكدنا في كل فصل من هذا البحث، في جميع كتاباتنا، ما أدركه العديد من رجال الفكر والعمل المتمسكين بالموقف الوطني التقدمي: ألا وهو أن محاولة تقليد أنماط الإنتاج وخاصة أنماط الاستهلاك السائدة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ونقلها عن طريق طبقة الرأسماليين السماسرة الطفيليين بواسطة ما يملكون من وسائل الإغراء والترغيب عبر وسائل الإعلام والدعاية إلى أرضنا يمثل جوهر الخطر وأساس الأزمة أولا وقبل كل شيء.

إن فكرة «المشروع»، أي المشروع الوطني أو القومي الشامل بمعنى الكلمة الذي يرتفع، في مرحلة تالية، إلى مشروع حضاري بعيد المدى إنما جاءت في مطلع السبعينات، وبعد نكسة يونيو عام 1967، ردا على تردي الحركة السياسية والفكرية ودعوة لكسر الانكسار، لا بالشعارات وإنما بتأصيل البديل الاقتصادي-الاجتماعي والسياسي-الفكري-والثقافي-الحضاري ابتداء من خصوصية أمم وثقافات وحضارات الشرق العريق، ثم بوجه أعم القارات الثلاث.

إن هذه الفكرة المحورية سوف تحرك كل فصل من دراسة تغيير العالم حتى تتجمع خيوطها في نسيج متسق متكامل لمختلف الرؤى التي يمكن أن يقدمها الفكر الإنساني في هذه المرحلة من تطوره-لعملية تغيير العالم بشكل جذري يحقق مصالح القطاعات الأوسع من الإنسانية.

إن دعوة يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة الأسبق إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، وهي الدعوة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974، تهدف في الأساس إلى التعبير عن هذا المعنى بشكل تجتمع فيه كلمة الطرفين على أساس رشيد واقعي، لا ينفذ إلى مستوى علاقات القوى الفعلية في العالم، فالفكرة الأساسية هي إقامة نظام عالمي

يقوم على «الاعتماد الجماعي على الذات» أي تداخل الأنظمة على قدم المساواة، مما يقتضي إعادة النظر في العلاقات بين القطاع الشمالي والقطاع الجنوبي من العالم، والسماح بتعدد وتنوع التخصصات الاقتصادية في مختلف الدول، وكذلك إقامة هياكل أفقية ديمقراطية للتعاون بين مختلف المناطق الجيو-ثقافية، والجيو-سياسية.

ب) وقد تمت بالفعل عدة محاولات هامة في هذا المجال الواقعي المحدد أي مجال التجمعات الإقليمية وخاصة في العالم العربي وأمريكا اللاتينية وشرق إفريقيا على وجه التحديد، وأدت هذه المحاولات إلى توسيع الإمكانات المتاحة لزيادة الإنتاج والتبادل، وتطوير التكنولوجيا والبحث العلمي في هذه المناطق، رغم ما أصابها من ضربات مضادة عرفت كيف تستغل الخلافات المحلية، والثغرات في الهيكل الاقتصادي الإنتاجي. وفوق هذا وذاك عرفت كيف تعمق صلاتها عضويا بالرأسمالية السمسارية في هذه المناطق. ومع ذلك كله، فإن مؤشرات الإنتاج في تصاعد مستمر في أهم هذه المناطق وخاصة في شبه القارة الهندية والبرازيل والعالم العربي وجنوب شرق آسيا والمكسيك والأرجنتين. فالإمكانات (عناصر الإنتاج المتعارف عليها عند الاقتصاديين) متواجدة وهائلة، فهذه هي الهند مثلا بلاد المجاعة قد أصبحت تصدر الحبوب الغذائية وبلغت مستوى الدولة السادسة في المجال الصناعي والنووي، والهند مثل واحد بين أمثلة عديدة تتأرجح بين التقدم السريع والتباطؤ والتأزم. ولا شك أن الأمة العربية بلغت ذروة الإمكانات والتناقضات معا عبر حروبها والحصار المضروب حولها، بالرغم من تراكم البترول في البلاد المنتجة له ووجود المساحات الشاسعة من الأراضي القابلة للزراعة في السودان، ومستوى التقدم الكبير في العلوم والتكنولوجيا والصناعة في مصر والجزائر وسوريا والعراق.

جـ) وتأتينا الريادة من أقصى الشرق، من الصين واليابان، أو بوجه أدق من النمطين الصيني والياباني في كسر الهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي.

فقد استطاعت اليابان منذ عصر الإمبراطور ميجي أن تدفع بعملية الإنتاج الصناعي والابتكار التكنولوجي إلى درجة جعلت منها أقوى العناصر الخارجية المؤثرة على السوق العالمية في قطاعات عديدة، رغم أنها تأتي

في المرتبة الثانية بالنسبة للتأثير الأمريكي وإن كانت تتفوق عليه من حيث قوة الجذب الاجتماعية والتأثير على الأطقم القائدة الرائدة للاقتصاد الصناعي في الدول النامية-وهو موضوع سوف نعود إليه أكثر من مرة خلال هذا البحث. وكان له ابلغ الأثر في مجموعة الدول الرأسمالية في شرق وجنوب شرق آسيا خصوصا كوريا الجنوبية.

والأمر على هذا النحو تماما في الصين بعد ثورتها العملاقة، الثورة الزراعية، و انتقالها من نظام الكوميونات إلى نظام التملك والإنتاج الزراعي الأسري جعل منها بلدا مصدرا للمنتجات الزراعية والغذائية وهي التي كانت تعاني مجاعات شبه سنوية قبل عام 1949، ثم هيكل صناعي عتيق استطاع أن يجذب صفوة علماء الصين المهاجرين ويوظفهم في القطاعات المتقدمة حتى بلغت الصين أو كادت أرقى المستويات العالمية. كل هذا انطلاقا من سياسة «التحديثات الأربعة» التي انطلقت بدورها من قلب القيادة الوطنية للحزب الشيوعي الحاكم المنفتح تماما على العالم ولكن من منطلق وطني لم يحد عنه لخطة تمثل في شعارماوتس تونج «فليخدم كل ما هو عالمي كل ما هو صيني» لا أن يخدم كل ما هو وطني كل ما هو أجنبي كما هو شعار السماسرة والعملاء في العديد من الدول التابعة. الموضوع إذن ليس «اقتصاديا» بالمعنى التقني لهذا التعبير، ولكنه في جوهره سياسي بمعنى أولوية الطرح السياسي على كل اعتبار أو منهج آخر.

ولا شك أن مجال الاقتصاد، لو نظرنا إليه في حد ذاته وبمعزل عن بقية عناصر الجدلية الاجتماعية يبدو وكأنه طريق شبه مسدود لا يمكن من خلاله أو من خلاله وحده تغيير العالم، ومن هنا كان لا بد من وضع الأمور في نصابها أي وضع الاقتصاد في إطار الجدلية الاجتماعية بكافة عناصرها والتي يلعب فيها القرار السياسي، المنطلق من وجهة حضارية محددة، الدور المركزي.

6 الحياة الاجتماعية والثورة العلمية والتكنولوجية

الأرضية إذن، أية نوعية وتنظيم الحياة الاقتصادية في عالمنا المتغير، وهي القاعدة الركيزة. وقد رأينا أنها أرضية في حالة تحول سريع بعد أن تمايز النظام الاقتصادي في القطاع المتقدم من العالم إلى رأسمالي واشتراكي، وبعد أن أضافت ثورات التحرير والسياسات الاقتصادية النابعة منها أشكالا انتقالية جديدة. وكل هذا في جو شاركت فيه دوائر السوق العالمية، الدائرة الأكثر أهمية، ودوائر أخرى تتمتع بقدر واف من الاستقلالية الذاتية كما هو الحال في مجموعة سوق الدول الاشتراكية حول الاتحاد السوفيتي من ناحية، والصين من ناحية أخرى.

وقد أثرت الثورة العلمية والتكنولوجية تأثيرا بالغا عميقا في عدد من القطاعات المتقدمة في هذه الدوائر الاقتصادية وإن ظلت عاجزة حتى الآن عن النفاذ إلى كافة أنحائها وقطاعاتها.

وكان لا بد من أن تتأثر الحياة الاجتماعية بهذا الجو المتموج، وقد تأثرت فعلا به إلى أبلغ الدرجات،

إذ أن الحياة الاجتماعية هي محور العمل الواعي للطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة، وميدان تجلي وامتحان محاولات التجديد المتنوعة، وقد تعددت إلى درجة هائلة منذ نصف قرن، وبعد عام 1945 على وجه التحديد.

ولنعرض الآن لعدد من التغييرات الجذرية التي طرأت على هذا المجال، مجال حياتنا الاجتماعية على تنوعها.

1- نقطة البدء ولاشك، هي تلك التي أقامتها النظريات الاقتصادية والفلسفية الاجتماعية المتقدمة، وخاصة الاشتراكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فقد تجمعت الفئات الاجتماعية المختلفة بعد الثورة الصناعية وتكوين المجتمعات الرأسمالية بقيادة البرجوازية في وحدات اجتماعية-اقتصادية أكثر تجانسا، تلعب كل منها دورا متخصصا في عملية الإنتاج، وكذا في بنيان النظام الاجتماعي، وشكل السلطة الاجتماعية القائمة في كل مجتمع.

وهكذا ظهر مفهوم «الطبقة الاجتماعية» الذي صاغته الماركسية وأصبح شائعا في العلوم الاجتماعية على تنوع مذاهبها.

وكان من جراء التغييرات الهائلة التي طرأت على البنية وعلى النشاط الاقتصادي في مرحلة موجة حركات التحرير والثورات، وهي أيضا المرحلة الثانية للثورة الصناعية، أن تطور الوضع، وخاصة في ناحيتين محددتين:

التكوين الداخلي، أي التركيب العضوي للطبقات الاجتماعية:

أ) لقد ازدادت في المجتمعات الصناعية المتقدمة الهوة اتساعا في نطاق القطاع الرأسمالي فيما بين أقطاب القطاع القائد في الطبقة الرأسمالية ألا وهو قطاع رئاسات الشركات متعددة الجنسيات، وبين فئة الرأسماليين التقليديين الذين مازالوا يتولون رئاسة الشركات الصناعية والمالية والتجارية والزراعية الكبيرة والمتوسطة، ولكن هذه المرة في إطار هيمنة الشركات متعددة الجنسيات، وهي في مصاف الدول الكبيرة من حيث النفوذ والسلطة الفعلية على السوق العالمية.

كما تطورت الطبقة العاملة الصناعية التقليدية في هذه المجتمعات مادام تعريف العامل هو أنه كل من يشارك في الإنتاج للسوق ويتقاضى

أجرا منتظماً من صاحب العمل بحيث شملت الطبقة العاملة الجديدة فئات واسعة من العاملين في قطاع الخدمات، ومن موظفي الدولة بعد أن اتسع القطاع العام الرأسمالي، أي رأسمالية الدولة في العديد من الدول الرأسمالية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى (أعوام 1929- 1932) ولاسيما بعد الحرب العالمية.

ثم شهدنا بروز فئة الكوادر التكنولوجية، وخاصة فئة التكنوقراط الذين أتقنوا فن الجمع بين التطبيقات التكنولوجية للعلوم الحديثة في مجال الإنتاج من ناحية وبين توظيف دروس هذه التطبيقات في رفع مستوى إدارة كافة ومجالات النشاط الاجتماعي، وكأنه مجتمع المرحلة الثانية للثورة الصناعية بمثابة المصنع الإلكتروني، لا يلعب فيه الإنسان، الواعي الإرادي، إلا دور الترس في العجلة الكبيرة. وقد تساءل البعض إن كان هؤلاء التكنوقراط هم الطبقة الحاكمة، أم أنهم ينفذون سياسة الطبقة الحاكمة ليس إلا، والأرجح أنهم ينتمون إلى النمط الثاني، وإن كان العديد من أقطاب الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك الرأسمالية التقليدية، وجهاز الدولة أيضا من صفوة فئة التكنوقراط المختارة من قبل مراكز الهيمنة المالية والسياسية لممارسة الوظائف القيادية في هذا النوع من المجتمعات.

وفي هذا الجو، يبدو الريف هامشيا ولاشك أن الإنتاج الزراعي الثري يلعب دورا هاما في رقي المجتمعات الصناعية المتقدمة ومستوى الاستهلاك فيها، كما أنه يضطلع بدور محطم أو يصبح على الأقل أداة مساومة، عندما يتحول إلى «سلاح غذائي»يوفر التموين الحيوي أو يحد منه حسب ارتياح الدول الكبرى المنتجة أو سخطها بالنسبة لسياسات العديد من الدول الوسطى والصغيرة المحتاجة للإنتاج الغذائي، ولكن هامشية الريف، ونحن هنا نتحدث عن تغيير التشكل الطبقي الداخلي تتبدى في هجرة الفلاحين المنتجين من الريف إلى المدن، وحلول شركات الملكية والإنتاج الزراعي محلهم في الريف، وهي العملية التي وصفها بعض المفكرين بأنها تمثل «نهاية الفلاحين».

أما شريحة الفئات المختلفة من المهنيين فقد ظلت تقريبا على ما هي عليه وإن تضاءلت أهميتها، وكذلك فئة المثقفين الذين تحولوا من دور الريادة الفكرية والدعوة الاجتماعية إلى الوظائف التكنوقراطية والإدارية

والإعلامية، إلى حد أن أصبحوا خير المتخصصين في فنون الاتصال الجماهيري.

ب) أما الصورة في المجتمعات الصناعية المتقدمة في القطاع الاشتراكي فهي مختلفة بشكل ملحوظ عن المجتمعات الرأسمالية المتقدمة لأسباب سياسية وإيديولوجية واضحة. فالطبقة الحاكمة تمثل على وجه الدقة فئة اجتماعية-وليست طبقة، مادامت وسائل الإنتاج مملوكة للمجتمع بأسره متمثلا في الدولة، وتتكون هذه الفئة في الأساس من الحزب الوحيد أو القائد على اختلاف تسمياته-وهو يضم القيادة السياسية وكوادر المستويات السياسية العليا والوسطى والقاعدة، ولعل أهم تغيير في تكوين هذه الفئة إنما هو انضمام نسبة كبيرة من الفئات المهنية والتكنوقراط، وفئات المتخصصين في مختلف فروع العلوم الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجيا إليها. ومعنى هذا أن الفئة الاجتماعية الحاكمة تجمع الأطقم المتقدمة في مختلف نواحي الحياة والنشاط الاجتماعي، ولكن هذه المرة على أساس سياسي-إيديولوجي، دون الأساس المالي المستند إلى الملكية الفردية أو الاحتكارية لوسائل الإنتاج.

وفي ظل هذه القيادة، تلعب الطبقة العاملة الصناعية-بوصفها طبقة متميزة-دور الطبقة القائدة من خلال حزبها، أي من خلال قطاع هام من الفئة السياسية الحاكمة التي تحدثنا عنها آنفا، كما أنها تنعم بمستوى أعلى من الإمكانات المادية والاقتصادية والثقافية بوصفها الوريث التاريخي للأقلية الرأسمالية التي أطاحت بها الثورة أو قيام النظام الاشتراكي.

وقد ذكرنا أن فئة التكنوقراط وقطاعات كبيرة من المهنيين انضمت إلى الفئة السياسية القائدة بفضل زوال الأساس المالي للقيادة بالإضافة إلى توفر جو تسوده شعارات الثورة العلمية والتكنولوجية. ومن هنا كان دور أكاديميات العلوم في الدول الاشتراكية، حيث تجتمع صفوة العلماء-في مختلف قطاعات العلوم الطبيعية والاجتماعية-في هيئات تقف في المرتبة الثانية بعد الحزب الحاكم من حيث أنها تلعب دور الترسانة الفكرية الاستشارية للحكم.

أما طبقة الفلاحين أو المنتجين الزراعيين، فالملاحظ أنها تختلف اختلافا بينا فيما لو تمت المقارنة مع دول النظام الرأسمالي. ذلك أن الثورات

والأنظمة الاشتراكية وقعت بالفعل في المجتمعات المتأخرة نسبيا أو إلى درجة كبيرة في سلم التقدم الصناعي، أي في المجتمعات الزراعية في الأساس، ومن هنا أصبح لابد من الإبقاء على نسبة كبيرة من سكان الريف في الأراضي الزراعية: جزء منهم يعمل بوصفه عاملا زراعيا في مزارع الدولة، خاصة في الاتحاد السوفيتي، وبنسبة أقل في عدد من الدول الاشتراكية الأوروبية، وكذلك في الدول الاشتراكية غير الأوروبية المتأثرة بالنظام السوفيتي ؛ وجزء أكبر بكثير يعمل في التعاونيات الزراعية الجماعية، في الدائرة السوفيتية أو في الكوميونات الزراعية في الصين، ثم هناك الظاهرة الجديدة التي تمثل أخطر تغييرحدث في الريف الاشتراكي ألا وهي إعادة تمليك معظم الأراضي الزراعية لوحدات أسرية تزرعها وتبيع محصولها، بشكل مباشر للسوق في الريف والمدينة على السواء، بعد تسليم نسبة قليلة إلى الدولة ومجلس الإقليم (14٪ في الصين، وأكثر من هذا قليلا في المجر ويوغوسلافيا)، وهي السياسة التي أطلق عليها «الإصلاح الاقتصادي الجديد» أو «السياسة الاقتصادية الجديدة» ابتداء من قرار القيادة الصينية التاريخي في نهاية عام 1984، بعد التجارب الناجحة خاصة في المجر ويوغوسلافيا، وإن كان الاقتصاد الزراعي التقليدي المطور في بلغاريا لا يقل نجاحا عن ذلك، وكأن بيت القصيد هو فتح جسور الصلة المباشرة بين الإنتاج الزراعي والأسواق الداخلية (من ناحية أخرى) دون المرور بمؤسسات الدولة.

حـ) وماذا عن العالم النامي في القارات الثلاث ؟

إن جميع القارات الثلاث على تباين وتنوع مجتمعاتها تاريخيا وآنيا هو أمر طالما رفضناه، غير أنه يمكن الأخذ به بشكل اعتباري تبسيطا لهيكل التحليل، فقط ليس إلا، أي لأسباب عملية محضة.

يقودنا هذا التحفظ مباشرة إلى إقرار أن الطبقة الحاكمة في هذه المجتمعات تختلف إختلافا هائلا حسب تقدم كل منها في سلم التطور التاريخي وكذا خصوصيته المميزة في حالة ما إذا كان من المجتمعات القومية القديمة. ومع هذا، يمكننا أن نقول بتعميم شديد إن الطبقة الحاكمة في معظم هذه المجتمعات تمثل تجمعا من فئات الأقلية المهيمنة في القطاع التقليدي من الاقتصاد والمجتمع، وخاصة الريف ومناطق التمركز السكاني

القديمة حول مدارس الفكر والعمل التقليدية فيها، وذلك بجانب القطاع الرأسمالي الحديث، بجناحيه أي القطاع الخاص والقطاع العام المملوك للدولة، أي المجموعة المعنية بالإنتاج الصناعي والمصارف والمرافق والتأمينات والتجارة الخارجية والإعلام.. الخ. وفي كثير من الأحيان يلعب الجيش أي هيئة ضباطه القيادية دورا هاما في هذه الطبقة الحاكمة، كما سنعرض لها في فصل خاص لاحق.

ونشهد مثل هذا التنوع والتمازج داخل فئتي التكنوقراط والمهنيين، وإن كانتا تلعبان دورا أكثر أهمية نسبيا في هذه المجتمعات نظرا لاحتياج الطبقة الحاكمة غير المتجانسة إلى الاعتماد على مهارات فنية من نوع متقدم تستطيع أن تدير المرافق وتواجه العديد من القضايا الإجرائية والتحديات المترتبة على التفجر السكاني بشكل عملي واقعي. ومما يضاعف من أهمية هذه الفئات تلك النظرة السطحية إلى عملية التحديث من جانب الطبقة الحاكمة غير المتجانسة، وهي نظرة تعتبر أن التحديث مجرد عملية فنية لا تحتاج إلى فلسفة متخصصة للتاريخ، ولا إلى إدراك لخصوصية المجتمع المعني، فهي ليست في حاجة، بالتالي، إلى مشروع قومي بمعنى الكلمة.

أما طبقة العمال الصناعيين أو الطبقة العاملة بالمعنى الواسع فإنها تتخذ أحد شكلين:

فإما أن يكون لها دور يزداد أهمية باطراد في الدول التي تسعى إلى تحقيق مشروع وطني بعيد المدى يرمي إلى تحويل المجتمع من مجتمع رأسمالي متخلف من الطراز التابع، يهيمن عليه القطاع الزراعي إلى مجتمع تصبح فيه الصناعة هي القطاع الرائد كما في مصر وسوريا والعراق والجزائر في ظل نظمه الثورية الوطنية وكذلك الهند وإيران في عهد الشاه وتركيا وباكستان بشكل ملحوظ وماليزيا والبرازيل والمكسيك وفنزويلا وكوبا ودولتي كوريا، والاستشهاد هنا على سبيل المثال لا الحصر.

أما الدول التي لا تزال تقبل منطق التبعية، إما ابتداء من ضعفها أو على أساس تولي فئة الرأسمالية السمسارية تقاليد الحكم بها فسيكون من شأن الطبقة العاملة فيها ألا تتقدم إلا بشكل رمزي وكأنها في حصار من القدر يمتزج بالقمع المستمر.

لكن السواد الأعظم من شعوب هذه المجتمعات يعيش في الريف، أو

حتى في الصحارى والغابات في الدول المتخلفة تماما . والملاحظ أن التغيير هنا ظل بطيئا جدا، أي أن التقسيم الطبقي ظل مماثلا لما كان عليه منذ نصف قرن، اللهم إلا في مجموعة الدول الوطنية المستقلة التي حققت الإصلاح الزراعي وأضعفت من سلطة كبار الملاك، ثم حاولت أن تحافظ عل مستوى الإنتاج الزراعي بواسطة مؤسسات التعاون الزراعي المستندة إلى دعم وتشجيع الدولة ؛ هذا إلى جانب بداية ظهور الشركات الزراعية للإنتاج والتسويق ولكن بدرجة أقل بكثير منها في المجتمعات الصناعية المتقدمة.

وسوف نعود في نهاية هذا الفصل إلى تحديد العوامل أو الثغرات التي يمكن أن تساعد أو تنفذ منها عملية تغيير العالم من زاوية الحياة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي في مختلف المجتمعات البشرية.

2- هنا أيضا يبدو أن الفوارق شاسعة بين مختلف أنواع المجتمعات، وإن كان الفارق الأساسي حقيقة هو ذلك الذي يتجلى بشكل ساطع بين المجتمعات الصناعية المتقدمة في الغرب على وجه التخصيص وبعض الدول التابعة لها بشكل عضوي من ناحية، وبين مجموعة الدول الاشتراكية ودول الشرق الحضاري في آسيا وإفريقيا بوجه عام، من ناحية أخرى.

أ) ففي الدول الصناعية المتقدمة في الغرب أولا يبدو كل شيء وكأنه يدفع إلى رفع الحواجز وتحرير الأفراد من القيود المحيطة وإلى زيادة الانسياب والتداخل الاجتماعي، ألسنا في دائرة الحضارة التي رأت منذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر أن الإنسان صانع ومالك كل شيء، وأنه يستطيع بالتالي أن يسيطر على الطبيعة سيطرة كاملة، مما أدى إلى تكوين المشروع الحضاري الغربي الكبير: أي الإنتاج بلا حدود، والاستهلاك بلا قيود، وإشباع الشهوات بلا تردد وكذا بلا حدود أو قيود.

ورغم هذا، ظهرت تلك الموجة من التساؤل ثم التنديد ثم التحرك الشبابي التي ترفض الأنماط القيمية والسلوكية القائمة، وتطالب بالجديد. أية أنماط ؟ وأي جديد ؟

إن الأنماط القيمية والسلوكية السائدة في المجتمعات الصناعية، تقوم على أساس العمل الإنتاجي، فهو الذي يسوق إلى التمييز بين الأجيال المختلفة حسب مدى إسهام كل منها في العملية الإنتاجية، (الشباب، فترة

البلوغ أو النضج، ثم فئة المسنين وأخيرا الشيخوخة). وقد بلغ تشابك المفاهيم حدا دفع إلى ظهور مجموعة من الاتجاهات المغايرة في وقت واحد: فبعد أن ضعف الإيمان وتأثير الفلسفات التي وعدت بالحياة في الآخرة ظهرت فكرة مؤداها أنه في مقدور الإنسان أن يحتفظ بصفاته الشبابية حتى في مرحلة الشيخوخة، بينما يبعد الشيوخ عن ممارسة العمل والسلطة الاجتماعية دون رحمة، و في الوقت نفسه فإن الإعجاب بالشباب ولاسيما باعتبار كونه أوسع شريحة من المشترين في السوق يمتزج بنسبة عالية جدا من الريبة نظرا لقلة تجربته أو ضعف شعوره بالمسئولية ؛ وكذلك فإن وسائل الاتصال الجماهيري حلت محل أستاذية الآباء والمعلمين.

هذه التناقضات المتراكمة، بالإضافة إلى انتشار البطالة أدت إلى التقليل النسبي من أهمية العامل الاقتصادي، والعودة إلى الاهتمام بمجال القيم، وهي موجة سنعود إلى تحليلها في فصل خاص عند دراسة البعد الثقافي والفلسفي والديني.

وما يعنينا هنا هو أن ندرك أن هذه الموجة الجديدة الداعية إلى تجديد الاهتمام بالقيم، وخاصة القيم الاجتماعية تتجه إلى فقد مركزية العمل الإنتاجي بالمقارنة مع توسيع وقت الفراغ والإفادة منه، كما تتجه إلى إعادة تقييم مركز المرأة في المجتمع ؛ وخاصة التمييز بين إنسانية المرأة وبين معاملتها كسلعة للمتعة بإسم تحريرها الشكلي ؛ وكذلك إلى تغيير نوعية العلاقات بين الآباء والأبناء في إتجاه التكامل والمشاركة ؛ وأخيرا وليس آخرا إلى إدراك أن الإنسان الناضج بلغ من الحماقة إلى درجة تصنيع الأسلحة الذرية التي يمكن أن تقضي على وجود الإنسانية.

ورغم تفجر التناقضات على هذه الصورة وهذا المستوى، فإن المجتمعات الصناعية المتقدمة في الغرب وخاصة في أوروبا لا تزال تثبت بوضوح أنها قادرة على مواجهة تحديات التغيير الاجتماعي، بفضل عاملين مركزيين: التراث الحضاري الموروث بكل ما يمنحه فن مقومات الاستمرار الاجتماعي، ويتمثل العامل الثاني بشكل خاص، في الديمقراطية على صورتها الليبرالية الغربية التي تفتح مجالا واسعا للتعبير عن هذه التناقضات واقتراح البدائل ولاستيعاب النواحي السلبية فيها.

ب) ثم يتجه التحليل إلى الغالبية العظمى من سكان العالم الذين يعيشون

في مجتمعات الشرق الحضاري (وتضم آسيا وحدها 60٪ من سكان العالم). وفي الدول الاشتراكية في آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية. ويتمثل القاسم المشترك بين القطاع المتقدم اقتصاديا من دول الشرق، والدول الاشتراكية فيما عدا الاتحاد السوفيتي بوصفه إحدى الدولتين العظميين، في أهمية بل وأولوية روح الجماعة على النزعة الفردية، وكذلك أهمية وثقل القطاع الريفي التقليدي. ، ثم إن كلتا المجموعتين-أي القطاع المتقدم من دول الشرق والدول الاشتراكية تسعيان سعيا حثيثا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل والثقافية والإنسانية بحيث يتوجب عليهما منح قدر متزايد من الاهتمام بسلم القيم الأخلاقية والفلسفية والدينية أو الإيديولوجية حسب الظروف وفي محاذاة الحفاظ على قوة تركيز السلطة الاجتماعية أي الدولة بوصفها بوتقة التعبئة الاجتماعية، وأداة التعجيل بعملية التقدم والتغيير الشاقة في ظروف الصراعات الدولية المتصاعدة.

ومما لا ريب فيه أن إشكال الأجيال يظل ماثلا، لاسيما وأن معدلات ازدياد السكان أعلى بكثير في المجتمعات الشرقية وفي بعض الدول الإشتراكية، منها في دول الغرب الصناعية، وهي تنطلق مرة أخرى من القاعدة الريفية العريضة التي تحبذ التمسك بالتقاليد والقيم العريقة من حول النظام الأسري. ولكن هذه التناقضات والتحركات الشبابية تجد متنفسا أوسع بكثير في عمليات التنمية والتغيير التي تطرحها هذه المجتمعات، بدرجات متفاوتة من الإرادة الواعية رهنا بالظروف، على سكانها.

ولا شك أيضا أن قضية المرأة وعلاقتها بالرجل، مطروحة على الواقع، الاجتماعي بل وتتسم بحدة متزايدة في قطاعات واسعة من العالم الشرقي، نظرا لاتساع هوة التناقض بين مفاهيم واحتياجات التحديث، والتغيير الاقتصادي-الاجتماعي المواكب لبناء الاقتصاد الوطني المتقدم من ناحية وبين التقاليد والمفاهيم الموروثة من عصور سابقة من ناحية أخرى.

ومن هنا تتشعب الإجابات، فتارة تتحرك الجمعيات النسائية لتوسيع نطاق الحريات القانونية التي تتمتع بها المرأة والعمل على مساواتها واقعيا مع الرجل ؛ وتارة تمارس المرأة حرية التحرك الاجتماعي والسلوكي مع الرجل ولكن في إطار الضوابط التقليدية بشكل يجعل هذه الحرية مختلفة تماما عن مثيلتها في دول الغرب الصناعي على نحو ما يحدث في اليابان

؛ وتارة أخرى تدعو القيادة السياسية بقوة إلى الإطاحة بقيم الخضوع الموروثة من عصور الإقطاع مما يشجع المرأة على التقدم السريع نحو ممارسة قسط أوفر من الحرية والمساواة، وهو ما نجده في الصين.

ولكن المشكلة كما قلنا أكثر تعقيدا، مرة أخرى من جراء التكوين الهيكلي للمجتمعات الشرقية عبر العصور، وآثار ذلك التكوين على مرحلة التغيير.

ولو نظرنا من زاوية أخرى إلى مسألة الأجيال، مركزين هذه المرة على وضع المسنين والشيوخ في المجتمع لرأينا، مرة أخرى، الوضع المغاير تماما لما هو موجود في مجتمعات الغرب الصناعي، ذلك أن التمسك بالخصوصية الحضارية وتقاليدها المغايرة للقيم المستحدثة الناتجة عن الثورة الصناعية- أي أولوية قيم العمل الإنتاجي-يصون مكانة وكرامة المسنين والشيوخ، وفوق هذا وذاك يؤكد أهميتهم بالنسبة لاستمرار المجتمع: فهم حفظة التراث وأكثر شرائح المجتمع تجربة وحنكة واتزانا، وهم أيضا حلقة الاتصال الواعية بين الشباب المتطلع إلى التجديد بنهم، وبين خصوصية التراث واستقلال الشخصية الحضارية والقومية، وإذا ما نظرنا إلى تجربة ثورات التحرير والتجديد في آسيا مثلا نجد إن الهجوم على تقاليد الخضوع الإقطاعية وضرورة تجديد مسار السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الصين يرتكز في شرعيته التاريخية والسياسية معا على فكر القيادة التاريخية للثورة الصينية التي كونها ماوتس تونج وشواين لاي وشوته، والتي يعبر عنها اليوم الكادر القيادي حول تنج هسياوينج. وأثناء حرب تحرير فيتنام البطولية عندما ذهب الرجال والنساء حتى سن الستين إلى خط النار لمشاركة الشباب في الحرب قرر الحزب والحكومة تكليف المسنين بكافة المسئوليات الإدارية والحكومية في المدن والقرى، وذلك حفاظا على ما هو وطني في أعماقه وهي المهمة التي قام بها شيوخ فيتنام بجدارة فائقة حتى النصر، كما يحظى المسنون في اليابان بالاحترام، لا في الحياة الاجتماعية فحسب، وإنما يعترف الجميع بما لهم من مكانة في قلب عملية صنع القرار السياسي، ويصل الأمر إلى حد أن يعتبر رجال السياسة حتى سن الخامسة والستين من «الشباب» المتنازعين على الخلافة السياسية في مختلف الأحزاب.

أما الأمر في عالمنا العربي والإسلامي فغني عن البيان إذ يعتبر المسنون، والشيوخ بمثابة تاج الأمة وأصحاب الرأي والمشورة، يحيطهم الشباب والرجال

بكل محبة واحترام وتقدير إدراكا منهم، لأعماق ومعاني ومقتضيات الاستمرار الحضاري.

ولامراء في أن مكانة المسنين والشيوخ في المجتمعات الاشتراكية الغربية مردها إلى ظروف مختلفة إلى حد ما، حيث تعتبر رعاية المسنين والشيوخ جزءا لا يتجزأ من مفهوم العدل الاجتماعي الاشتراكي، فضلا عن أنهم يمثلون تجمعا هاما من الخبرة السياسية التي لا غنى عنها، غير أن استمرار المسنين في صف القيادة، بل والتمسك بهم حتى الموت، أمر يعود في حقيقته إلى الخوف من التجديد والتغيير الذي لا بد وأن يتأتى على أيدي قيادات أصغر سنا بشكل ملحوظ، عاشت وتكونت في ظل ظروف تاريخية مختلفة، أكثر تنوعا وثراء من ظروف الثورة الاشتراكية الأولى أو الحرب العالمية أعوام (1939-1945). وخلاصة القول إن مكانة المسنين والشيوخ في المجتمعات الاشتراكية الغربية أقرب إلى مفهوم «الحرس القديم» منها إلى أولوية الحفاظ على الخصوصية الحضارية والاستمرار التاريخي والقومي، وإن كان هذا البعد واردا أيضا ولكن بدرجة أقل.

هل آن لنا أن نجمل القول في هذا المجال ؟

إن التواكب الموضوعي-ذا النسب والأسباب المختلفة بطبيعة الأمر بين القطاع المتقدم من مجتمعات الشرق الحضاري، وهي الغالبية من حيث عدد السكان ووزن الدول، من ناحية وبين مجتمعات الدول الاشتراكية من ناحية أخرى-يفسح مجالا عظيما لتغيير أنماط الحياة الاجتماعية في اتجاه يمتزج فيه التقدم الاجتماعي باستمرار الخصوصية الحضارية والشخصية الوطنية، بحيث يقدم بديلا شامخا مؤثرا للنمط الاستهلاكي والنزعة الفردية والفكر العدمي الذي بدأ يتفشى في قطاعات من المجتمعات الصناعية المتقدمة في الغرب تحت تأثير موجات التنكر لتراث القوميات الغربية على أيدي الجهاز الصهيوني. إن هذه الأرضية الفسيحة، وذلك البديل الشامخ يكونان محاور لا يمكن التقليل من أهميتها لتواكب التوجهات المستقبلية لقطاعي الشرق الحضاري والعالم الاشتراكي، لاسيما وأن جزءا كبيرا من الشرق الحضاري-الصين-كوريا الشمالية-فيتنام-لاوس-كمبوديا-والدول الاشتراكية الإفريقية جزء مركزي من العالم الاشتراكي.

وتلك ثغرة ثانية نحو تغيير العالم..

7 دورة الأفكار: الأصولية والتحديث الوطني

١- تطور المسار العام لحركة الفكر والثقافة في العالم المتقدم بشكل مذهل في أقل من قرن، أي منذ عصر هيجل وماركس وداروين وسبنسر حتى يالتا.

١- ١: وكان المضمون المشترك لمختلف المدارس الفكرية، مدارس الفكر، والعمل، في أوروبا منذ قرن-أي وقت بلوغها ذروة المجد والانتشار والهيمنة العالمية، بينما بدت الولايات المتحدة وكأنها عملاق جديد على بعد، يتلخص في الإيمان بفلسفة التقدم- التقدم الذي لا حدود له في مجال السيطرة على أركان المعمورة، واستخلاص مواردها، وتحويلها إلى منتجات وسلع تفي بكافة احتياجات الجنس البشري، أو بعبارة أصح القطاع الغربي، الأوروبي- الأمريكي، المسيطر على كافة الأقطار والشعوب، التقدم المطرد السريع في كافة مجالات العلوم وتطبيقاتها التكنولوجية، التقدم الذي لا مفر منه في مجال النظم الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه الاشتراكية، التقدم المواكب لانتصار قيم عصر

التنوير والثورات البرجوازية الديمقراطية من حرية وإخاء ومساواة، ومن فلسفة علمية وفكرية عقلانية واحترام معلن لكرامة الإنسان. التقدم غير المتناهي نحو نوعية من الوجود تحقق أحلام التوسع المطرد في تحقيق الرغد وفتح أبواب الكون أمام كافة الريادات، والاكتشافات، والابتكارات، وكأن الإنسان قد تحول من كائن فان إلى مالك الأرض وصانع مصيرها ومقرر مستقبلها دون شريك.

وكان هذا الجو يعكس بطبيعة الأمر واقع التقدم، أي تقدم الانتشار والسيطرة الأوربيتين على مجالات واسعة من المعرفة والعلوم، فضلا عن استعمار ما تبقى من أركان المعمورة في إفريقيا (القارة المظلمة) ودائرة المحيط الهادي، بل وبدأت أحلام استعمار الفضاء تتأجج كما في روايات «جول فيرن»، في الوقت الذي بينت فيه اكتشافات ونظريات داروين وسبنسر مفهوم التطور المتصل غير المتناهي في كافة مجالات الحياة من البيولوجيا إلى التنظيم الاجتماعي.

وقد اقترن هذا الجو أيضا بإقامة الأنظمة الفكرية الكبرى لفلسفة التاريخ، أولا على يد هيجل، ثم بفضل ماركس وإنجلز، وكلا الفلسفتين تتسمان بإيمانهما التكويني بحركة التاريخ الجدلية، وإن كان هيجل قد نحا منحى مثاليا، في حين اتجه ماركس وإنجلز نحو الفلسفة المادية أو نحو التفسير المادي للتاريخ. كما شاهد هذا العصر اتساع رقعة الرومانسية، التي توغلت إلى أعماق بعيدة للغاية في التنقيب عن الوجدان الإنساني، الفردي والجماعي معا، كما في أعمال «شاتوبريان» ارتكازا على عصر «جوته» و «فيكتور هوجو» و «بودلير» وموسيقى وأوبرات «فاجنر» و «فيردي»و «برليوز» و «برامز» و «تشايكو فسكي» و «شوبان» وتصوير

«تورنر» و «دي لاكوروا» وكتابات «مانزوني» و» مويد بنورج» و «إبسن» و «تولستوي» ثم «تشيكوف»-أعلام ومعالم على سبيل المثال لا الحصر بطبيعة الحال.

ولا يفوتنا ذكر التقدم الهائل في مجالات علوم الفيزياء والكيمياء والفسيولوجيا والطب والهندسة الميكانيكية والكيميائية وعلم الفلك، وهو ما أدى على وجه التخصيص إلى تكوين مجموعة المعارف التي شكلت طاقم العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية حول التاريخ في النصف الثاني من

القرن التاسع عشر حتى نهايته.

ا- 2: يعكس هذا الجو الفكري الثقافي التقدم المذهل الذي أحرزته الإنسانية أي الغرب المتقدم في ذلك العصر، وكان لابد وأن يحدث تأثيره البالغ في الهيكل الفكري والثقافي الغربي الموروث منذ القدم، والذي تأكد في مرحلة أوروبا الإقطاعية حول الدول الملكية، وقد تسلحت الطلائع السياسية والاجتماعية والعسكرية بالفلسفة المثالية المسيحية الأصل، الكاثوليكية في الأساس ثم البروتستانتية. أما في القطاع الشرقي والجنوبي الشرقي من أوروبا فإن هذه الطلائع تسلحت بمذاهب الكنائس الأرثوذكسية الوطنية وريثة الكنيسة البيزنطية وسائر الكنائس الأرثوذكسية ألتي تكونت ابتداء من الكرازة المرقسية في مصر القبطية.

كانت هذه فكرة أو إيدلوجية المجتمع التقليدي وهي فلسفة مثالية جوهرها ديني، ونظرتها جامدة إلى الواقع التاريخي ولم تكن تؤمن في الأساس بالصيرورة ولا بالتطور إلا بشكل رمزي أو واقعي سياسي يسجل الأحداث دون رؤية واضحة للعملية التاريخية في مجموعها.

ثم جاءت الاكتشافات البحرية تفتح العالم باسم أوروبا المسيحية ؛ وبدأ بعد ذلك عصر الاكتشافات العلمية الكبرى وخاصة في علم الفيزياء وكل الفلك وعلوم الرياضيات وما ترتب عليها من تقدم الهندسة والتكنولوجيا الحربية-وهو الانقلاب العلمي الذي أدى إلى فتح المجال أمام نقد الفكر التقليدي وإرساء بدايات الفكر العلمي الذي تطور إلى فكر علماني في فلسفة عصر التنوير في فرنسا وألمانيا الذي تلا عصر النهضة ابتداء من إيطاليا، وتواكبت هاتان العمليتان تواكبا عضويا مع الثورة الصناعية في إنجلترا وتكوين الفلسفة السياسية الليبرالية والديمقراطية الأوتوقراطية فيها، إلى غير ذلك من معالم التغيير التاريخي الهائل.

وكانت الخلاصة هي التحول من جمود الفلسفة التقليدية والعقلية الدينية التراثية والموقف الوضعي في الجو الفكري والثقافي العام، إلى الجو الجديد الذي عرضنا له آنفا، ألا وهو الإيمان بفكر وفلسفة التطور.

ما علاقة هذا التناقض بالتحليل الذي نعرض له هنا، أي ما علاقته بعملية تغيير العالم في عصرنا ؟

تكمن هذه العلاقة على وجه التحديد في أن التناقض الذي عرضنا له

قد أدى إلى سيطرة الفكر الجديد-أي إيديولوجية التقدم المبني على سرعة إنتشار السيطرة السياسية الأوروبية من ناحية، وكذا على إتساع رقعة وأهمية الإكتشافات العلمية من ناحية أخرى-بسرعة فائقة، تعدت كل معدلات الانتقال من مرحلة فكرية إلى مرحلة تالية في كافة العصور السابقة. ولكن، يبقى سؤال محير: أين. ذهبت أركان وروافد ومحصلة الفكر التقليدي السابق على فكر التقدم ؟

2- أما على «الضفة الأخرى من النهر»، أي في الشرق الحضاري، فقد تطورت الحياة الفكرية الثقافية في جو مختلف، يمكن أن يوصف بأنه رد فعل إستراتيجي للتوغل الغربي الذي أخذ شكل الطوفان، كان الإشكال المركزي يتمثل في كيفية التعامل مع هذا الجديد الفاتح إلى حد لا يؤدي إلى القضاء المطلق على الخصوصية الحضارية والشخصية الوطنية وهذا ما عبرت عنه بشكل مبسط مقابلات مثل «الأصالة والتحديث»، أو معركة «القديم والجديد»، ومنذ وقت قريب «الأصولية والحداثة».. إلخ.

أ) ففي العالم العربي والدائرة الإسلامية بعد حملة الغزو الفرنسية بقيادة بونابرت ما بين أعوام (1798-1801) وما أحدثته من هزة عميقة في المجتمع والوجدان المصري ومما جلبته من معارف ومعلومات الثورتين الصناعية والبرجوازية، طرح سؤال مزدوج: لم الانحدار منذ القرن الخامس عشر؟، ثم ما السبل إلى النهضة؟.

وهنا تشعب الرد إلى تيارين كانا وما زالا هما التيارين التكوينيين الرئيسين للفكر العربي الحديث والمعاصر.

2- 1: الأصولية الإسلامية: يقوم أساس «هذه الأصولية» التي بدأت انطلاقتها الجديدة على أيدي جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده على أساس العودة إلى مصادر الإيمان الخالصة من التحريفات التي يرى أنصار هذا التيار-أنها نتجت عن عصور الانحطاط. وسوف تسمح الحقائق الأولية بإقامة حوار مع العصور الجديدة بواسطة استخدام حذر ومستمر للعقل السليم، إن المقصود هنا نوع من البراجماتية، لا العقلانية، غير أنها براجماتية توضع في إطار الإيمان الذي هو الإيديولوجية الوحيدة المقبولة على ما هي عليه عند مجموع الأمة. وكل مناقشة مقبولة ما دامت لا تتحول إلى صراع جدلي هادم للوحدة.

إن المصدر هنا هو الأساس الثقافي العام، وبشكل أساس عنصره الديني التكويني، والهدف هو إحياء عظمة الماضي بتشكيل الرصيد التاريخي بحيث ينسجم مع حاجات العصور الحديثة التي لا يمكن تجاهلها .. وليس الهدف هو تقدم ينطلق من المعطيات المعاصرة.

ويتعين على الأصولية الإسلامية-كما يرى مفكروها-أن تسمح بدمج الأفكار الجديدة والفعالة دون أن تطغى هذه الأخيرة-بسبب ذلك-عليها والتفسير الذي سيعطونه لها سيسير في اتجاه محافظ.

2- 2: العصرية الليبرالية: يبدو هذا التيار الثاني مختلفا تماما، فنقطة الانطلاق هنا ليست إلا نهضة الحضارة الغربية، وسيكون التركيز على الفكر العلمي، والعقلانية الفلسفية، والليبرالية السياسية، والهدف هو خلق مجتمع عصري مماثل لمجتمعات أوروبا وأمريكا الشمالية، يسير نحو الأمام، مع احتفاظه، بالتقاليد المستمدة من الماضي والتي لا تحول دون بنائه.

ويضم هذا التيار اتجاهات مختلفة بدءا من الليبرالية المحافظة (البرجوازية الريفية)، حتى الماركسية.

والمهم الذي يجب رصده هنا في هذين التيارين، هو أن كل واحد فيهما يتشابك في عقدة سوسيولوجية تعبر عن تطلعاته ورؤيته للعالم.

إن هذا التحليل الأساسي لتكوين الفكر العربي الحديث في مرحلة الهيمنة الأوروبية وتشعبه إلى اتجاهين تكوينيين رئيسين سوف يتواجد بصور مختلفة في الدائرة الحضارية الإسلامية الآسيوية-الإفريقية كلها، وخاصة في تركيا وإيران والمنطقة الشمالية من شبه الجزيرة الهندية وماليزيا، بينما اتخذت الصورة شكلا أقل وضوحا في الأقطار الإسلامية الإفريقية وفي إندونيسيا.

ب- وإذا نظرنا إلى الدائرة الثانية للشرق الحضاري، دائرة آسيا حول الصين - وإلى الدائرة الحضارية الوسطى بين الدائرتين التكوينيتين-أي شبه القارة الهندية-فسوف نجد موقفا مشابها في التكوين الأساسي وإن كان مختلفا بطبيعة الأمر من حيث تحققه الميداني.

ويرجع العامل الأساسي في هذا التمايز الميداني إلى عمق المجال التاريخي، أي إلى قوة الخصوصية الوطنية وقدرتها على صد الغزوة الغربية وإلى ذكاء التعامل معها والإفادة منها. ذلك أن الصين، وكذلك كوريا واليابان

وفيتنام تمثل كلها معا منطقة فسيحة الرقعة تتكون من أمم بمعنى الكلمة أي مجتمعات وطنية متسقة إلى درجة بعيدة، تميزت أيضا بالقدرة على الاستمراري التاريخي بدرجات متفاوتة، ولكنها على كل حال أبعد بكثير من مجتمعات أوروبا، وكذا المجتمعات القبلية والعرقية والقومية المتنوعة التي تكونت منها شبه القارة الهندية، وجنوب غرب آسيا، باستثناء إيران التي كما قلنا هي إحدى الأمم الثلاث الأقدم في العالم إلى جانب مصر والصين.

ويأتي بعد هذا عامل طول المرحلة الزمنية للتلاحم والتصادم والتفاعل مع الغرب، فإذا كان العالم العربي هو الذي مارس أطول مدة من هذا التفاعل الجدلي منذ القرن التاسع حتى اليوم-مما أثر ولا يزال على حدة التناقضات من داخله، فإن موجات الغزو لم تبدأ إلا اعتبارا من القرن الخامس عشر إلى جنوب آسيا، ثم في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر إلى جنوب شرق آسيا، ولم تصل بمعنى الغزو إلى موانئ الصين إلا في القرن الثامن عشر في أعقاب الإرساليات الدينية والعلمية في القرن السادس عشر، وحظيت اليابان بمكانة متفردة حقا بين جميع أمم الشرق، إذ لم يبدأ الفتح الغربي الأمريكي الفعال إلا في عام 1856- أي عشرة قرون بعد الحرب الصليبية الأولى ضد العالم العربي-بعد مقدمات من محاولات الفتح الديني والتجاري المسلح التي أخذت تشق طريقها منذ القرن السادس عشر ولكنها كانت محدودة التأثير.

ولو درسنا تفاعل هذين العاملين-أي عمق المجال التاريخي، ثم تفاوت مدد التفاعل مع التوغل الغربي لأدركنا السبب الحقيقي الذي جعل من منطقة شرق ووسط وجنوب شرق آسيا منطقة الصمود الأكبر في مواجهة سياسات الهيمنة السياسية والفكرية الغربية، بينما كان جنوب آسيا أضعف بكثير أمامها. كما ندرك كيف كانت المنطقة الأولى أكثر مقدرة على التعامل مع معطيات التوغل الغربي والإفادة منها إلى حد التفوق عليها في حالة اليابان، بينما كان الأمر في جنوب آسيا أقرب إلى حال العالم العربي والإسلامي في هذا المضمار.

ونجد على سبيل المثال إن ثورة «ميجي» إمبراطور اليابان الإصلاحية عام (1868) التي تأثرت إلى درجة هامة بدراسة تجربة محمد علي الرائدة في مصر-تواكب الموجة الأولى لثورات التحرر الوطني بقيادة الفلاحين

وفئة المثقفين في الصين («ثورة ألبوكرز» و «ثورة التاي بنج» اللتين تمخضتا عن تأسيس حزب الكومنتانج عام

«1911» بقيادة صن يات صن)، بينما لم تفض التمردات المسلحة في جيش الهند الخاضع للإمبراطورية البريطانية إلى قيام حزب وطني فعال هو حزب المؤتمر الوطني الهندي إلا عندما نجح في الانتخابات وأصبح حاكما في ست ولايات في عام 1937، في حين أنه تأسس في عام 1885 في صورة جمعية تعليمية لتدريب الهنود على وظائف الإدارة في الحكومة البريطانية.

3- إبتداء من هذين التحليلين للأرضية التاريخية الغربية للفكر والثقافة في عالمنا المعاصر، نستطيع أن نرسم رويدا رويدا صورة التفاعل القائم بين هذين المسارين، مستهدفين من وراء ذلك تبين الإمكانات ومعرفة المسالك التي يمكن أن تؤدي إلى ترشيد عملية تغيير العالم.

3-1 : لقد رأينا كيف اتسم الفكر والثقافة في الغرب المهيمن بإيديولوجية التقدم المواكبة لسيطرة الغرب على كافة أنحاء المعمورة منذ قرابة قرن من الزمن، وبديهي أن إندلاع حركات التحرر الوطني في مطلع القرن التاسع عشر واشتداد أوارها عبر هذا القرن حتى مستهل القرن العشرين، لاسيما وأنها اتخذت شكل الحرب التحريرية المعلنة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر كما حدث في مصر والهند وإيران والصين، بل وقبل ذلك في بعض المناطق (المغرب والجزائر خاصة)، كان لابد وأن يؤثر على هذه الإيديولوجية السائدة المطمئنة.

ويتعين علينا إمعان النظر والفكر في ذلك التأثير نظرا لأهميته القصوى في صياغة المسار الجديد للفكر السائد في الغرب الذي تحول من إيديولوجية التقدم بما انطوت عليه من إيجابيات بالغة إلى الفكر السالب الرافض الذي عبر عن أزمة الهيمنة الغربية في عصرنا.

ففي داخل الغرب المهيمن نفسه اتخذت الجدلية الاجتماعية شكل صراع الطبقات داخل كل دولة من دوله، كما اتخذت شكل الحرب بين هذه الدول ذاتها، وفي نقطة الالتقاء بين الفترة الكلاسيكية والفترة الممتدة بين أعوام (1939 - 1945) انفردت دولة أوروبية هي روسيا بنهج مسار مغاير، وأنشأت سلطة اشتراكية.

وكانت تلك هي الدائرة الداخلية للغرب المهيمن، أما الدائرة الخارجية، أي العالم التابع، فالعملية التي تحدث فيها منذ بدايات الاختراق الغربي تأخذ شكل عملية تحضر تتجه فيها الحركات الوطنية إلى استهداف تحقيق التحرر الوطني بوصفه شرطا لا غنى عنه للنهضة وبناء الأمة طبقا لما إذا كانت الدول المنغمسة في هذه العملية دولا قومية قديمة أو تكوينات لدول قومية جديدة.

إن عملية التحضر هذه تتضمن مرحلتين: المرحلة الأولى هي الاستقلال الشكلي حيث تبدو الثورة الوطنية كافية لمواجهة استعمار محدود المدى والاختراق، أما المرحلة الثانية فأنها تسعى إلى أن تجمع بين الثورة الوطنية أو التحرر الوطني والثورة الاجتماعية الاشتراكية، إن الوجود المتزامن لما كان يعتبر في التحليل الكلاسيكي طورين تاريخيين يمدنا بمفتاح فهم هذه «الرقعة»التي كانت بالأمس مجالا تابعا، وأصبحت اليوم الساحة الرئيسة لحركات التحرر والحركات الثورية. إن العنصر الرئيسي في هذه الحركة على النطاق العالمي هو نهضة الشرق-آسيا وإفريقيا-من جديد، وهي نهضة أسهمت في إحياء الديناميات القارية في أمريكا اللاتينية، كما أسهمت في تطوير حركات اجتماعية وسياسية من طراز جديد في الغرب ذاته.

إذن جاء الوقت الذي بدأت فيه ريح الشرق تتغلب على ريح الغرب، وقد شرع الشرق فعلا يمسك بزمام المبادرة التاريخية.. ألم يصدر النداء الجديد القائل «إن العالم واحد» عن الصين هذه المرة؟.

ولكن هذه المبادرة ذاتها عملية جدلية، تتفاعل مع الجدلية الاجتماعية للغرب، الذي قد يكون في حالة انحسار، ولكنه ليس بالقطع في حالة احتضار، ومن الهام بل والأكثر أهمية أن يتم التفريق بين إمساك الشرق بزمام المبادرة وبين العمل كبديل.

ومن قلب الغرب ذاته، تبرز شهادة جديدة على هذه الحركة المزدوجة، أزمة الغرب ونهضة الشرق، ألا وهي الاتجاهات القلقة والمضطربة التي تتبدى لدى الشباب في دول الغرب الصناعية المتقدمة، والتي تعبر عن نفسها في النزعة اليوتوبية، والشعور المفعم باليأس، والارتحال المستمر.

إن الجيل الذي أنشأ الجبهات الشعبية، وقاوم الفاشية والنازية، ودفع قدما سياسة تصفية الاستعمار ثم قبل صيغة يالتا وطورها في صيغ التعايش

السلمي والوفاق، واستوعب اقتصاديات الماركسية و«علم أمراض النفس».. هذا الجيل هو الذي يقبض اليوم على زمام الأمور في الغرب، ويحتل المناصب الرئيسة في الجهاز الثقافي، ويتحتم عليه بالتالي أن يحدد ثمن بقائه، ويتولى مهمة وضع الحدود التي يفرضها هو نفسه.

ولكن جاء الآن جيل جديد لا تعني يالتا بالنسبة له أكثر من موقع على الخريطة، أو ذكرى حدث تاريخي، وهذا الجيل الجديد يجد عالما تتركز جدليته في شبكة من علاقات القوى بين الدول القومية والكتل العالمية، ويشعر أبناء ذلك الجيل بأنهم أكثر قوة ولكنهم مثقلون بالقيود، وقوتهم نابعة من مزيج من سياسات ضبط النسل والتقدم المادي في الحياة اليومية، كما تنبع من التوسع في الحريات العامة والخاصة (الجنس-حرية العقيدة الدينية-الإيديولوجيات السياسية). ولذا فكل شيء يبدو ممكنا أمام ذلك الجيل إذا أمكن إزالة العقبات، وهنا تصطبغ اليوتوبية بالفوضوية.

إن تحرك الشباب في الغرب يتخذ شكل العنف الانتقادي ضد. الجيل الأكبر، ولقد اعتبر هذا الشكل بمثابة ظاهرة، غير أنه يندر أن تحدث عملية تنقيب جادة عن سبب السدود والقيود التي يستنكرها الجيل الشاب بحق، ومع ذلك يقدم الشباب أنفسهم التفسير، وبعد تجاوز العقبات يطرحون أسئلة تتعلق بالأزمة الكبرى التي أشرنا إليها، أي بالحركة المزدوجة «نهضة الشرق وأزمة الغرب».

لماذا كان سفك الدماء في فيتنام في الوقت الذي تستطيع فيه الذئاب أن تتعايش سلميا ؟ لماذا نشوه كوكبنا الأرضي رغم أن وسائلنا قادرة على جعله مكانا صالحا للعيش فيه ؟ لماذا نجد أنفسنا نرزح تحت وطأة نظام محافظ بينما من اليسير الإيمان بنظام جديد للقيم الجدلية يضيء المستقبل، وفي كلمة، لماذا نرفض تعلم دروس تلك الحضارة الأخرى-الشرق-الذي يتعين أن نصل إلى اتفاق معه ؟ ولماذا الإصرار على رفع شعارات الإنسانية العالمية بينما نحن مستمرون في بناء المقابر الجماعية في نفس اللحظة التي نتحدث فيها عن الآخرين ؟

3- 2: ومع هذا لا تزال مسألة الإيديولوجية السائدة أي الفكر والثقافة المهيمنة المؤثرة النابعة من مركز القوة في العالم قائمة، وقد وصفنا هذه الإيديولوجية بأنها وصلت إلى حالة التردي إذ أدارت ظهرها للجدلية

التاريخية وفلسفة التقدم، رغم حدودها وأصبحت تتمثل في الفكر السالب-الرافض في العالم الغربي الرأسمالي.

ولكن أين يتعين البحث عن هذه الإيديولوجية السائدة ؟ مما لاريب فيه أن البحث عن العناصر التكوينية لإشكال الإيديولوجية السائدة إنما يتجه إلى مجال الجدلية الاجتماعية للعالم الواقعي، وسوف يبرز على هذا النحو إشكال الإيديولوجية السائدة من خلال دراسة القسمات المحددة للعالم الواقعي في عصرنا، وبوجه عام فإنها سوف تكتسب عدة أشكال وأنماط لكنها سوف تدور كلها حول واحد من إختيارين مركزين: المحافظة والتغيير.

وتمثل المحافظة العنصر المركزي في الإيديولوجية السائدة، وفي كل الإيديولوجيات السائدة-مع التسليم بأن كل إيديولوجية سائدة تفترض طرق الإبقاء عليها، وتتعلق القضية هنا بنوعية الإجابات التي سوف ترد بها «الإيديولوجية» السائدة على الأسئلة التي تطرحها الأزمة في حقبة الحركة المزدوجة للتاريخ، من أجل ضمان المحافظة على الأمر الواقع. ولكن اختيار التمسك بالأمر الواقع سوف يعني في نهاية الشوط اختيار موقف الجمود في مواجهة عالم يتحرك في كل الاتجاهات.. أي عالم يتغير.

من وجهة النظر الأخرى لن يكون بالاستطاعة تجميد الأوضاع بالمعنى الحرفي للكلمة، ومن ثم تغدو المشكلة هي «التغيير المتكامل» مع ضمان ألا يكون لهذا التغيير آثار بنيوية على حركة العالم الواقعي، وهنا يمكن التسلح بفلسفة التاريخ المثالية ولاسيما في شكلها الديالكتيكي الذي أضفاه عليها هيجل، ولكن الانتقادات الماركسية قوضت بعنف مصداقية تلك الفلسفة في تفسير الحركة بالرغم من احتفاظها بمفهوم الحركة التقدمية للتاريخ في شكل المادية الجدلية، كما أن إيقاع حركة التاريخ إزداد قوة مما جعل الحركة والتغيير يحدثان بمعدل متسارع.

ولهذا يحسن الاقتراب من هذه الحركة ومعالجتها إما باتخاذ موقف إيجابي، بمعنى أنها مشروع ينطلق إلى الأمام، وإما عن طريق ما يمكن أن يسمى «التنقيب المستقبلي التفسيري».

لكن أوجه التناقض وعدم الاتساق العديدة في حركة المجتمعات (في أعقاب حربين عالميتين-نهضة الشرق-التغير العلمي والتكنولوجي-تصلب الأشكال السياسية للدولة.. . الخ) تكشف عن أنه يصعب إقامة علاقة

مستمرة بين «المثل» سواء اتسمت بالطابع الواقعي أو اتخذت صورة يوتوبية، وبين تحقيق تلك المثل في العالم المعاصر، ولذا يمكن أن تتحقق التغييرات المرغوب فيها عن طريق الإرادة الذاتية الواعية لأولئك الذين حملوا لواءها، أكثر من إمكانية تحقيقها نتيجة للممارسة العملية في العالم الواقعي الراهن في إطار توازن القوى العالمي المتعارف عليه.

ومجمل القول فإن المشكلة تتلخص في السؤال التالي: كيف يمكن إحداث «تغيير مثالي» ؟ والإجابة تتمثل في: أن سلاح «النزعة النقدية» هو القاعدة الذهبية هنا على أن لا يكون بديلا لنقد السلاح نفسه أو الأداة نفسها.

يتيح ذلك مرة أخرى استبعاد أي تحليل للعالم الواقعي على أساس وضعي أو تجريبي أو براجماتي، وسوف يصبح كل شيء ممكنا على أساس من الإرادة الواعية.

إن الإسهام الذي تقدمه هذه الرؤية في إشكال التغيير هو إدخال الوظيفة في الخطوة المنطقية التي تأخذ التاريخ من نطاق المشروع إلى نطاق العمل.

فالأسطورة والإنسان الجامدة، وسلالم الأنماط بوصفها معرفة «دوجماطيقية» تعني أن كل شيء يمكن ويجب أن يتنبأ به ويحسب ويوضع ويبرمج في برامج.

ويقودنا ذلك إلى السؤال التالي: إلى أي مدى تتصارع «المحافظة» و «التغيير» باعتبار أن كليهما يحاول أن يعالج التناقض المركزي في إشكال الإيديولوجية السائدة المعاصرة ؟ هل تربطهما علاقة تعارض أبدي ؟ أم أن تعارضهما ليس من قبيل الخصومة التي لا لقاء معها؟

الحق إن الذين يدافعون عن المحافظة، أي عن الأمر الواقع، يدافعون عن «الثبات»، ولكن هذا الثبات لم يعد هو الثبات الذي عرفناه عند القديس توماس الاكويني، أي الجمود.

لقد أصبح الثبات الآن يفهم باعتباره قائما على قاعدة السير إلى الأمام في العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية، كما أنه يفهم على أساس الإيمان بالشمولية، اندماجية كانت أم جدلية. إن الثبات في عصرنا يقدم نفسه بوصفه عملية بنيوية في الأساس، وأن إيمانه بالشمولية والبنيوية ومعطياته غير المحددة حول صيرورة عالم الظواهر يسمح بالتعددية، ولكن في إطار نزعة توحيدية ثابتة هي في آن واحد: تاريخية ومناهضة للتاريخية،

وديناميكية ومعادية للديناميكية، ثورية ومعادية للثورية.

ومن الواضح الآن أن أسلوبي «المحافظة» و «التغيير» يصبان في نفس الإتجاه، فإذا كانت البنيوية تشكل إطار العمل الرئيس للإيديولوجية السائدة المعاصرة، فإن عليها مع ذلك أن تسعى إلى التكيف مع الممارسة العملية. ويكمن هذا التكيف في توفير إجراء يسمح بإمكانية التغير النظري دون ربط جذور هذا التغير بالحركة الديناميكية للعالم الواقعي لأن ذلك هو هدف البرنامج الوظيفي، فإذا نظرنا إلى «الوظيفية» بهذه الطريقة نجدها تكمل الفلسفة الوضعية الجديدة الثابتة للمدرسة البنيوية، بإضافة عنصر اختياري إرادي يتمثل في نزعة إيمان جديدة قادرة على كسب القلوب.

ولا يعد هذا التناقض الشكلي، تناقضا في الأساس التكويني، أي في جناحي الإيديولوجية السائدة المعاصرة لأن كلا منهما يكمل الآخر على نحو جدير بالإعجاب حقا.

هذا الاتجاه للتلاقي يصبح واضحا إذا نظرنا إلى المسرح الثقافي عن قرب، خاصة في أوروبا، فهناك دعاة النبوية الماركسية التي تتدرج كلية في الخطوط العامة للإيديولوجية السائدة، وهم مثقفو الجناح اليساري التقليديون وغير العضويين. وقد ركزنا على دعاة البنيوية الماركسية، وهم المتنكرون للإيجابية التاريخية الهائلة التي حققتها المجتمعات الاشتراكية، على تنوعها، ورغم تناقضاتها، وهي الإيجابية التي يعترف بها دوما بشكل مبدئي اليسار الوطني في كافة أنحاء العالم، وخاصة في مجتمعات ودول الشرق الحضاري والقارات الثلاث.

إن مثل تلك التخريجات تساعد الطبقة المسيطرة في دول الغرب الرأسمالية (القطاع الصناعي) المتقدم أعظم المساعدة في لحظة الأزمة الحضارية التي ترزح تحت وطأتها الآن المراكز المهيمنة القديمة.

وفي وسع المرء أن يستخلص من هذا التحليل للإيديولوجية السائدة المعاصرة سمة عامة، هي: الفكر السلبي الرافض ؛ الرافض للاعتراف بالواقع، والممارسة العملية وبجدلية «المادي». فنزعة الإيمان البنيوية الجديدة بتقسيماتها الوظيفية تجعل تماسك الخصوصية وشروطها-في مواجهة حركة الواقع-أمرا ممكنا، وهذا الفكر السلبي يقدم بوصفه الإطار فوق-البنيوي الأكثر عمومية للعالم.

هكذا عدنا للعالمية وجها لوجه مرة أخرى، فما دام الغرب قد اعتقد ولا يزال يعتقد أنه هو العالم، بل ومركز العالم في آن واحد، فإنه يفرض إيديولوجيته السائدة فرضا بوصفها إيديولوجية كل المجتمعات، وعلى هذا النحو تقع أزمة الغرب في قلب الإيديولوجية السائدة المعاصرة، أي الفكر السلبي الخاص بالنزعة البنيوية-الوظيفية الجديدة. ويترتب على ذلك أن الإيديولوجية السائدة لم تعد عالمية، ولم يعد من الممكن إضفاء الصفة العالمية عليها، ولعل خير الأمثلة على ذلك الثورة الصينية ونهضة اليابان والعالم الإسلامي وفي قلبه العالم العربي، ففي هذه المناطق وغيرها تعتقد الشعوب في أشياء مختلفة، وتنشغل بالموروث عن الأسلاف وبالجديد في وقت واحد.

فالإيديولوجية السائدة إذن تمثل إيديولوجية قطاع واحد من العالم ليس إلا، وهو القطاع الذي لا يزال مهيمنا، ولكن العصر الذي يبدأ الآن سوف يجلب معه تغييرات هائلة، لأن الفكر السلبي الرافض ليس أكثر من فكر إقليمي.

ولكن التراث الغربي ذاته يحتوي أيضا على (النزعة العقلانية النقدية «للروح العلمية الحديثة» كما يحتوي على

«المثل» التي سبق أن رفعت الثورات لواءها، وهذه هي نقطة الاتصال أو الالتقاء بين الغرب الحضاري، والشرق الحضاري، وهنا يكمن الوعد بعلاقة جدلية أصيلة بين القطاعين.

3- 3: ولو سلطنا الأضواء على تحليل الجديد العصري في حركات الفكر والثقافة المؤثرة في مجتمعات الشرق الحضاري والقارات الثلاث، لتوصلنا إلى الصورة التالية بشكل اتجاهي:

أ) إن الجو السائد، الذي تلتقي في إطاره جميع مدارس الفكر والعمل هو جو الحركة والصيرورة، أي الإيمان بالمستقبل التاريخي، سواء أكان هذا الإيمان التاريخي يعتبر أن المستقبل سوف يتخذ صورة أكثر تقدما من ماض كان زاهرا، أم كان يعتبر أن العوامل الإيجابية المتواجدة في قلب التناقضات الآنية-مثل التزايد الاطرادي لكافة المؤشرات الاجتماعية، بما في ذلك الانفجار السكاني-سوف تمكن قيادات وطنية تقدمية واعية جديدة من صياغة أنماط متقدمة ناجحة من المجتمعات تحل محل المجتمعات

التابعة العاجزة في القارات الثلاث.

إن هذا الفريق الثاني هو الذي يسود معظم الطبقات السياسية في القارات الثلاث ؛ كما أن أفكاره لا تنأى كثيرا عن المفهوم الجدلي التاريخي، بل تكاد تمتزج به في غالبية الأحيان.

ب) كما أن أنصار هذين الاتجاهين الرئيسين، ولنقل اتجاه الأصولية واتجاه التحديث الوطني-يتفقان على ضرورة التمسك بسلم معياري من القيم الفلسفية والأخلاقية، أي أن كليهما يرفض رفضا قاطعا موقف الانغلاق على الذات الفردية، والتنكر للرابطة الجماعية، وخاصة الوطن والأسرة والثقافة الوطنية والدين.

نحن إذن في بؤرة غاية في الثراء من المؤثرات المعنوية والروحية تغذي الحركة السياسية والاجتماعية وتزيدها تأصيلا وفاعلية وتكاملا.

ﺣ) ثم إن هذين الاتجاهين يتفقان أيضا على ضرورة الاعتماد على الذات، مما يفرض على روادهما فرضا الاتجاه نحو صياغة المستقبل من خلال مشروع كبير، وطنيا كان أم حضاريا، حسب الظروف والقدرات.

تتمثل هنا إذن البؤرة الحية المتأججة، بكل ما تنطوي عليه هذه الكلمة من معان، القادرة على الإبداع والتجديد والتغيير. ونؤكد ثانية أنها تتحرك في اتجاه التلاقي الموضوعي مع قطاعات واسعة من القطاع الاشتراكي في المجتمعات المعاصرة، لنفس الأسباب التي ذكرناها مرارا وتكرارا في الفصول السابقة.

8 في التساؤل الفلسفي والإيماني

١- إن تراجع مكانة الدين في المجتمعات الصناعية المتقدمة، وزوال دور الفلسفة في حياة البشرية في هذه المجتمعات، كانا يمثلان جزءا هاما من الرؤية المستقبلية النابعة من أوروبا الصناعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على وجه التحديد، وذلك تحت التأثير الهائل للاكتشافات العلمية، وتطبيقاتها التكنولوجية التي حاصرت مجال الإيمان وكادت تقضي على «الفلسفة الأولى» أي فلسفة ما بعد الطبيعة.

وكان الأمر على عكس ذلك تماما، كما بينا، في مجال الشرق الحضاري، خاصة: فقد تشكل الاتجاهان الرئيسان للفكر الحديث في آسيا وإفريقيا من اتجاه أصولي أي العودة إلى الجذور التاريخية التكوينية الأصيلة، سواء أكانت هذه الأصولية دينية في المناطق والبلدان التي يحتل فيها الدين مكانة هامة ذات جذور تاريخية، أم كانت على شكل الفلسفة الحضارية أو الوطنية الشاملة، كما هو الحال في المجتمعات التي تلعب فيها نظمها

الفلسفية الخاصة الدور الرئيسي في الفكر والثقافة الوطنية مثل فلسفة كونفوشيوس في الصين، وأجزاء واسعة من شرق آسيا، ومذهب أو فكر ال
«شين تو» قي اليابان. ثم اتجاه التحديث الوطني الذي حاول أن يفيد إفادة نقدية تحليلية واعية من دروس الثورات الصناعية والبرجوازية في الغرب الأوروبي، وذلك بغية التعجيل في عملية تجاوز آثار عصور الاضمحلال واختصار الطريق المؤدي إلى حياة عصرية.

أما أمريكا اللاتينية فقد كانت تمر خلال القرن التاسع عشر بعصر التحرر من هيمنة إسبانيا والبرتغال التاريخية، حول رمز سيمون بوليفار العظيم. وقد اقتضى هذا الأمر أن يتجه العديد من قادة السياسة والفكر والسلاح والاقتصاد إلى الفلسفة الوضعية التي قال بها أوجست كونت والتي امتزجت فيها مفاهيم الفلسفة العلمية والعقلانية من ناحية، والابتعاد عن الدين أو التنكر له من ناحية أخرى تحت شعار المعاصرة والعالمية. هذا وقد ظل السواد الأعظم من جماهير الشعب، وكذا جزء هام من الطبقات المتوسطة والثرية ملتفا حول الدين المسيحي الكاثوليكي، ولكن بشكل محافظ تراثي لم يستطع قيادة الثورات التي انتهت إلى تأسيس نظام الحكم الجديد في المكسيك بشكل خاص، وكذلك بعض دول القطاع الإسباني في أمريكا الوسطى والجنوبية، وقد احتلت البرازيل العملاقة مكانة وسطى في هذا المجال.

2- ثم كان التقدم الهائل في تكنولوجيا الإنتاج في النصف الأول من القرن العشرين، وتوحيد السوق العالمية، أي باختصار شديد تحقيق عملية «عالمية العالم» التي شرحناها في الفصل الأول.

وقد رأينا-في دراستنا للفكر والثقافة-كيف أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية، ثم حرب أعوام 1939- 1945 في الفكر السائد، والإيديولوجية المهيمنة، وهي العملية التي أدت إلى ظهور اتجاهي الوضعية الجديدة ثم جاءت على أساسها البنيوية والوظيفية من ناحية، فضلا عن تعميق الفلسفة الفردية الذاتية التي أدت إلى بعث الفلسفة الوجودية، وهي التي مزجت بين فلسفة الظاهرة القائمة على أساس الوضعية الجديدة، وبين الذاتية والفردية المتفشية بشكل لم يسبق له مثيل في المجتمعات الرأسمالية بعد إعادة بنائها في الخمسينات.

ثم جاءت مرحلة إدراك القطاعات الأوسع من هذه المجتمعات كما قلنا، للحدود التي لا مفر منها لعملية الإنتاج والاستهلاك والاستمتاع. وقد أدى ذلك إلى تكوين، الفكر السالب الرافض المهيمن. ولكنه أدى أيضا، وهذا بيت القصيد، إلى عودة التساؤل الفلسفي بشكل حاد، وهو تساؤل اتسع هذه المرة ليضم أوسع الجماهير... رجل الشارع في حياته اليومية من خلال وسائل الاتصال الجماهيري، وخاصة الإذاعة والتليفزيون والسينما.

وعادت الفلسفة-بعد أن أكد أهم المفكرين منذ قرن مضى أن عصرها قد ولى وأدبر، فلا حاجة إليها، ولا مستقبل لها ليتهم شاهدوا صحوة الفكر الفلسفي في عصرنا، والعود إلى طرح التساؤلات الرئيسة للفلسفة الأولى: ما الإنسان ؟ ما العالم ؟ ما الحياة ؟ ما الزمان ؟ ما التاريخ ؟ ما هو مغزى الوجود ؟ وفوق هذا وذاك من أين ؟ وإلى أين ؟ أي ما هي مكانة التعدي والتعالي ؟

أسئلة ملحة، كان لابد أن تقود إلى مجال التعالي، إلى ساحة الإيمان.

3- هكذا كانت، ولا يزال الإشكال الجدلي في تاريخ عالمنا المعاصر، وكأنه يعيد التساؤلات المركزية الجذرية التكوينية لحياة الإنسانية إلى مكانة الصدارة بعد طول غياب.

لقد آثر رجال الإعلام في الغرب التركيز على حركة الإحياء الإسلامي الحضاري والسياسي في السنوات الأخيرة، وهو أمر واقع بشكل مؤكد، على تنوع مدارسه واتجاهاته، ثم بدأت الأنظار تتجه في كافة المجتمعات إلى أن هذه الظاهرة، أي ظاهرة الإحياء الديني تشمل كافة المجتمعات والمناطق الجيو-ثقافية والدوائر الحضارية: فالعودة إلى الأصولية المسيحية الكاثوليكية منذ ربع قرن بدءا من البابا يوحنا الثالث والعشرين حتى البابا الحالي يوحنا بول الثاني، وصدى هذه العودة بين مئات الملايين من البشر في أمريكا اللاتينية وأوروبا، يواكبان صحوة الأصولية المسيحية البروتستانتية في الولايات المتحدة خاصة في عهد الرئيس ريجان، كما أن الأصولية اليهودية المتمركزة حول جبهة ليكود في إسرائيل والدولة الإسرائيلية ذاتها، كانت هي الأساس في شراسة العدوان الحربي والسياسي الصهيوني الذي ما كان له أن يتحقق ويستمر إلا على أساس قاعدة واسعة من التأييد الجماهيري المنبثق من فكر ديني ثم إن إحياء الهندوسية بشكل قوي مهيمن

في الهند استثار ردود فعل دفاعية من جانب الجماعات الثقافية والوطنية والدينية الأخرى المتعايشة في إطار دولة الاتحاد الهندي، أي أن الأصولية تستثير أصولية مضادة بطبيعة الأمر.

وبلغ الأمر حدا مؤسفا داخل الدائرة الحضارية-الثقافية الإسلامية في حرب الخليج الدامية التي ما كان لها أن تتصل بهذه الصورة لولا تزايد فاعلية عامل الأصولية، وردود الفعل المترتبة عليها.

وهكذا نشهد صحوة الأديان في كافة أرجاء القارة الإفريقية، جنبا إلى جنب مع إزدياد نفوذ وفاعلية البوذية بكافة مدارسها في القارة الآسيوية جمعاء. بل وفي بعض أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية.

ولابد أن يتجه التحليل إلى تدقيق النظر في أسباب هذه الصحوة العالمية الهائلة-في الغرب والشرق والقارات الثلاث-والتي بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في الجيل الجديد خاصة من شعوب الدول الاشتراكية في الغرب بشكل واضح، ليس فقط في بولندا ودول أوروبا الشرقية، وإنما أيضا في القطاع الأوروبي من الاتحاد السوفيتي المنتمي إلى الدين المسيحي بمختلف مذاهبه الأرثوذكسية، والقطاع الآسيوي وخاصة آسيا الوسطى المنتمي إلى الدائرة الإسلامية، فهل هذه الظاهرة العالمية الهائلة مجرد رد فعل لتأزم الحضارة الاستهلاكية في الغرب الرأسمالي ؟ أم أن لها جذورا وأسبابا أكثر عمقا وأصالة ؟ ولكن الظاهرة، كما قلنا، عالمية الاتساع حقيقة، وإن اتخذت في الشرق الحضاري، وفي عموم القارات الثلاث مظهرها الأكثر بروزا بشكل ساطع.

ويعود بنا التحليل إلى ما عرضنا له مرارا وتكرارا عن دور الفكر والثقافة الوطنية في حركة التحرر الوطني. ذلك أن هدف عملية التحرير لا يقف عند حد الاستقلال الشكلي إلا بالنسبة للدول التي تقبل التبعية، وكأنها قدر لا فكاك منه، أما الأمم ذات المكانة الحضارية والتاريخية الواضحة، وهي تمثل القسم الأكبر من المجموعة غير الغربية، فإنها تعمل على تحقيق مشروع وطني في معظم الأحيان، مكوناته سياسية-اقتصادية-اجتماعية في الأساس، وكلها في حاجة إلى إتصال الرؤية في خصوصية الشخصية الوطنية، أي ذاتية المجتمع الوطني على اختلاف طبقاته وفئاته واتجاهاته وكذا تناقضاتها وصراعاتها الداخلية، إنه مجال الثقافة الوطنية على وجه

التحديد، لعل من المفيد هنا أن نسجل أن فكرة إنشاء وزارة خاصة للثقافة ظهرت أولا في روسيا السوفيتية بعد ثورة عام 1917 بغية تغيير وجهة الإيديولوجية السائدة ثم لم تتجدد إلا عام 1956 في مصر الثورة بالذات، ثم انتشرت إلى العديد من دول القارات الثلاث، بل وسلكت فرنسا نفس المسلك اقتداء بمصر عام 1959 بغية التباعد عن تأثير الثقافة والإعلام الأمريكين، وكان ذلك بقيادة ديجول وأندريه مالرو آنذاك.

والثقافة الوطنية بحر واسع، يتناول قطاعات وتيارات ومحاور عديدة. كما أن مفهوم الثقافة الوطنية يختلف باختلاف أنماط المجتمعات وخصوصية الأمم، ولكن هذه العناصر المتعددة لابد وأن تندرج دوما في إطار يؤلف بينها، يزيد من عرى ترابطها، بحيث يصل أحيانا إلى درجة المزايدة، وهو أمر طبيعي في الاجتهادات الإنسانية والسياسية معا في ظروف احتدام الصراع، ولكن الحاجة إلى هذا الإطار قائمة لا يمكن إنكارها من الناحيتين العملية والمنهجية معا. ومن هنا كان السعي إلى ذلك العنصر الذي يتسم بأكبر قدر من العمومية بحيث يصلح إطارا تجميعيا. وهذا العنصر، إما أن يكون بشكل طبيعي موضوعي الدين من حيث أنه يمثل الإيمان دون الطقوس التفصيلية وإما أن يكون الفلسفة الوطنية السائدة في المجتمعات التي لم تحتل فيها الأديان الرئيسة مكانة مهيمنة أو حتى مكانة وسيطة الأهمية كما هو الحال في الصين واليابان وكوريا وآسيا الشرقية والوسطى عموما.

ثم يأتي مستوى ثان من التحليل السببي: لو كان الأمر يتشعب على هذا النحو في مختلف المجتمعات من سعي إلى الدين أو الفلسفة الوطنية السائدة كإطار تجميعي شامل لتحقيق الذات الجماعية للشعب والأمة، فهل يقتصر الأمر على تحقيق أهداف تاريخية ذات طابع اجتماعي ؟ أم أن هناك بعدا آخر ؟

تختلف الاجتهادات والإجابات، ولكن تاريخ الإنسانية في عموم مظاهرها، وتنوع وحداتها، وعلى اختلاف مراحل تطور ذلك التاريخ يؤكد أن ظاهرة الإيمان تخاطب بعدا يتعدى البعد الآني والاجتماعي معا للإنسان. ذلك هو البعد الذي يتمثل في السعي لإيجاد مغزى لحياة موقوتة بين حدي الميلاد والموت، وسط كون يزداد تعقيدا، وكان تراكم المعلومات يضاعف من عمق الشعور بجهل حقيقة الكون، ذلك أن«العلم» و«المعرفة» مجالان متمايزان

تماما في اجتهاد الإنسان، فالعلم يمثل مجموعة ما توصل إليه الإنسان من خلال التنقيب والتحليل والاكتشاف والاختراع والإبداع، وكذلك النظريات والمذاهب المعبرة عن هذه العملية الكبيرة المتصلة التي تفتح أبوابها أمامه دون قيود أو حدود، بينما تعنى المعرفة بمستوى العيان، واستشعار مغزى مالا يترتب بالضرورة على معطيات البحث العلمي، وتشمل طريق التعالي، أي مستوى العلاقة القائمة بين مستويين: مستوى الإنسان في الطبيعة، ومستوى مابعد الطبيعة والإنسان، دون أن يكون بينهما ترابط مباشر متسق. من هنا يتقوم الإيمان في حياة الإنسانية.

ثم يأتي الحدث المروع الفريد في تاريخ الإنسانية: فالإنسان الذي ظن أنه أصبح سيد مصيره، ومصيركوكبه، هو أيضا الإنسان الذي عرف أسرار الذرة، وبلغ حد تصنيع الأسلحة النووية التي تراكمت اليوم في مختلف الترسانات إلى درجة تكفي للقضاء على كافة صور الحياة على وجه البسيطة عشرات المرات، بل وفي تقدير حديث مائتي مرة، وقد أثار هذا التهديد الجدي الشعور، بالاقتراب من الموت في أية لحظة في كافة أنحاء العالم، وخاصة بين شباب الدول المتقدمة. ولم يعد الموت حدا طبيعيا يفصل بين عالمين، ولكنه تحول إلى ثمرة مباشرة لعمل الإنسان، وإن كان الفاعل هذه المرة هو الجماعات القيادية في عدد قليل من الدول الصناعية المتقدمة دونما وجهة إلا السيطرة أو الهيمنة أو في أحسن تقدير الحفاظ على المكانة المتميزة. وبديهي أن هذا التطور كان لابد وأن يضيف عمقا جديدا لعودة «التعالي» والسعي إلى الإيمان والروحانية على أوسع نطاق.

4- وماذا عن انتشار هذه الظاهرة-أي العودة إلى التعالي والإيمان والروحانية-في المجتمعات التي لا يلعب فيها الدين إلا دورا ثانويا جدا مثل الصين واليابان وكوريا وآسيا الشرقية والوسطى ؟

ذكرنا الأسباب الاجتماعية، سواء تلك التي تترتب على حركة التقدم الصناعي المتسارع أو التي تواكب حركات وثورات التحرير. وذكرنا كذلك الخطر النووي وهو يلعب دورا فريدا في اليابان بالذات، شعبا ودولة، إذ أن هذا السلاح لم يستعمل إلا مرتين منذ تصنيعه ضد مدينتي هيروشيما ونجازاكي اليابانيتين عام 1945.

ولكن هناك عاملا ثالثا يبدو اليوم مشتركا بين الغالبية العظمى من

الدول-الأمم ذات التكوين التاريخي الواضح، ألا وهو العود إلى الأصولية بمعناها الوطني-الثقافي-الحضاري حسب الظروف: إن ظاهرة الموجة الواسعة من حركات الأصولية الدينية التي ذكرناها آنفا تمتزج في أحيان كثيرة بتأكيد معنى الشخصية الوطنية المتميزة في دوائرها الثقافية والحضارية التاريخية، وقد عاد الاهتمام بها بشكل ملحوظ في المرحلة الراهنة من التاريخ، أي أن احتدام الصراع الدولي هو الذي يدفع بالدول-الأمم إلى التسلح بكافة إمكاناتها الكامنة والموروثة، صيانة للذات الوطنية، حتى تنفتح أبواب التطور السلمي والتغيير الجذري دون حروب. فالأصولية الدينية، وكذا السياسية تبدو وكأنها الظاهرة الأكثر شيوعا في عصرنا. وهي تشمل من حيث الثقافة الوطنية بعد الدين في المجتمعات التي يتمتع فيها الدين بمكانة تاريخية ثابتة أو تتخذ شكل الفلسفة الوطنية الشاملة في النوع الآخر من المجتمعات في آسيا الوسطى والشرقية.

إلا أن العودة إلى «التعالي والإيمان والروحية»في النوع الثاني من المجتمعات تمتزج بشكل تكويني وثيق بالبعد السياسي الوطني كما هو الحال في عملية الجمع بين فكرماوتسي تونج وفلسفة كونفوشيوس في الصين بقيادة وينج شياوينج، وبين معاني وقيم ديانات ومذاهب وفلسفات التراث الياباني القديم والوسيط مع فلسفة «مدرسة» «زين» البوذية في إطار شعار «اليابان رقم (١)»الذي يتمثل في نوع القيادة السياسية الجديدة لرئيس الوزراء الحالي ناكاسوني، وهناك أمثلة موازية في دولتي كوريا وجنوب شرقي آسيا.

فالعودة إلى الجذور إذن هي الظاهرة الرئيسة في مجال الفلسفة والدين في عصرنا، حيث تتجه إلى الإبداع الذاتي في مجالات الفكر والثقافة والعلوم والفنون، وبشكل أقرب إلى نفوس الجماهير الواسعة فتغذي نزعة التعالي حول محوريها الديني والفلسفي حسب نوعية المجتمعات، وظروف تطورها.

وقد أوجزنا في هذا الفصل، إذ أن العديد من هذه المعاني يتداخل مع التحليل الذي قدمنا في الفصل الخاص «بالثقافة والفكر». بصفة خاصة، ولأن تلك المعاني سوف تلعب دورا تكوينيا هاما في الباب التالي (الثالث) من بحثنا، تنقيبا عن المحاور الاتجاهية التي سوف تحدد وجهة تغيير العالم.

٩ السلطة الاجتماعية

لقد تدرجنا في التحليل النقدي والاتجاهي معا، للمجالات المختلفة التي تتبدى فيها مختلف نواحي الحركة الاجتماعية في عالمنا اليوم، على اختلاف دوائره وأنظمته. وفي الكثير من الأحيان، كانت موضوعات السلطة، وعلاقات القوى، والهيمنة، والتحرر، ومعان أخرى تمت إلى صلب موضوع السلطة في المجتمع، وفي دائرة العالم تواكب هذه التحليلات. وبديهي أنه أصبح لزاما علينا أن نعرض لهذا الموضوع بشكل متخصص في هذين الفصلين الأخيرين من الباب الثاني النقدي التحليلي، لتجميع الخيوط بحيث تكتمل الصورة وتتسق مكوناتها.

١- وقد اخترنا مصطلح «السلطة الاجتماعية» لوصف هيكل تركيز القرار السياسي في الدائرة الداخلية للجدلية الاجتماعية-وهو ما يعنى بموضوع الدولة والشعب داخل كل مجتمع يتمتع بشخصية متخصصة على صورة الأمة-الوطن.

ونضيف بادئ ذي بدء أن الدائرة الأخرى، أي الدائرة الخارجية، للجدلية الاجتماعية هي التي تعنى بدراسة علاقات القوى بين الدول التي يتشكل منها النظام العالمي، وسوف نعرض لهذه الدائرة الخارجية، الأكثر عمومية وشمولا، والتي تلعب

الجيو-سياسة في قلبها الدور المركزي في تفاعل متصل بالعالم الحضاري، في الفصل التالي والأخير من هذا الباب.

2- ويثير هذا التقسيم للجدلية الاجتماعية أي العملية الجدلية للتطور التاريخي للمجتمعات البشرية تساؤلا له أهمية من حيث تحديد «وحدات التحليل والعمل». ذلك أن دراسة التطور التاريخي تتمايز عن دراسة التجمعات الصغيرة من الأفراد، فهي تسعى دوما إلى التركيز على وحدات التجمع القادرة على التأثير، دون مجرد كونها مثار اهتمام من المحلل فحسب. فإذا نظرنا إلى العالم، بعد أن تحققت عالمية العالم وإدراك الإنسان المعاصر لهذه العالمية منذ وقت قريب كما ذكرنا آنفا، فإننا نستطيع أن نميز بين خمسة مستويات رئيسة أو خمس نوعيات من وحدات التحليل والعمل، منها ثلاث تحتل مركز الصدارة في ترتيب سلم الأهمية من حيث الفاعلية التاريخية.

2- 1 : أ- الأطر الحضارية: هذه هي الدائرة الخارجية الأكثر عمومية والتي نعرفها على أساس منهج جوزيف نيدهام بدائرة الحضارة الهندو-آرية، ودائرة الحضارة الآسيوية حول الصين.

ب- المناطق الجيو-ثقافية: إنها الدائرة الوسيطة وهي غالبا متداخلة على نحو مشوش مع الدائرة الحضارية، ويمكن بشكل متوسع تحديد المناطق الثقافية التالية:

1- داخل الدائرة الحضارية الهندو-آرية.

- العصور المصرية والفارسية القديمة والعصور القديمة في بلاد الرافدين.

- العصور الإغريقية والرومانية القديمة.

- المنطقة الثقافية الأوروبية.

- منطقة أمريكا الشمالية الثقافية.

- الأجزاء الرئيسية من المنطقة الثقافية الهند أوروبية-الهندو آرية في أمريكا اللاتينية.

- المنطقة الثقافية لشبه الصحراء الإفريقية.

2- داخل الدائرة الحضارية الصينية:

- الصين.

- اليابان.
- منغوليا ووسط آسيا.
- فيتنام وجنوب شرق آسيا.
- أوقيانوسيا (المحيط الهادي) باستثناء أستراليا ونيوزيلندا المنطقة الآسيوية الإسلامية الثقافية (من إيران إلى الفيلبين).

3- منطقتان حضاريتان-ثقافيتان وسيطتان: وهما تجمعان بين الإطارين الحضاريين الرئيسين، وتمثلان همزة الوصل بين الإطارين الكبيرين:

- المنطقة الثقافية الإسلامية وهي جزئيا المنطقة الإسلامية العربية، والمنطقة الإسلامية الفارسية (مع استبقاء المناطق الثقافية الإسلامية الآسيوية التي تقع ضمن الحضارة الصينية)(*).

2- 2: ثم هناك العديد من التكوينات الاجتماعية المبعثرة التي لم تندمج تماما في المجتمع القومي، أي في الأمة، مثل القبائل، وجماعات الأقليات العرقية، وتجمعات السكان الأصليين في الأمم التي تبدلت تماما من الناحية السكانية والسياسية تحت وطأة الغزو الاستيطاني الأوروبي كما هو الحال في الولايات المتحدة وأجزاء واسعة من أمريكا الوسطى والجنوبية وأستراليا.

2- 3: ثم هناك، أخيرا وليس آخرا، وحدة الطبقة الاجتماعية التي تلعب دورا بالغ الأهمية في المجتمعات المتطورة اقتصادياً واجتماعيا، وقد عرضنا لتنوع الطبقات في مختلف الأنظمة الاجتماعية القائمة في الفصل السادس من هذا الباب.

وكان التفكير التقليدي في التاريخ وعلم السياسة يذهب إلى أن الإطار الحضاري، أي الحضارات المختلفة، هو «وحدة التحليل والعمل» الأكثر فاعلية في الأزمنة القديمة، حيث امتزجت إلى حد بعيد مع مفهوم الأمة، كما كانت الحال في مصر والصين وإيران، ثم الإمبراطورية الرومانية وكوريا واليابان في مراحل تالية، والأمة الإسلامية.

وقد اتجه هذا التحليل التقليدي إلى تأكيد الانتقال من الوحدة الحضارية إلى الأمة بمعنى الكلمة من حيث الفاعلية، وذلك ابتداء من عصر النهضة الأوروبية، وتكوين الدولة القومية الحديثة عبر الحروب الدينية الطاحنة حتى عصر الثورات البرجوازية، وتأكيد مكانة المجتمع الحديث، الرأسمالي-

(*) أنظر الجدلية الاجتماعية، الجزء الأول.

الليبرالي فيها.

ثم ركزت الماركسية التحليل على التناقض الداخلي في الدائرة الداخلية للجدلية الاجتماعية، أي في كل مجتمع قومي متواجد في القرن التاسع عشر وذهبت إلى تعميم هذا التحليل على كافة الأنظمة الاجتماعية المتتالية منذ القدم في التسلسل المشهور الذي قدمته ابتداء من المجتمع البدائي غير الطبقي-حتى المجتمع الشيوعي غير الطبقي الذي يتحقق عبر تسلسل المجتمعات الطبقية في النظام الإقطاعي، ثم الرأسمالي. وقد أسهمت هذه النظرة التحليلية المجددة في فهم الجدلية الاجتماعية على مستوى أعلى وأدق بكثير من ذي قبل. وخاصة بالتركيز على أهمية صراع الطبقات وعلى الطابع الطبقي للسلطة الاجتماعية في كافة المجتمعات البشرية.

كما ذهبت في رؤية مستقبلية عامة إلى أن عصر الفلسفة قد أدبر أو أوشك على أن يدبر بعد أن تأكدت الاشتراكية العلمية، وسيادة العقلية العلمية على الفكر والثقافة، وإلى أن الدولة مآلها إلى الذبول التدريجي بعد الانتقال إلى المرحلة الإشتراكية المتقدمة، ومن هنا قلت أهمية الأمة بالنسبة للطبقة بشكل ملحوظ مرة أخرى ابتداء من كتابات ماركس وإنجلز منذ قرن مضى، وما أحدثته من ثورة شاملة في الفكر والعمل معا على مستوى تاريخ العالم، وقد أضاف ماكس فيبر بعد ذلك بعد التنوع حسب «الجماعة المغلقة».

ثم كان ذلك التفاعل الهائل المتصل بل والمتفاهم تحت أنظارنا الذي عرضنا له مبينين محاوره التكوينية الثلاثة، وهو التفاعل الذي أعاد للأمة والحضارة معا أهميتهما بدرجة كبيرة، أثرت على تطور الفكر الاجتماعي والسياسي تأثيرا بالغا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعلى وجه التخصيص منذ مرحلة تغيير النظام العالمي بين عامي 1949- 1950.

ثم بدأت ظاهرة محاصرة إمكانات تغيير العالم العاجلة منذ عام 1945 وخاصة منذ استقرار النظام العالمي حول القطبين الرئيسين تحت المظلة النووية، وكذلك ازدياد قوة الشركات متعددة الجنسيات في العالم التابع للسوق الرأسمالية العالمية، مما أدى إلى إضعاف الأمة بشكل واضح كأداة فعالة بالنسبة لما كانت عليه منذ مطلع القرن العشرين، وبرغم ازدياد أهميتها النسبي كما قلنا جنبا إلى جنب مع العامل الحضاري. ومن هنا ظهرت

اجتهادات التجمع الإقليمي، أي إقامة المنظمات والحركات التي تعبر عن تجانس مختلف المناطق الجيو-ثقافية في العالم العربي وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وجنوب شرق آسيا وأوروبا السوق المشتركة، ونصف القارة الهندية ومنطقة المحيط الهادي.. إلخ. وكأن في هذا العامل الجديد منزلة بين منزلتين، إذ أنه يمكن مجموعة من الدول الأكثر تقاربا وتجانسا من التحرك إلى حد متوسط الفاعلية رغم قوة المراكز الكبرى المتحكمة،. وبما يعمل على تعويض ضعف العديد من الدول الوطنية كل على انفراد.

3 - لنعتبر إذن أن وحدة التحليل والعمل الأكثر شيوعا-أي الأمة حول دولتها الوطنية تتيح لنا القدر الكافي من الاتساق، والمجال الأنسب لدراسة حقيقة تنوع البنية التكوينية لجهاز السلطة الاجتماعية في الأنظمة الاجتماعية الموجودة حاليا في العالم سواء من حيث مستوى التقدم الإقتصادي-الاجتماعي أو من حيث التوجه الإيديولوجي-السياسي.

إن نقطة البدء التي أصبحت مقبولة لدى معظم مدارس الفكر والعمل هي أن مركز السلطة الاجتماعية يعبر عن المصالح الرئيسية للقوى الاجتماعية ذات الوزن الأكبر في المجتمع، سواء أكانت هذه القوى محصورة في طبقة اجتماعية محددة أم في قطاع منها، أم في جبهة مكونة من عدة طبقات أو فئات. وقد ثار الجدل منذ ربع قرن، حول دور الجيش في الحياة السياسية، وبلغ هذا الجدل ذروته بعد أن تولى الجيش قيادة عدد من الدول المناضلة من أجل تحررها في القارات الثلاث، بشكل بدا مغايرا للأنماط التقليدية المعروفة في النظامين السائدين في العالم الغربي المتقدم.

فهل ثمت فارق جذري ؟

إن العامل العسكري ضمن ظاهرة السلطة الاجتماعية لم يعد ينظر إليه اليوم من مناظير طوباوية، بل واقعية، لذا يبدو من الطبيعي الآن أن الجيش يحتل مكانة مركزية ضمن جهاز العنف العقلاني الذي يكون طبيعة السلطة ودولتها.

ويعود التحول الذي طرأ على طبيعة السلطة الاجتماعية إلى الفترة الواقعة ما بين أعوام 1917- 1945 وبوجه خاص إلى فترة الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى أعوام 1929- 1932، حيث لاح أن المراكز الكلاسيكية لسلطة التقرير في المجتمعات الكلاسيكية لم تعد صالحة بما فيه الكفاية للإحاطة

بسياق هائل من التطورات تمثل في مرحلة الإمبريالية المهيمنة، وحركات التحرير الكبرى والثورات الوطنية والاجتماعية مرحلة الثورة العلمية والتكنولوجية، وهكذا تلاقت في صلب الدولة المعاصرة (السلطة الاجتماعية) المسارات الأربعة المتغايرة الكبرى والفاعلة في صياغة طبيعة السلطة الاجتماعية: الإشتراكية الماركسية، الإصلاحية الكينزية، الحلف العسكري-الصناعي، إيديولوجية التحرر الوطني.

وهذا التحول في طبيعة السلطة ذاتها، وفي أداتها، أي الدولة، جعل من هذه الأداة مركز سلطة التقرير على جميع مستويات الحياة الاجتماعية، مركز الحفاظ عليها ،ومركز تطورها سواء تعلق الأمر بالاقتصاد، أو بالهيمنة السياسية، أو بالثقافة والإيديولوجية، أو حتى بأنماط الحياة اليومية، وهنا تكمن الركيزة الموضوعية لظهور العامل العسكري في صلب الجدلية الاجتماعية ذاته.

إن الفارق بين دور الجيش في الحياة السياسية في القارات الثلاث وبين الأنماط التقليدية المعروفة في النظامين السائدين في العالم الغربي المتقدم يعود في حقيقته إلى تمايز السبل الخاصة ببناء الجدلية الاجتماعية في علاقاتها مع ممارسة سلطة التقرير عبر مجرى تاريخي طويل المدى، ولكنه فارق لن يبدو جذريا كما سوف نرى بعد قليل.

وإذا ما نظرنا إلى الدول الرئيسة في الغرب استطعنا أن نضم بريطانيا والدول الاسكندنافية معا حيث نجد أن الأحزاب السياسية في هذه الدول استطاعت أن تتكون دفعة واحدة خلال المجرى التاريخي، وبمعزل، من حيث الجوهر، عن الغزوات الخارجية التي تؤدي إلى تصلب عود الدولة لا محالة بوصفها الملاذ الأخير والدرع الذي لا يمكن الاستغناء عنه، إن دور هذه الأحزاب يظل هاما في مجرى عملية التقرير السياسي، رغم أنه أقل أهمية مما كان عليه منذ نصف قرن، ونستطيع أن نضع في إطار هذه البلدان الدول التي توحدت منذ عهد قريب، حيث نجد فيها جهاز الدولة الذي يقوم بمهمة التركيز، يحتل بشكل طبيعي جدا وزنا كبيرا.

أما في فرنسا البلد المتوحد منذ القدم والأرض التي تعرضت للاجتياح مرارا وتكرارا فقد كانت الدولة تشكل قبل اليعاقبة بزمان طويل الحجر الرئيسي في كل البناء السياسي، وتلعب الأحزاب دورا لا يستهان به ولكن

بمقدار ما تستطيع أن تقدم بديلا وطنيا للدولة، أما في الولايات المتحدة، حيث لا يضطلع الحزبان الكبيران إلا بدور ضئيل، فالسلطة في حقيقة أمرها تقع في أيدي الحلف العسكري - الصناعي، أي أنها تمارس بالمشاركة بين الاحتكارات وجهاز العنف المنظم وذلك بحكم أن الولايات المتحدة أثناء حرب الانفصال عن بريطانيا، وضعت كإمبريالية مهيمنة، بواسطة الاحتكارات والقوات المسلحة.

أما في دول الغرب الإشتراكية فإننا نجد سياقا موازيا من حيث التنوع، فالاتحاد السوفيتي وريث التراث المركزي الذي خلفه الاستبداد القيصري لم يعرف مطلقا تعدد الأحزاب، بينما تحافظ دول أوروبا الاشتراكية على كوكبة من الأحزاب الديمقراطية إلى جانب الحزب الشيوعي الحاكم، كذلك نجد فيها سياقا مختلفا من حيث الفريق المركزي، فنجد هنا تشابكا وتراكبا بين الحزب الشيوعي وجهاز السلطة، بحيث يشكل الاثنان حزب الدولة أو السلطة بشكل يختلف كليا عن جميع الأحزاب في البلدان الرأسمالية.

أما الشرق الحضاري فوضعه مغاير، حيث نجد نموذج دول الغرب الاشتراكية: تعدد الأحزاب حول الحزب الشيوعي، في الصين، في فيتنام، كما نجد الحزب الواحد في كوريا الشمالية ومنغوليا، كذلك نجد منظومات موازية للغرب الرأسمالي - ولكن مع تزايد الدور الذي تقوم به الدولة في جميع المجالات (الهند تشكل أوضح نموذج لذلك)، كما نجد فيه دولا وطنية مستقلة أو شبه مستقلة ذات قيادة عسكرية، أما في أمريكا اللاتينية فتقدم لنا لوحة أكثر تنوعا، ففيها ما في الغرب والشرق معا بالإضافة إلى الضعف الشديد في بعض الأحايين للدولة الوطنية، كما تبذل محاولات في أحيان أخرى لرص بنيان الحياة الاجتماعية حول دول من الطراز الحديث.

وتظهر هذه الأمثلة إلى أي مدى كان التطور التاريخي-تشييد البنيان الوراثي - لجهاز سلطة الدولة مختلفا من أقصى العالم إلى أدناه، لذا يفيدنا هنا مفهوم جرامش عن «الطبقة السياسية»، للدلالة على النواة المركزية في ممارسة سلطة الدولة في جميع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الوطنية، وداخل هذه «الطبقة السياسية» ينبغي أن ندرس الدور الذي يضطلع به كل عامل من مختلف العوامل التي تشكل بنيتها. أحزاب، جهاز الدولة، هيئة الضباط العسكريين، المجموعات الإيديولوجية الحاكمة،

زمنية كانت أم دينية... إلخ.

إن هذا الإدراك الجديد لعملية البناء التاريخي للدولة يؤدي إلى نزع الهالة الوهمية عن الجيش، وإلى وضع حد للوهم الليبرالي في نظرية السلطة، كما أنه يوضح أسباب اختلاف دور الجيش باختلاف المجتمعات.

ومن البديهي مثلا أن يلعب الجيش دورا مركزيا في عملية بناء السلطة الاجتماعية في البلدان التي تفتقر إلى التراث الذي يطلق عليه اسم «تعدد التيارات السياسية» - إما بسبب الطابع المركزي للدولة الذي يعود إلى عهود سحيقة (مصر، إيران، الصين، اليابان) وإما بسبب الطابع حديث التكوين للدولة الوطنية (نيجيريا، البرازيل، باكستان، إندونيسيا... إلخ)، وفي البلدان التي يقوم تراثها الوطني-الثقافي الخاص على الدمج بين السلطات الروحية والزمنية-كما هي حال الإسلام - وكذلك في البلدان التي إنبثقت سلطة الدولة فيها مباشرة من نضال الشعب المسلح بقيادة حزبه الثوري (كما هي الحال في الصين وفيتنام وكوريا).

والواقع أن الفئة الصغيرة جدا من الدول التي مارست بالفعل نفوذا مهيمنا حاسما على التاريخ العالمي منذ النهضة حتى يالتا، واستطاعت أن تجمع الشروط اللازمة لبلورة منظومة سياسية متعددة من حيث الأحزاب، وأنها تنيط بالجيش - بالتالي - دورا من المرتبة الثانية نسبيا: هذه الفئة نفسها لا يلبث جيشها أن يخرج عن دوره الثانوي بجلبة وجلجلة عند منعطف الحروب والأزمات والاقتحام الإمبريالي والثورات التحريرية ضد هذا الاقتحام الإمبريالي.

وماذا عن القطب الثاني، أو بوجه أدق القطب الآخر في تكوين السلطة الاجتماعية ؟

إن المفهوم العام، مفهوم الشعب، صعد إلى المرتبة الأولى بشكل صوري-قانوني في مرحلة الثورات البرجوازية الديمقراطية في نهاية القرن الثامن والنصف الأول من القرن التاسع عشر، ثم احتل مكانة الصدارة في الفكر الاشتراكي منذ مائة عام، إلى أن تولت الطبقة العاملة والفلاحون الثائرون مقاليد السلطة ابتداء من ثورة أكتوبر عام 1917 في مجموعة الدول التي يتكون منها العالم الإشتراكي اليوم في أربع قارات.

كما أدخل الفكر الاشتراكي مفهوم «الطبقة الاجتماعية» على نحو ما

ذكرناه مرارا، فتنوع التحليل بحيث أصبح مفهوم «الشعب» يتأرجح بين سلم الطبقات الاجتماعية، بما في ذلك الفئات الاجتماعية الداخلة في تكوينها: الداخلي، وذلك إبتداء من الطبقة العاملة الصناعية، وفقراء الفلاحين حتى الفئة الدنيا من الطبقة المتوسطة، أي البرجوازية الصغيرة، وإن رأى بعض المحللين أنه يمكن دمج المثقفين والمهنيين في هذا المفهوم المتسع للشعب. ولقد استمر المفهوم الضيق للشعب مقصورا على الطبقات والفئات العاملة فقط في الريف والمدن، وهو الجو الذي أحاط بتعبير «البروليتاريا» «والفلاحين المعدمين» على وجه التخصيص.

وسيكون لنا عودة إلى هذا التصنيف بعد حين، من خلال تحليلنا للأنماط أو المستويات المختلفة المتتالية لوصف تحرك عامل الشعب من حيث علاقته بالسلطة الاجتماعية في المراحل المتتالية بسرعة في الغرب والشرق معا خلال القرن العشرين.

4- الشكل الأول أقرب إلى المعنى الضيق لمفهوم الشعب فالمجتمع يتكون من طبقات متصارعة، ويستهدف الصراع في الأساس السيطرة أو الاستيلاء على الدولة بوصفها مركز السلطة الاجتماعية بغية الهيمنة على الحياة الاجتماعية وتطورها بشكل متكامل ومطلق لا يسمح للقوى الاجتماعية بالمشاركة بصورة مؤثرة في القرار السياسي والإفادة من ثماره.

تلك هي القطرية المعروفة باسم «الطبقة ضد الطبقة»، والتي كان القطاع الأعظم من القوى الاشتراكية يرى فيها رمز الصفاء المبدئي وطريق تحقيق التغيير الاجتماعي الجذري. وقد ترتب على انتشار هذه النظرة وسيطرتها على الدولية الثالثة في عصرها الأول أن استطاعت الرأسمالية الاحتكارية، وكذلك قوى الاتجاهات المحافظة واليمينية التقليدية أن تجمع حولها رقعة اجتماعية واسعة من مختلف الطبقات والفئات، بما في ذلك قطاعات واسعة من الطبقة العاملة نفسها تحت شعار إعادة بناء اقتصاد البلدان المهزومة في حرب أعوام 1914-1918، وخاصة بعد أن تفاقمت البطالة، وانهار الكثير من العملات بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى خلال أعوام 1929- 1932.

وكانت تلك هي الأرضية التي مكنت النظم الفاشية والنازية من الحكم، مستغلة النزعات القومية المتطرفة، وعزلة الطبقات العاملة في المجتمعات

الصناعية الغربية على أساس نظرية «الطبقة ضد الطبقة».

4- 2 : وقد أدى انتصار الفاشية والنازية في قلب أوروبا ابتداء من عام 1923- 1932 إلى إعادة النظر في هذا المفهوم الضيق الجامد المتعصب للقوى التي تمثل مستقبل دور الشعوب بالنسبة لبوتقة السلطة الاجتماعية. وعندئذ، وعلى وجه التحديد في عام 1934، ظهر مفهوم الجبهة الشعبية ضد الفاشية والنازية والحرب في فرنسا وفي الحرب الأهلية الإسبانية بدءا من تعديل سياسة الدولية الثالثة.

والجبهة الشعبية مازالت تتكون في الأساس من مجموعة الطبقات والفئات الاجتماعية التي ذكرناها تحت تسمية «المفهوم المتسع للشعب»: أي أنها امتدت من الطبقة العاملة الصناعية، والفلاحين المعدمين، حتى الفئات الوسيطة من الطبقة الوسطى، بإضافة بعض الشخصيات المرموقة في الحياة الثقافية والاجتماعية الوطنية. ولكن الرؤية الأساسية ظلت هي رؤية الصراع الطبقي التقليدي وإن كانت شراسة النظم الفاشية قد بلغت المدى الذي اضطر قيادات الطبقة العاملة السياسية إلى أن تسعى لأول مرة منذ عام 1917 في أوروبا إلى الحليف التاريخي المرحلي.

4- 3: ثم جاءت الحرب العالمية وأحدثت تغيرا هائلا في ترتيب علاقات التحالف بين الدول الرأسمالية الديمقراطية من ناحية، ودولة الطبقة العاملة في الاتحاد السوفيتي من ناحية أخرى منذ عام 1941، فإن كان التاريخ العالمي يفرض فرضا اجتماع الكلمة، رغم حدة التناقضات والمناورات أثناء الحرب إلى درجة تقسيم مناطق النفوذ في العالم في يالتا عام 1945، فهل كان من المعقول ألا يؤثر ذلك على التكوين الداخلي للجبهة الشعبية ؟

ومرة أخرى، تمثل رد فعل القيادات السياسية في مختلف الأقطار بالنسبة لحركة العالم، في الانتقال من «الجبهة الشعبية،» ضد الفاشية والنازية والحرب إلى مفهوم «الجبهة الوطنية» من أجل إعادة بناء الوطن خاصة في أوروبا الغربية التي خربتها حرب أعوام 1939-1945، وذلك في المرحلة التالية بشكل مباشر لانتصار الحلفاء. هكذا تكونت حكومات الجبهة الوطنية في فرنسا الديجولية وإيطاليا والنرويج وبعض الأقطار الأخرى في أوروبا الغربية، ولكن إعلان مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا عام 1947، ثم بدء الحرب الباردة بين هذا التاريخ، وتكوين حلف الأطلنطي عام 1949 أديا إلى

انهيار هذه التجربة.

وقد لعب الحزب الشيوعي الإيطالي دورا متميزا بين عموم القوى السياسية في الغرب، فقد أعلن رئيسه تولياتي في هذه المرحلة بالذات نظرية «تعددية المراكز» في العالم الاشتراكي معترفا بذلك بالمشروعية التاريخية لثورة الصين العظمى، وكذا باستقلالية القرار، وخصوصية الأهداف السياسية لليسار الوطني في كافة البلدان، ثم تلاه الزعيم الراحل برلينجوير بإعلان نظرية «المهادنة التاريخية» في نفس المرحلة التي دخلت فيها الدولتان العظميان في جو الوفاق بينهما تحت المظلة النووية، مما أدى إلى تقليل خطر الحرب العالمية من ناحية، بينما جمد إمكانات التحول الاجتماعي الجذري في عدد كبير من الدول من ناحية أخرى. وكان المقصود من هذه النظرية أبعد بكثير من مجرد وضع الصراع الطبقي في المقام الثاني من الأهمية، بل إنه ذهب إلى السعي لتحقيق الائتلاف بين الاتجاهات التكوينية، أو بتعبير آخر بين مدارس الفكر والعمل التكوينية للأمة بشكل ثابت يمتد مدى طويلا، على أساس مشروع اجتماعي-وطني مقبول لدى الطرفين المكونين للمجتمع الوطني الذي تمكن منه الجمود (الديمقراطية المسيحية والشيوعية في إيطاليا. الديجولية والشيوعية في فرنسا، ثم تحققت هذه الرؤية في الحلف الوثيق بين الاتجاه الكاثوليكي الديمقراطي-المحافظ وبين الحزب الاشتراكي في إسبانيا بفضل ورئاسة الملك خوان كارلوس). وقد انطلقت قوى الإرهاب موجة تلو موجة لتدمير هذه الصيغة، وكان رمز ذلك اغتيال ألدو مورو زعيم القطاع المتقدم في الديمقراطية المسيحية في إيطاليا إنذارا لمن يفكرون في الحذو حذوه.

ثم جاء اندلاع الحرب الباردة الثانية ابتداء من تولي الرئيس رونالد ريجان الحكم في الولايات المتحدة عام 1980 فتوقفت العملية حتى حين.

4- 4: كيف يمكن إذن الجمع بين إيجابيات هذه الرؤى المختلفة وخاصة مفهوم «الجبهة الوطنية» ثم «المهادنة

التاريخية» من ناحية، وبين تنوع بل وإعادة تشكيل البناء الداخلي الهيكلي للطبقات في عصر المرحلة الثانية للثورة الصناعية أي الثورة العلمية والتكنولوجية من ناحية ثانية، وكذا المتغيرات الهائلة التي طرأت على الموقف العالمي منذ عام 1945 ؟ كيف نفيد من الفهم الجديد الواقعي لدور الجيش

في الوطن ؟

من هنا انبثقت اجتهادات متعددة: أولها ذلك الاجتهاد. لتحديد مكانة الجيش في الأمة. ثم كان ظهور مفهوم الشعب العامل منذ سنوات قلائل وخاصة في إطار المائدة المستديرة السنوية «الاشتراكية في العالم» التي تنعقد منذ عشر سنوات في مدينة ساف تات بيوغوسلافيا، وهو مفهوم يسعى إلى توسيع رقعة الدائرة الشعبية لتضم عمال المدن والفلاحين والموظفين والحرفين والجنود والضباط وصغار المنتجين والمثقفين، بشكل يوازي مفهوم قوى الشعب العاملة الذي صاغته ثورة مصر بقيادة جمال عبد الناصر في مرحلتها الثانية.

كانت تلك اجتهادات متنوعة كما قلنا، تكونت في مرحلة واحدة من التاريخ، أي مرحلة التحول الكبرى بين عامي 1949- 1973 بغية فتح الثغرات لعملية تغيير العالم.

ومن هنا، من هذه الأرضية انبثق مفهوم «الجبهة الوطنية المتحدة» الذي يمنح كافة هذه العناصر دورها التاريخي في صياغة مستقبل العالم. وبهذا الشكل يبدو تركيب الجبهة الوطنية المتحدة مختلفا إلى حد بعيد عن الممارسات التي كانت سائدة حتى الآن، وهذا الاختلاف يتمثل في وجهين:- الأول خاص بتركيب الجبهة ذاتها، والثاني يتعلق باستمرار ودوام الجبهة المتحدة، أي ما إذا كانت المشكلة خاصة بالتكتيك السياسي أم بالإستراتيجية السياسية.

فماذا عن تركيب الجبهة الوطنية المتحدة ؟، من وجهة نظرنا فإن أمثل وأفضل تركيب داخلي للجبهة المتحدة إنما يتمثل في الربط بين مجموعتين أساسيتين مختلفتين، أو مستويين من العناصر التكوينية، وذلك على النحو التالي:

أ- إن المجموعة الأولى، الأكثر تقليدا، والمشكلة من العناصر التأسيسية التي يمكن القول إن المستوى الأول من الجبهة يتألف منها، هي التي كانت موجودة في جميع الجبهات السياسية التي شكلتها قوى التحول والاشتراكية، وكذلك جميع القوى السياسية في واقع الأمر، وكان منطلقها هو حقيقة أن الجسم السياسي الذي يعبر عن تمايز أي تركيب مجتمعي لأية أمة إنما يتألف من عدد من المجموعات المتباينة: الطبقات الاجتماعية، التجمعات

الاجتماعية، التجمعات الفرعية، القطاعات والتجمعات المهيمنة، والسياسية،... الخ وهذا هو مكان الأحزاب السياسية ومنظمات اتحادات العمال، والمنظمات المهنية، والتعاونيات، والمنظمات الشعبية والتعبئة الجماهيرية، ولا تكمن هنا أية مشكلة ذات أهمية خاصة بالنسبة لتحليلنا على مستوى عملية التركيب ذاته، ولكن المشكلة ستنشأ عندما نناقش استمرار الجبهة المتحدة ذاتها، أي ما إذا كانت ذات طابع تكتيكي سياسي، أم إستراتيجي تاريخي، كما نطرح هنا.

ب- والمجموعة الثانية من عناصر التكوين التي يتشكل منها المستوى الثاني لتركيب الجبهة المتحدة ذات طابع أكثر دقة، وأكثر خفاء، حيث أنه يوجد في الجزء المغمور من جبل الجليد، وذلك لأن هذا التجمع يتألف من العناصر الكامنة وراء أوجه النشاط السياسي البادي على السطح مباشرة، وهو بهذا كامن في الجذور السياسية لاستمرار المجتمع، وللوحدة التي ذكرنا أنها هي التي لها أهميتها بالنسبة للجدلية الاجتماعية، وذلك عندما ندخل عصر عملية إدماج العالم: أي تكوين الأمم ومناطق الثقافات القومية في العالم، وقد سبق أن شرحنا الطريقة التي تعمل بها عناصر استمرار المجتمع في الأمم ومناطق الثقافات القومية، بالارتباط الوثيق المزدوج بين السلطة السياسية من جانب والثقافة القومية من جانب آخر على اعتبار أن ذلك هو محور استمرار المجتمع على مدى توالي القرون وتتابع مختلف أشكال ووسائل الإنتاج، والنظم الاجتماعية السياسية والإيديولوجية.

وإنها لحقيقة من حقائق الحياة، كما أنها بالمثل حقيقة سياسية وتاريخية تلك التي نشاهدها في الأمم ومناطق الثقافات والقوميات الكبرى في العالم وهي تلك المتمثلة فيما تفرزه هذه الأمم والمناطق من الاتجاهات الكبرى في التفكير والسلوك، وهو ما يسميه الفرنسيون بتوفيق كبير«المدارس الروحية الكبرى»، وهي التي تشكل القاعدة الأساسية التركيبية التي تقوم عليها رؤى التفكير، ورهافة الحس القومي، والمعبرة دائما عن نفسها في مجال العمل السياسي، وهو العمل الذي اتفقت مختلف الجماعات الإنسانية (التجمعات الاجتماعية والعرفية التي شكلت أمما معينة) على أن ترتبط مصيريا، وتتكاتف وتنجح في تكوين شكل من الوحدة الاجتماعية المركبة للغاية، والتي أصبح يطلق عليها اسم الأمة.

هذا التجمع أو المستوى الثاني من عملية تركيب الجبهة المتحدة سيشكل بالتالي من التكوينات ومن الرواد الممثلين بأمانة لهذه الاتجاهات الثقافية الرئيسة للتراث الثقافي-القومي، وعلى سبيل المثال فإننا إذا ما تأملنا عن كثب الحركات الاشتراكية في عدد كبير من أمم الشرق، أمس واليوم على حد سواء، سنرى أنه يمكن تقسيمها بكل تأكيد إلى قطاعات أكثر راديكالية، أو قطاعات أكثر توجها للحلول الوسط ؛ أو أكثر توجها للثورة.

ولكننا سنجد أيضا انقساما محوريا له تأثيره العميق داخل كل هذه التقسيمات، فهناك انقسام محوري بين المجموعات التي تنتمي للتيارات المختلفة للتراث الثقافي-القومي، فبعض المجموعات مرتبطة بالتوجه الغربي والتحديثي، وهناك قطاعات الاتجاهات الثقافية للتراث الثقافي-القومي في بلد معين، بينما توجد تجمعات أخرى ذات جذور أعمق في التقليد القومي الأصلي لهذا البلد، ومن ثم سيكون عندنا دعاة التحديث ضمن الاتجاه اليساري، وهناك سلفيون ضمن نفس الاتجاه، كما أننا سنجد الانقسام ذاته بين صفوف اليمين والرجعية، وسنجد علينا أن نتقبل أن يكون هناك في الدول ذات التراث المسيحي جماعات كبيرة بين قوى الاشتراكية التي تجد الآن، وسوف تجد لفترة طويلة، التوجيه والإلهام في الفلسفات المسيحية واللاهوت والأخلاقيات المسيحية، كما نشاهد في دول مثل إيطاليا وإسبانيا وفرنسا-وألمانيا، وأمريكا اللاتينية.. . وغيرها، وفي الوقت نفسه نشاهد الظاهرة عينها في أقطار التراث الإسلامي في آسيا وإفريقية، وينطبق الشيء نفسه على الديانة البوذية في قارة آسيا. إن السلفيين، والتحديثيين من جميع المعتقدات والأديان سيكون لهم إسهام في هذا المستوى التشكيلي الثاني عند تكوين الجبهة الوطنية المتحدة، فهم من المكونات الأصيلة والعميقة في التراث الثقافي-القومي.

ولنؤكد مرة أخرى أن هذا المستوى الثاني، أو المجموعة الثانية من العناصر التكوينية كان محل تركيز شديد في تحليلنا نتيجة للتحرك الحقيقي والواقع الموضوعي للعمليات الجدلية الاجتماعية في عصرنا، ولم يأت من خلال أي تحليل من تحليلات علم المعرفة، أي أنه تم التوصل إليه عن طريق تحقيق الأداء الفعلي للنظم الاجتماعية-السياسية، وليس عن طريق تأويل مذاهب القرن التاسع عشر عن الاشتراكية في الغرب.

ومن الأمور الهامة في هذا الصدد إدراك أن الجمع بين هاتين المجموعتين من العناصر التكوينية لهذين المستويين التركيبيين سوف يظهر مدى التفاعل المركب للغاية للقوى والتأثيرات، وكذلك التداخل المتبادل بين مختلف وحدات كل من هذين العاملين والمستويين.

وهذا النمط من التفاعل الجدلي هو الذي ينبغي أن نوطن أنفسنا على التعايش معه، لأنه هنا، وهنا فقط يكون التناقض الجدلي بالطبيعة تناقضا غير معتاد ولا يفضي إلى انقسامات مانوية طارئة، ولكن إلى عملية جدلية تكمل بعضها بعضا في الفكر والعمل على حد سواء.

وإذا ما تأملنا هذه الشبكة المركبة للغاية للعمليات الجدلية الاجتماعية التي تتشكل وفقها الجبهة المتحدة، فإننا سوف نواجه داخل صفوف ما يسمى «باليمين» وكذلك ما يسمى «باليسار» بوجود قوتين رئيسيتين تشكلان التمايز والتناقض الجوهريين في كل من هذين المعسكرين:-

أ- القوى الأولى التي يمكن بل يجب تسميتها بقوى النزعة المحافظة سواء أكانت هذه المحافظة تتخفى وراء الحصر النمطي في إطار التحديث والتلاؤم مع ما يطلق عليه الثورة العلمية والتكنولوجية، أم إذا كانت تلجأ ببساطة إلى المحافظة على التراث القديم.

ب- ومن الناحية الأخرى، نجد القوى الراديكالية، قوى التحول نحو الجذرية التي تسعى دوما إلى التغلغل في جذور العمليات الجدلية الاجتماعية وتقديم سياسة راديكالية قادرة على إعادة تركيب تأثير هذه الجذور الحقيقية على الحياة السياسية.

وعند نقطة الترابط بين هاتين المجموعتين من العناصر التكوينية والمتقاربتين جدليا، يقف الجيش ويتخذ مكانه بصورة بارزة واضحة، سواء أكان ذلك في الأمم العريقة أم في الدول القومية الحديثة، وبينما تعكس الغالبية العظمى من الضباط-بطبيعة الحال-توازن القوى الاجتماعية، السياسية في أي مجتمع معين، فإن شاغلهم الأساسي ينصب على المحافظة على النظام في المجتمع، وكذلك صيانة استقلاله في مواجهة قوى الهيمنة الخارجية، إلا أنه أصبح واضحا على نحو متزايد أن القوات المسلحة أخذت تكتسب تدريجيا، في الوقت نفسه، دورا أكبر ومتزايدا في الشئون الاقتصادية والعلمية، والتكنولوجية، وتحصل أيضا وبشكل متزايد على استقلال ذاتي

سياسي، يصل إلى حد التصرف أحيانا باعتبارها تشكل الطبقة السياسية للأمة بأسرها، ويحدث ذلك بشكل خاص عندما تواجه الأمة بتهديدات وغزوات أجنبية مباشرة ومتكررة، كما كان الحال، ولازال، في مناطق التوتر الأقصى (منطقة غرب آسيا، الشرق الأوسط، وجنوب الصحراء الإفريقية، وكذلك منطقة المحيط الهادي بنحو خاص)

وعلى أية حال فإن اتساع التجنيد الإجباري يشمل جميع أفراد الشعب بما في ذلك أغلبيته من العمال والفلاحين والموظفين الكتابيين وكذلك البرجوازية الصغيرة، قد أثار التساؤل: إلى أي حد يمكن للقوات المسلحة أن تتطور بحيث تصبح جيشا للأمة في الظروف التي تتولى فيها القيادة، بصفة أساسية، المجموعات الاجتماعية-السياسية المهيمنة ؟

كان ذلك على أية حال هو تراث الناصرية في مصر ردا على تساؤلاتنا النظرية والسياسية، إلا أنه لا يسع المرء إلا أن يذكر في هذا الصدد الأمثلة الخاصة بالبونابرتية، والمسيرة الكبرى، وتركيا الفتاة بزعامة أتاتورك، وكذلك المقاومة المسلحة ضد الفاشية في أوروبا، و«بيرون» وجبهة التحرير الجزائرية، وفي المقابل توحد الجوانب السلبية عندما تبدي القوات المسلحة رفضا عنيدا للتكيف من جديد حسبما يمليه الواقع مثلما حدث في شيلي والبرتغال.

وعلى الرغم من أن القوات المسلحة تقف في مكان القلب من النماذج المتطورة الجديدة لاستراتيجيات الجبهة المتحدة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وذلك في أشكال جد متنوعة من حيث الطرق والوسائل، إلا أنها لم تدمج بعد في إطار النظرية السياسية والاجتماعية في شكلها السوي المعتاد. وفي الحقيقة ليس ثمت طريق مفروش بالزهور: فلا توجد وصفة سحرية، ولا منبع هاد، ولا نظرية سياسية قادرة على التمييز السريع وبطريقة قاطعة بين هاتين المجموعتين، ولكن هناك مع كل ذلك، قاعدة ومحكا رئيسا في التطبيق العملي السياسي، ألا وهو الخط الجماهيري أي وسيلة ومدى نجاح السياسات التي يدعو إليها كل من الاتجاهات الرئيسة في أن تكون فعالة ومؤثرة بطريق أو بآخر، في إحداث التحولات المحسوسة في حياة أغلبية الشعب العامل ومصيره، على أن يكون بطريق لا يؤدي إلى تشويه الطابع القومي المحدد تاريخيا، وكذلك عملية التركيب الوراثي

للخصوصية القومية، إذ ينبغي أن يحدث العكس، أي أن تساعد التحولات في تطوير هذه السمات. مرة أخرى تأتينا المبادرة التاريخية-مفتاح فك الحصار-من الشرق الحضاري، ومن مجموعة القارات الثلاث، وليس أدل على أهمية وخطورة هذه الريادة أكثر من شراسة الهجوم الإستراتيجي السياسي-الحضاري المضاد لتفكيك الجبهة الوطنية المتحدة في المراكز ذات الإشعاع السياسي الرئيسة كما في مصر والصين واليابان والهند والبرازيل ومنطقة تنزانيا-زيمبابوي عل سبيل المثال لا الحصر.

ولكن الباب مفتوح، والتجارب ثابتة مستمرة، بل وتزداد ذكاء وحنكة من خلال هذه المعارك.

10 ثقل الجيو - سياسية

1 - إن نقطة البدء الواقعية لدراسة إمكانات تغيير العالم، لابد وأن تكون دراسة التكوين التاريخي، ثم التطور الواقعي، لكلتا المجموعتين الرئيستين من الدول حول القطبين الكبيرين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - منذ عام 1945.

- وقد رأينا من خلال التحليلات السابقة تعدد المتغيرات التي طرأت على تشكل العالم وبنائه الهيكلي منذ عام 1945، وأنه رغم هذا أيضا، مازالت الدولتان العظميان تمسكان بخيوط ميزان القوى العام في العالم في المستوى الشكلي الأكثر عمومية على أقل تقدير، وقد رأينا أن هذا التوازن يؤدي بالفعل إلى محاصرة فرص إيجاد الحلول الواقعية للمنازعات الرئيسة المتصلة بل والمتفاقمة في مناطق الصدام في الدائرة غير المركزية، أي في القارات الثلاث كما حددنا من قبل.

1-1: لقد مر نظام التوازن العام بين الدولتين العظمين منذ عام 1945 بعدة مراحل تمثل كل منها مستوى مختلفا من حيث شكل التناقض ودرجة حدته دون المساس بالجوهر.

أ - مرحلة تحديد مناطق النفوذ في الدائرة المركزية على وجه التخصيص خلال أعوام (1945 - 1947 / 1949).

وكان أساس التعامل بين الدولتين العظميين في تلك المرحلة يتمثل في «القوة الميدانية» لكل منهما، خاصة في القارة الأوروبية، وبدرجة أقل في منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، فضلا عن منطقة شمال المحيط الهادي وشمال شرق آسيا، وهما المنطقتان اللتان تتقاطع فيهما دوائر التأثير والنفوذ الثلاث الأمريكية والسوفيتية ثم الصينية ابتداء من الستينات. وبديهي أن جو التحالف والوئام الذي فرض نفسه موضوعيا على الدول المعادية للفاشية بين عامي 1941 , 1945، ما كان له أن يستمر على نفس الصورة بعد زوال التهديد المشترك، وبعد أن حل ترومان محل روزفلت الضالع في فهم معالم الموقف العالمي في رئاسة الولايات المتحدة معتمدا على القوة النووية الجديدة وعلى أن بلاده لم تعرف الآثار التدميرية للحرب على أرضها، ولم تذق طعم الاحتلال مثل جميع الدول المقاتلة الأخرى في المعسكرين.

ب - مرحلة الحرب الباردة أعوام (47/ 49 - 1957):

اتسمت هذه المرحلة باندلاع موجة من الثورات، وحروب التحرير، والانقلابات السياسية والعسكرية في أوروبا وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا ثم كوبا.

أي أن الاستقرار النسبي الناجم عن الآثار المباشرة للحرب العالمية بالنسبة للقارة الأوروبية سرعان ما تبدد وحلت محله ظاهرتان: أولاهما، جاءت هذه المرة من الشرق والقارات الثلاث على شكل حركات وحروب تحريرية، سواء لاقتلاع قواعد الاستعمار التقليدي (الجزائر - فيتنام - كوريا.. الخ) أو لصد التوغل المسلح للاستعمار الصهيوني الجديد في فلسطين. وتمثلت الثانية في تجميع الدول والقوى ذات النظم الاجتماعية المتشابهة تلك الواقعة في منطقة التواجد العسكري للاتحاد السوفيتي من ناحية - ثم جبهة الولايات المتحدة وكبار حلفائها الأوربيين الغربيين من ناحية أخرى في أحلاف سياسية وعسكرية محددة (حلف الأطلنطي أولا عام 1949، وبعده بكثير حلف وارسو في مايو1955)

وقد اتجه كل من المعسكرين إلى مد نفوذه التنظيمي والحربي، خاصة

معسكر حلف الأطلنطي إلى خارج الدائرة المركزية، على نحو ما تمثل في محاولات إقامة حلف بغداد الذي حالت مصر دون قيامه فتحول إلى الحلف المركزي عام 1954، الذي تصدع عقب قيام ثورة العراق عام 1958، ثم إقامة اتحاد دول جنوب المحيط الهادي «الأنزوس» (سبتمبر عام 1951) ثم منظمة الدفاع عن جنوب شرق آسيا «السياتو» (سبتمبر عام 1954)، بينما كان سعي الاتحاد السوفيتي محدودا في نطاق ضم الدول الاشتراكية المتحالفة معه مثل فيتنام وكوبا، وأنجولا وموزمبيق واليمن الجنوبية وإثيوبيا فيما بعد لا إلى حلف وارسو، وإنما إلى مجلس التعاون المشترك للدول الاشتراكية (الكوميكون) الذي أنشئ بصورة مرنة في موسكو في يناير سنة 1949ولكنه ظل متميزا عن حلف وارسو السياسي والعسكري - الدفاعي

جـ - مرحلة التعايش السلمي ما بين عامي (1957 - 1969):

وهي المرحلة التي بدأها خروتشوت بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي، وبوجه خاص بعد أن زال خطر التفوق التكنولوجي والإستراتيجي الأمريكي، وقد شهدت هذه المرحلة القصيرة عودة إلى جو التشاور وقبول فكرة تعايش النظامين العالميين على أساس التعاون الاستراتيجي النسبي، وقد شهدت هذه الفترة حلولا سريعة وواقعية لعدد من الأزمات الكبرى مثل حصار برلين وأزمة الصواريخ الكوبية، بيد أنها كانت أيضا مرحلة اشتعال الحروب الهجومية الاستعمارية والصهيونية في فيتنام والشرق الأوسط على وجه التخصيص.

كما أن التوازن النووي بين الدولتين العظميين سرعان ما تحول إلى تفوق أمريكي واضح من جديد في نهاية عام 1962 عندما بلغ عدد القذائف الأمريكية العابرة للقارات 500 قذيفة مقابل 75 قذيفة فقط للاتحاد السوفيتي وهو الأمر الذي دفع كلا الطرفين إلى السعي جديا للحد من مخاطر الحرب النووية.

وفي غضون تلك المرحلة أيضا أعطى التدخل العسكري السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا درسا للغرب أكبر من درس التدخل في المجر من قبل، وهو أن موسكو لن تسمح للغرب مهما كان الثمن بسلخ أي جزء من المنظومة الاشتراكية في أوروبا، وكان هذا الدرس يعني أن تحرش أي معسكر من المعسكرين بالأوضاع الداخلية في المعسكر الآخر يعني الإخلال بتوازن القوى

المستقر، ثم تلا ذلك انفتاح ألمانيا الغربية بعد وصول الاشتراكيين إلى الحكم على الشرق الأوروبي الاشتراكي بتشجيع من مناخ التعايش السلمي، مما أزال أكبر عقبة أوروبية أمام مشروعات تحقيق الأمن الأوروبي، وكان ديجول في فرنسا قد سبق برانت مستشار ألمانيا الغربية الاشتراكي إلى القيام بمبادرات مستقلة لتعميق التفاهم مع الاتحاد السوفيتي وكذا الصين وخاصة بإدخال فرنسا في مصاف الدول النووية.

هـ - مرحلة الوفاق من عام (1969 إلى عام 1980):

كانت هذه مرحلة الواقعية السياسية الدولية بمعنى الكلمة. ذلك أن الرئيس الأمريكي نيكسون وقد أدرك تفوق الولايات المتحدة في كافة المجالات قرر وضع حد لحرب فيتنام بالتراجع أمام القوى الثورية هناك عام 1973، وركز على الحد من مخاطر الحرب النووية، أولا بالتفاهم بين الدولتين النوويتين العظميين من خلال محادثات سولت الأولى سنة (1969)، ثم البدء في محادثات سولت الثانية أثناء زيارة نيكسون لموسكو عام (1972)، وقد وجد نيكسون في ذلك كله طرفا واقعيا واعيا في شخصية الرئيس السوفيتي بريجنيف، وفي الوقت نفسه سعى الرئيس الأمريكي للتقليل من عدد الدول الذرية المتوسطة (الصين، فرنسا، بريطانيا).

وجاءت حرب أكتوبر في الشرق الأوسط عام 1973 لكي تشكل عاملا مركزيا في الاستقطاب لمجموعة التناقضات والمؤثرات الجديدة في قلب مرحلة الوفاق، وخاصة بعد ما ترتب عليها من تحول البترول من سلعة إلى سلاح، وتأثير ذلك على اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة في الغرب الأوروبي، وبدرجة أقل في اليابان. وقد سجل الرئيس نيكسون الإنجازات الثلاثة الرئيسة للولايات المتحدة أثناء رئاسته وذلك في خطاب استقالته الرسمي بعد اضطراره لترك السلطة، في أغسطس عام 1974 بأنها: العمل على إعادة الصين ربع المعمورة، إلى إطار الحياة الدولية، وإنهاء جو الصدام مع الاتحاد السوفيتي، والبدء في طريق حل التناقضات بالوسائل السلمية على أساس ميزان القوى الواقعي، وأخيرا احتضان العالم العربي بعد مرحلة من العداء المتصل، وذلك اعترافا بمكانته بعد حرب أكتوبر.

و - مرحلة الحرب الباردة الجديدة عام (1981):

بدأت هذه المرحلة بمجرد تولي الرئيس ريجان رئاسة الولايات المتحدة

في التاريخ المذكور. وهدفها هو استعمال تقدم الولايات المتحدة الهائل في مجال الاقتصاد والتكنولوجيا لإعادة بناء التفوق الحربي - الاستراتيجي الأمريكي من جديد بعد ما أحدثته فيتنام من هـمزة عميقة في وجدان الجبروت الأمريكي داخليا وعالميا، وقد ترتب على هذه السياسة عدة نتائج مازالت تتفاعل أمامنا في اتجاهات متباينة: إحياء الاعتزاز الوطني والشعور بالتفوق لدى الشعب الأمريكي، وخاصة جيل الشباب منه، الذي رأى في قيادة ريجان تحقيقا لحلم الآباء المؤسسين لأمريكا المستقلة، وتجسيدا لمشروع وطني أو تجديدا للمشروع الحضاري الغربي - الأمريكي الكبير، ثم تولي أندروبوف رئاسة الاتحاد السوفيتي وسعيه الذكي لتقليل حدة التوتر مع الصين من ناحية، ومحاولة إحداث ثغرة بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة وذلك بالتنديد بالطابع الاستفزازي لسياسة ريجان الإستراتيجية، خاصة في البعد الجديد الذي أطلق عليه «حرب

النجوم» أي نشر تكنولوجيا التسلح المتقدمة في الفضاء. ثم الفاعلية المتزايدة لسلاح الغذاء، وأدوات الدعم المالي والاقتصادي الدولي تحت السيطرة الأمريكية للعديد من دول القارات الثلاث، وأخيرا رد الفعل العكسي أي إدراك قطاعات واسعة من الرأي الأمريكي والأوروبي لصحة شعور الدول الاشتراكية والقارات الثلاث بخطر حرب نووية جديدة يمكن أن تقضي على البشرية.

ومن هنا بدأت المحاولات الأولى لإيجاد نوع من تجديد روح التفاوض بطريقة لم تتحدد بعد، قد تمتزج فيها أساليب مرحلتي الحرب الباردة والوفاق معا.

2 - وينتقل بنا التحليل الآن إلى ساحة دراسة المتغيرات التي طرأت على مختلف المناطق الجيو - سياسية، وعلى القطاعات المختلفة في العالم المعاصر، ابتداء من الجدلية الاجتماعية في الدائرة الداخلية أي تفاعل القوى داخل الدولة - الوطن، وداخل المنطقة الجيو - ثقافية، والجيو - سياسية، وعلى أساس تأثر هذه الوحدات السياسية - الاجتماعية المختلفة بتطور علاقات القوى بين الدولتين العظميين عبر المراحل التي ذكرناها أنفا.

2-1: تطور قطاع الاستعمار في العالم الغربي:

إن تطور الاستعمار، من الاستعمار التقليدي إلى الاستعمار المهيمن يعد من أهم معالم النظام القائم حاليا في العالم، فقد تصدعت الإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية، إنجلترا، فرنسا، المانيا، إيطاليا - بلجيكا - هولندا - والبرتغال من جراء الخسائر الفادحة التي لحقت بها أثناء الحرب، ثم وبشكل خاص نتيجة مباشرة لانطلاق الثورات والحروب التحريرية الوطنية بشكل فعال في أرجاء آسيا وإفريقيا.

ثم إن التراكم الهائل للأسلحة في أهم الدول الصناعية المتناصرة، وخاصة الولايات المتحدة أدى إلى نشأة المؤسسة الصناعية - العسكرية، أي إلى الارتباط العضوي بين أكثر القطاعين الاجتماعيين تقدما من حيث تركز القدرات المالية والتنظيمية وكذلك العلمية والتكنولوجية بحيث أصبح هذا القطاع هو المسيطر الفعلي على جهاز الحكم في الولايات المتحدة ثم في حلفائها في حلف الأطلنطي.

ولكن كيف تستعمل هذه الطاقة الجديدة الهائلة في العصر الذي اتسعت فيه رقعة حروب التحرير ؟

الحق أن المجموعة الصناعية - العسكرية هي التي دفعت بالثورة الصناعية إلى مرحلتها الثانية، مرحلة الثورة العلمية والتكنولوجية بما كرسته من ميزانيات وحقول تجارب لا حد لها أمام تطور البحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية وكانت هذه المؤسسة وبشكل جدلي في المقام الثاني، أكثر المؤسسات الاجتماعية إفادة من الثورة العلمية والتكنولوجية.

ومن قلب هذه المؤسسة الجديدة تكونت بالتدريج مجموعة من الأفكار مؤداها أن الأمر قد حان لبسط سيطرة شاملة على كل معالم الحياة وقطاعات النشاط، وليس فقط على اقتصاديات الأقطار التابعة. بل إن الاستعمار المهيمن من واجبه أن يقدم المناهج التفصيلية لمختلف أنواع التنمية، كي يسيطر عليها بالتمويل والخبرة الفنية والمساندة الظاهرية بحيث يمكن أن يبعدها عن أهداف التغيير الثوري للمجتمعات التابعة ويقتل فيها تماما كافة الطاقات التي يمكن توظيفها في إحداث تغيير شامل للعالم.

كانت هذه الأفكار المركزية - المحاصرة بالاحتواء دون القهر المباشر هي رسالة كتاب لعله أهم ما ألف حول الإمبريالية منذ كتاب لينين الشهير، وقد وضعه روبرت ماكنمارا رئيس البنك الدولي آنذاك ووزير دفاع الولايات

المتحدة إبان اشتعال حرب فيتنام بعنوان «جوهر الأمن»، وفيه تناول ماكنمارا أسباب الفشل في فيتنام ليخطط مسار النجاح في عملية الهيمنة على العالم على الصورة التي ذكرناها وهكذا إذن تكون الاستعمار المهيمن حول مركزه الأوحد الولايات المتحدة الأميركية، بعد عام 1945، وخاصة بعد تصفية الاستعمار التقليدي الذي كانت تتزعمه إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان.

لقد تمزقت هذه الدول وتطاحنت في حرب أعوام 1914 ، 1918، ثم في الحرب العالمية أعوام 1939 - 1945، وخرجت من هذه الحروب في حالة بالغة من الإنهاك.

وهنا بدأت الولايات المتحدة تحتل مكانة الإمبراطورية المركزية في الغرب وفي قطاعات كبيرة من العالم، ففي سنة1945 احتلت ألمانيا واليابان، ونشرت قواعدها وقواتها وطرق اتصالاتها عبر غرب أوروبا وجنوبها حتى اليونان وتركيا في عام 1947، وهذا هو النظام الذي كرسه حلف الأطلنطي بقيادة أمريكية عام 1949، ثم دخلت الولايات المتحدة في حرب ضارية للسيطرة على كوريا لمدة ثلاثة أعوام بدءا من عام 1950 ؛ كما تولت قيادة الحرب ضد الحركة الثورية التحريرية في فيتنام من عام 1965 إلى عام 1973.

وقد تشعب التحرك الأمريكي إلى درجة بعيدة: القضاء على نظام الرئيس آربينز في جواتيمالا عام 1954، إنزال قوات حربية في لبنان للمرة الأولى عام 1958، محاولة غزو كوبا في خليج الخنازير ؟ التدخل لفرض نظام حكم موال في زائير بعد خروج بلجيكا من عام 1960 إلى عام 1964، تفكيك قواعد الصواريخ السوفيتية في كوبا سنة (1962)، قلب النظام في سان دومينجو سنة 1964، وقبل هذا وذاك القضاء على حكم مصدق الوطني في إيران وإعادة الشاه أعوام (51 - 1953) ثم الحرب الواسعة في فيتنام ولاوس وكمبوديا، بالإضافة إلى التدخل المتصل السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والإستراتيجي في حروب إسرائيل ضد مصر وسوريا والأردن وحركة التحرر الفلسطينية ثم لبنان من عام 1948 حتى يومنا هذا، وسلسلة محاولات ضرب أنظمة الحكم الوطنية في العديد من بلدان القارات الثلاث من قلب نكروما في غانا مرورا بتحطيم سوكارنو في إندونيسيا وقلب نظام الليندي في شيلي إلى غزو جرينادا عام 1983.

وقد صاحب هذا الانتشار للهيمنة الإمبريالية تقدما جديدا هائلا في الأسلحة الإستراتيجية التقليدية والنووية، مما اضطر الاتحاد السوفيتي إلى الدخول في سباق للتسلح. وقد زاد من خطورة الأمر أن الولايات المتحدة، من الناحية الجيو - سياسية تمثل منطقة متصلة من الناحيتين السكانية والجغرافية بين المحيطين الرئيسين الأطلنطي والهادي، وعلى الضفة الأخرى من كليهما يوجد أهم مركزين للتركيز السكاني والإنتاجي في العالم، ففي قطاع المحيط الأطلنطي نجد الولايات المتحدة وأوروبا؛ وفي قطاع المحيط الهادي نجد الولايات المتحدة وآسيا الشرقية والوسطى وجنوب شرق آسيا وكذلك دائرة أستراليا ونيوزيلندا في جنوب المحيط الهادي. أي أن هذه المركزية الجغرافية الفريدة من نوعها في العالم جاءت لتضاعف من تأثير عوامل التقدم والهيمنة الأخرى.

2 - 2 : تطور قطاع الاشتراكية في العالم.

أ) خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الأخيرة منتصرا من الناحيتين الحربية والسياسية، وإن كان في حال من الضعف النسبي في كافة المجالات الأخرى السكانية (إذ تراوح عدد الضحايا بين 20, 32 مليون حسب التقديرات المختلفة) ؛ وفي المجالات الاقتصادية بعد تدمير معظم المدن في القطاع الأوروبي غرب الأورال، وتفكيك الصناعات ونقلها إلى سيبيريا وآسيا الوسطى ؛ والمواصلات فضلا عن أن موقعه الجغرافي - الجيو سياسي هو موقع القارة ذات الحدود المترامية، ومعظمها متاخم لدول غير حليفة أو صديقة في آسيا خاصة بعد نشوب النزاع الصيني السوفيتي، منذ عام 1959 / 1960 حتى القطيعة النهائية في مايو سنة1965.

وقد عمد الاتحاد السوفيتي أولا وقبل كل شيء إلى تأمين حدوده الغربية ضد تكرار غزوة حربية جديدة بقيادة حلف الأطلنطي ؛ ومن هنا كان تكوين الكتلة الاشتراكية في أوروبا الوسطى والشرقية بقيادة الأحزاب الشيوعية الموالية للاتحاد السوفيتي، كما بدأ الاتحاد السوفيتي يعيد بناء اقتصاده الصناعي التقليدي والمتقدم معا ويجدد تسليح وتنظيم جيوشه، ثم سعى سعيا حثيثا لكي يلحق بالتحدي الأمريكي في مجالي التسلح النووي وغزو الفضاء. وقد سبب هذا المجهود الهائل ضغطا متواصلا على قطاع الإنتاج الاستهلاكي كان لابد منه في هذه الظروف التاريخية القاسية.

وقد ترتب على هذه العوامل بالإضافة إلى العوامل المناخية شديدة البرودة أن اتجه الاتحاد السوفيتي إلى استيراد القمح بكميات متزايدة خاصة من الولايات المتحدة منذ أواخر عهد خروتشوف بحيث أصبح هذا البعد عاملا هاما في صياغة القرار وتمسك الاتحاد السوفيتي بضرورة التعايش السلمي والوفاق بوصفهما ضرورة حيوية بمعنى الكلمة وليس مجرد ضرورة سياسية إيديولوجية.

ولا شك أن هذه الأسباب جعلت الاتحاد السوفيتي شديد الحرص على الدعم غير المحدود للثورات الوطنية والتحريرية منذ بداية السبعينيات اللهم إلا تلك التي ارتبطت معه بمعاهدات سياسية وعسكرية ثابتة ؛ وجعلته يتخذ من جميع المنازعات التي قد تؤدي إلى مجابهات عسكرية مواقف تتسم بهذا الحرص، وقد تأكدت هذه المعاني الجديدة، مصحوبة بقدر أكبر من الحريات الداخلية ابتداء من المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي عام 1956.

ب) ثم بدأت حركة التنوع والتشعب داخل العالم الاشتراكي، ابتداء من خروج يوغوسلافيا سنة 1948 عن إطار الزعامة السوفيتية، واختارت لنفسها طريقا مستقلا محايدا بين المعسكرين، يسعى أيضا إلى التأليف بين القوميات المختلفة وتحقيق معدل متقدم من الإنتاجية الإشتراكية بواسطة سياسة التسيير الذاتي.

ثم كانت أزمة ألبانيا مع الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو، إذ رفضت ألبانيا التنديد بستالين وطردت من الكتلة الاشتراكية السوفيتية سنة 1961، وظلت متحالفة بعد ذلك مع الصين اقتصاديا وإيديولوجيا بين عامي 1968 و 1978.

حـ) ولكن الحدث الأكبر والأكثر أهمية هو تطور الصين بعد انتصار حرب التحرير الكبرى وإقامة جمهورية الصين الشعبية في أول أكتوبر عام 1949، وهي تنطوي على إمكانية هائلة: وحضارتها تمتد بلا انقطاع عبر خمسين قرنا من الزمان، وكثافة سكانية تمثل ربع الإنسانية، ثم وحدة وطنية تؤكد معاني التضامن الاجتماعي لشعب الصين وبه أقلية ضئيلة لكنها فعالة غالبيتها من المسلمين في مناطق الحدود الغربية والجنوبية. إن عنصر القوة المتفرد للصين في هذا المجال كان ولا يزال أن ثورة الصين

التي إمتدت نصف قرن كانت ثورة وطنية تحريرية بمعنى الكلمة أولا بقيادة كومنتاتج صن يات صن ثم بقيادة الحزب الشيوعي الفتي منذ عام 1923 إلى عام 1927 الذي أسسه شين دوكسيو ثم تولت زعامته قيادة مركزية برئاسة ماوتسي تونج وشواين لاي وشوته في الأساس. كانت ثورة الصين ثورة وطنية تحريرية في الأساس، اختارت دائما وعلى التوالي خط الانغماس في الجماهير أي خط الجبهة الوطنية المتحدة بمعنى الكلمة وذلك بالرغم من شراسة حروب الماريشال سيانج كاي شيك ضدها، وهو الخط الذي نبع بشكل طبيعي من كون الصين مركزا للدائرة الآسيوية للشرق الحضاري التأليفي التجميعي من النواحي الاجتماعية والسياسية والفكرية.

ومع ذلك، كانت السلبيات هائلة: فقد توقف التقدم العلمي والتكنولوجي منذ القرن السادس عشر، وظل النظام الطبقي الاستبدادي قائما في أرجاء البلاد بدعم من التفسير التقليدي لفلسفة كونفوشيوس وأباطرة الصين ؛ والهيكل الصناعي منحصر في المدن الساحلية على المحيط الهادي، وفي منطقة العاصمة القديمة فان كينج وبينها وبين بكين، وفي بعض أنحاء منشوريا في الشمال بعد الغزو الياباني ؛ والأمية منتشرة على أوسع مدى فضلا عن تفشي الأوبئة والفيضانات التي كانت تؤدي بحياة مليونين ونصف مليون مواطن كل عام تقريبا.

وقد استطاعت ثورة الصين الوطنية بقيادة الحزب الشيوعي أن تقتحم هذه الصعاب وأن تقيم مجتمعا متماسكا تقدم بسرعة هائلة في بعض القطاعات الطليعية إلى أن جاءت الثورة الثقافية وخاصة في مرحلتها الثانية لتفتك بالطلائع السياسية والثقافية باسم معاداة البيروقراطية. وكان لابد من تعديل المسار. وهذا ما قررته القيادة الجديدة حول وينج شيا وينج، الوريث الحقيقي للقيادة الثلاثية القديمة، عندما أقرت سياسة «التحديثات الأربعة» وهي حسب ترتيب الأهمية تحديث الزراعة فالصناعة ثم العلم والتكنولوجيا وأخيرا الدفاع.

وقد اقترنت هذه السياسة الجديدة ببدء المحادثات الودية من جديد مع الاتحاد السوفيتي، في الوقت الذي اختارت فيه الصين اليابان شريكا أول في عملية التحديث ابتداء من معاهدة عام 1978، كما قررت توسيع رقعة المعاملات مع القارات الثلاث ومجموعة عدم الانحياز أسوة بالولايات المتحدة

وأوروبا الرأسمالية والإشتراكية معا.

2 - 3: مناطق التأثير الجديدة في القارات الثلاث:

أ) تحتل اليابان مكان الصدارة في سلم التجارب الرائدة من حيث التفرد بالنمط الذي قدمته منذ عصر ميجي وخاصة بعد عام 1945، وكذلك من حيث تأثيرها على الاقتصاد العالمي المعاصر.

إن دراسة خصوصية اليابان موضوع واسع في حد ذاته، وإن كان لابد لنا من إيجازه.

ذلك أن المجتمع الياباني المتركز في الجزر الثلاث الرئيسة وحولها عشرات الجزر الأخرى ظل بمنأى عن التوغل الأجنبي حتى سنة 1856 عندما فرض الأسطول الأمريكي بالقوة فتح ميناء نجازاكي، وقد استطاع هذا المجتمع المغلق أن يتغلب على الطبيعة الشاقة التي تواجد فيها بفضل صياغة نمطه المتفرد من الوحدة التكوينية، بحيث أصبحت الأمة في عصرها الحديث، وكذا كل مؤسسة ووحدة تكوينية فيها لا تتحرك إلا بعد أن ينصهر القرار أو الاتجاه في بوتقة الإجماع، أو على الأقل الموافقة الضمنية الإجماعية.

ومن هنا استطاعت اليابان أن تنفتح على كافة معطيات العالم الحديث منذ عصر ميجي، فتستوعبها ثم تعيد صياغتها بشكل يناسب تراثها الفريد في التعبئة الوطنية الشاملة، حتى استطاعت أن تتقدم في كافة المجالات الإنتاجية والصناعية والابتكار التكنولوجي وتقنية فتح الأسواق التجارية الخارجية مع وضع فكرة تراكم الأرباح في المقام الثانوي تماما، بينما احتل توظيف الأرباح في البحث العلمي والتطبيقي بعيد المدى المقام الأول. إن الترسانة الرأسمالية الصناعية والتكنولوجية اليابانية وهي القوة الثانية في العالم الرأسمالي تعمل بأسلوب «النظام الإقطاعي العسكري» من حيث تنظيم العمل والعلاقات الاجتماعية المتصلة به مهتدية بسلم من القيم الوطنية والتراثية عميقة الأثر في كافة المجالات.

استطاعت اليابان بهذه الروح أن تتعدى مأساة ضربها بالقنابل الذرية وإحراق عاصمتها طوكيو عن آخرها بالقنابل في نهاية الحرب العالمية. وكان ولايزال القرار الوطني المركزي هو أن تتفادى اليابان كل ما من شأنه أن يؤدي بها إلى ساحة تصادمات قائمة أو كامنة، مكتفية بالمظلة

الإستراتيجية التي فرضها عليها الجنرال ماك آرثر وكرستها المعاهدة الأمريكية - اليابانية في إبريل سنة 1952، بعد تعديل الدستور في مارس سنة 1946 على أساس ديمقراطي ؛ وفي مقابل ذلك ركزت اليابان كافة طاقاتها لتحقيق مشروعها الوطني الكبير، أي أن تكون أكثر الدول الصناعية والتكنولوجية فاعلية في الإنجاز والقدرة على الابتكار والإبداع الذاتي.

إن نجاح هذا المشروع مرة أخرى مع الاحتفاظ بأقل قدر ممكن من القوة العسكرية الدفاعية جعل من اليابان دولة عظمى من نمط جديد في الوقت الذي اختارت الصين العملاقة لنفسها طريق عدم ممارسة طقوس وأنماط الدولة الاستراتيجية العظمى المهيمنة. ويكفي هنا أن نذكر أن اليابان أصبحت ثاني قوة في إنجاز المشروعات الكبرى الجديدة في القارات الثلاث كما هو الحال في العالم العربي وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبطبيعة الأمر فإن لها الدور الأول في جنوب شرق آسيا.

ب) وفي نفس المرحلة، ولكن في الطرف الآخر أي في الدائرة الثانية للشرق الحضاري (العالم العربي) وهو قلب الدائرة الحضارية - الثقافية الإسلامية في آسيا وإفريقيا، بدأت تتجمع معاني تكوين مركزجديد للقوة والتأثر في العالم. لقد تفجرت مجموعة الثورات الوطنية التحريرية في العديد من الدول في مصر، وسوريا، والعراق، واليمن، وليبيا، والمغرب، على وجه التخصيص، ثم الحرب التحريرية البطولية التي أدت إلى انتصار الجزائر، والمقاومة الفلسطينية. ثم حركة الوحدة العربية ابتداء من إيديولوجية البعث وكذلك من الطبقة السياسية والحركة الوطنية في مصر التي اتجهت الى إنشاء جامعة الدول العربية سنة1945، وهي الحركة التي تلقت دفعة كبرى بقيادة جمال عبدالناصر ليس فقط في التجربة الأولى للوحدة العربية على شكل «الجمهورية العربية المتحدة» من عام (1958 إلى عام 1962)، ولكن أيضا في دعم القوى لحرب التحرير الجزائرية وثورة اليمن وحرب تحرير جنوب اليمن ودعم حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفوق هذا وذاك حروب مصر العربية ضد الدولة الصهيونية والدول الاستعمارية المساندة لها. وتلك مسيرة طويلة وشاقة بلغت ذروتها رغم التناقضات والأخطاء الجسيمة في حرب أكتوبر عام 1973، التي كادت تستقطب القوة العربية حول قيادة مصر في حلف مع سوريا وتقود استعمال

سلاح البترول في اتجاه تحقيق نظام اقتصادي عالمي جديد.

ثم جاءت الهجمة الإستراتيجية المضادة الشاملة سياسيا وحضاريا، وكان الهدف منها محاصرة مصر، وإشعال الحروب والمنازعات بين مختلف الدول العربية في المشرق والمغرب، وفوق كل هذا تهجير البترو دولارات إلى أسواق الولايات المتحدة وأوروبا الغربية المالية، ثم فرض سياسة الإنفتاح الاستهلاكي على مصر لكسر شوكة الاقتصاد الوطني حول القطاع العام وإنشاء اقتصاد مواز طفيلي تقوده الرأسمالية السمسارية واستنزاف الطاقات البشرية والكادر السياسي بالتهجير واسع النطاق إلى الخارج. وقد ترتب على هذه الضربة المحكمة المتصلة، التي لاتزال في أوجها - رغم محاولة محاصرة عدد من الأخطاء - إجهاض المغزى الحضاري لحرب أكتوبر وإبعاد خطر تكوين قوة عربية فعالة على الساحة العالمية.

وهنا أيضا تلعب الجيو - سياسة دورا هائلا بشكل مباشر، فالعالم العربي هو أقرب قطاعات الشرق الحضاري إلى خط النار حول البحر الأبيض المتوسط وعلى ضفته الشمالية قواعد حلف الأطلنطي الإستراتيجية، بينما يجوب الأسطول السادس الأمريكي هذا البحر الضيق بأسلحته النووية فضلا عن استحداث قوة الإنتشار السريع للتدخل في هذه المنطقة في حالة الضرورة.

كما أن مصر بالذات، المفتاح والقائد والرأس، للعالم العربي وهي الأمة المحاصرة صحراويا المتفجرة سكانيا تعد نقطة الضغط الأكبر في مناطق تقاطع النفوذ والتأثير الثلاث، وخاصة الدائرتين الأمريكية والسوفيتية. وفوق هذا وذاك تمثل الدولة الصهيونية ترسانة هجومية جبارة تتمتع بتأييد ودعم أهم قوى الغرب الحضاري باستثناء القطاع الاشتراكي.

حـ) ونتدرج في التحليل إلى ظاهرة هامة للتأليف بين عدد كبيرمن الدول الوسطى والصغيرة في القارات الثلاث أساسا ألا وهي ظاهرة «مجموعة دول عدم الانحياز».

بدأت هذه الحركة من مؤتمر باوندونج ثم انتقلت إلى حركة الحياد، بما في ذلك الحياد الإيجابي المناهض للاستعمار إلى أن تم الاتفاق على خط عام يحاول أن يبعد مجموعة الدول الإفريقية والآسيوية ويوغوسلافيا وقلة محدودة من دول أمريكا اللاتينية عن الأحلاف العسكرية وبالتالي عن

بوتقة التصادمات المباشرة.

وكان الرواد الثلاثة الأول مصر والهند ويوغوسلافيا يملكون تاريخا حافلا من النضال من أجل الاستقلال والتقدم الاقتصادي والاجتماعي بعد الحرب العالمية، ثم انضمت إلى هذه المجموعة التكوينية مجموعة لاتقل عنها من حيث الأهمية الريادية في مجال الاستقلال (الجزائر - تانزانيا - غينيا - كوبا - إلخ)، ثم جاءت موجة تلو موجة من الأعضاء الجدد ومعظمهم على صلة وثيقة بالمعسكر الغربي، بينما تميل القلة إلى الكتلة السوفيتية، ورأى النقاد أن هذا التكوين غير طبيعي، وأنه يضعف من إيجابية المجموعة في المجال الدولي، إلا أن التجربة أثبتت سنة بعد سنة أن مجموعة دول عدم الانحياز أفسحت بالفعل مجالا للتعبيرعن وجدان الأغلبية الصامتة في العالم، وذلك في اتجاه يهدف إلى سيادة العقل والواقعية في السياسة، وحل المنازعات بطريقة سلمية، وتخفيض مستوى التسلح والدعوة إلى نبذ السلاح النووي، كما أنه شجع التجمعات الإقليمية الجيو - ثقافية على التقدم باجتهادات هامة كما حدث في نيكاراجوا والسلفادور وفي حرب الخليج وفي أفغانستان.

د) وهناك عدة دول وسيطة، داخل هذه المجموعة وخارجها بدأت تلعب دور الوساطة السياسية، بينما تقدمت في مجال التنمية الاقتصادية بشكل ملحوظ جعل منها مراكز قوى ممكنة في مستوى وسيط يواكب إمكان تشكل نظام عالمي حول مراكز ثلاثة في مستقبل متوسط المدى، وهكذا تبدو دول مثل الهند والبرازيل، وقد تلحق بها دول أخرى مثل إسبانيا ودولتي كوريا لو استطاعتا التقارب ودولتي ألمانيا، وفيتنام بعد حل قضية كمبوديا والمكسيك ونيجيريا - بالإضافة إلى العالم العربي حول مصر بعد تصفية مرحلة الحرب في الظلام المصطنعة ؟

وسوف نعود إلى هذه العناصر - الحركية ذات الفاعلية، على مستويات مختلفة، في الموقف الدولي إذ نراها تلعب دور الفاعل الرئيس - بوصفها «وحدات التحليل والعمل الرئيسة في تشكيل الرؤى المختلفة لتغيير العالم».

الباب الثالث
التحديات والرؤى

11 أزمة العالم أم تغيير العالم؟

صيحة «الأزمة» تتعالى، من قلب عواصم الدول الكبرى، ومن أرض المناطق الصناعية المتقدمة، ومن المجتمعات الاستهلاكية التي لا تعرف ظاهريا أي معنى من معاني الأزمة، اللهم إلا ما تشير إليه معدلات الزيادة المطردة في البطالة، خاصة في أوربا الغربية، غير أن «الأزمة بالمصطلح الفلسفي الدقيق-أي عجز الإنسان، أو المجتمع، عن أن يواجه التعايش مع ظاهرة محددة، دون أن يقتضي هذا التعايش بالضرورة التغلب على جوانبها السالبة- تبدو بعيدة. إن دولاب الإنتاج والاستهلاك، والتبادل، وكذلك انتشار المعرفة والعلم-بواسطة الإعلام و وسائله الحديثة الإلكترونية واسعة الانتشار-مطرد، فضلا عن دوام التأثير على سائر مناطق العالم.

إلا أن هناك ظواهر عديدة تشير إلى أن خللا ما قد اعترى العملية كلها. وقد حاولت مجلة «ذي ايكونوميست» «The Economist» البريطانية، التي تكاد أن تكون أوسع المجلات تأثيرا في العالم الغربي وفي دوائر الاقتصاد على مستوى عالمي أن تقيس مسألة «السعادة» في نهاية عام 1983، وعلى وجه التحديد في العدد الخاص بعيد الميلاد يوم 24 ديسمبر 1983 في ملف لفت الأنظار باسم «النيرفانا

(أي الفردوس) بالأرقام». وقد تناول هذا الملف

دراسة المؤشرات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والصحية، والمناخية، والسياسية، في ثلاث وعشرين دولة في مختلف القارات، ومن مختلف الأحجام والأنظمة: الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا الغربية، وفرنسا، وإنكلترا، وإيطاليا، وكندا، واستراليا، والسويد، وإسبانيا، وسويسرا، والمملكة العربية السعودية ، وإسرائيل، وكينيا، والاتحاد السوفيتي، والمجر، والمكسيك، والبرازيل، وجزر الباهاما، وسنغافورة، والهند، والصين، وسريلانكا. وقد فصلت هذه المؤشرات، داخل كل قطاع، إلى عدد ثان من المؤشرات الفرعية، نحو ثمانية أو تسعة في كل قطاع من الاقتصاد إلى السياسة. ثم قامت بعملية مسح شارك فيها جميع محرري المجلة، دون أن يعرفوا أسماء البلدان، غير انهم اضطروا إلى الاختيار بين القوائم التي بها أسماء المؤشرات، ثم المؤشرات الفرعية، والأرقام، بغية التوصل إلى أعلى مستوى من الموضوعية. وجاء ت الإجابات ملفتة للنظر من حيث أنها دلت دلالة واضحة عل أن الاستقرار والثبات هو الأساس في معظم الاختيارات، دون المبالغة في أية ناحية، وخاصة من حيث الاستهلاك. وقد أشارت الأبواب أيضا إلى أن المؤشرات الاقتصادية، في حد ذاتها، لم تحسم الأمر بأي حال من الأحوال، مع العلم بأن محرري المجلة مزيج من البريطانيين والأمريكيين، أي أنهم ينتمون إلى البلدان الصناعية الأكثر تقدما. ولقد دل مجمل الإجابات بوضوح على أن «نوعية الحياة»، أي ذلك المزيج الدقيق بين استقرار النظام السياسي، وانتشار التعليم والثقافة، والتمتع بالحريات العامة وبحقوق الإنسان، وسهولة التحرك والتعامل والتفاعل مع مختلف الأفراد والمجتمعات تلعب الدور الأول بالنسبة للعامل الإقتصادي، الكمي، الذي كان يرى البعض، ومازال، انه العامل الحاسم في تحديد نوعية المجتمعات، ومن ثم في الاختيارات الاجتماعية والسياسية. كما ان النظرة الشاملة إلى مختلف التحليلات المبنية على هذا الاستفتاء دلت بجلاء على أن مجموعة الدول الغربية (فرنسا، المانيا الغربية، استراليا، ايطاليا، سويسرا، السويد، الولايات المتحدة،انجلترا، كندا، اسبانيا، واليابان) تسبق في تقدمها بكثير القطاع الثاني من الدول-وهذا أمر طبيعي نظرا لنوعية المحررين الذين اشتركوا في هذا الاستفتاء التحليلي.

ومما يسترعي الانتباه في هذا الأمر-وقد سردناه لعرض الاشكالية بشكل محدد-ذلك الشعور بالرضا، أي الشعور بأن الغالبية العظمى من الذين شاركوا في الاستفتاء وتحليله يقبلون النمط السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي السائد في المجتمعات الصناعية المتقدمة. فان كان الأمر كذلك-ومرة أخرى، فان هذا المسح جاء غاية في الدقة-فمن أين اذن تأتي صيحة «الأزمة» ؟ ومن أين الشعارات اليومية وعشرات الآلاف من المقالات والتحليلات الإذاعية، والكتب والمسرحيات والأفلام والشعارات السياسية التي تتكالب، يوما بعد يوم، على إشعار الجماهير الواسعة في العالم الغربي المتقدم، وبالتبعية في العالم أجمع من حيث سيطرة الغرب على وسائل الاعلام، بأنه ثمت «أزمة عالمية» ؟

لقد عرضنا، خلال هذا البحث، مرارا ومن زوايا مختلفة، إلى موضوع إشكالية «الأزمة»، أو على الأقل إشكالية الشعور بالأزمة. ومن الهام، قبل الانتقال إلى دراسة الرؤى المختلفة لتغيير العالم، أن نلخص هذا التحليل المقتضب عبر مراحله الثلاث.

أ- المرحلة الأولى، التقليدية، هي التي اقترن فيها الشعور-بالأزمة بطبيعة هذه الأزمة التقليدية، أي بطبيعتها الاقتصادية. وكان ذلك ابتداء من الأزمة العالمية الكبرى عام 1929-1932.

ثم جاء تباطؤ معدل نمو اقتصاديات الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة في غرب أوربا، أزمة عالمية جديدة، أو تباطؤ في معدل نمو الاقتصاديات المتقدمة. والشيء الغريب أن التصايح بوجود الأزمة، وبحدوث أزمة عالمية جديدة، صدر عن عواصم أوربا الغربية، بعد أن اضطرت إلى دفع نسبة أعلى بكثير من ذي قبل لتغطية استيراد البترول، بينما استمرت الولايات المتحدة في جو لا يتسم بالتأزم الجذري حتى جاءت رئاسة ريجان عام 1981 لتؤكد أن الولايات المتحدة على فرض أولويتها المطلقة على عموم القطاع الاقتصادي وكذلك الاستراتيجية السياسية الغربية، بل والعالم، مستغلة في ذلك إمكاناتها الطبيعية وطاقاتها الكامنة الهائلة، وإن طرح إشكالية الأزمة بالمعنى التقليدي، الاقتصادي، بعد الحرب العالمية وإعادة بناء أوربا الغربية، استغرق وقتا طويلا نسبيا، هذا بالإضافة إلى أن إشكالية الأزمة لم تطرح إلا بالمعنى الاقتصادي منذ 1929. وهكذا يمكن أن نقول أن الإشكالية

التقليدية للأزمة، أي الإشكالية الاقتصادية، استمرت من 1929 إلى 1973.

ب- ثم جاء المستوى الثاني لطرح هذه الإشكالية، وهو المستوى السياسي وقد اقتضى هذا الطرح الثاني القيام بإقناع دائرة واسعة في مجالات السياسة والإعلام والرأي العام بأن العامل الاقتصادي، وحده، لا يكفي. فهذه مثلا اليابان وقد فاقت جميع معدلات النمو الصناعي والفاعلية الاقتصادية، برغم انعدام الموارد الطبيعية والطاقة على أرضها، ورغم ضربها بالقنابل الذرية في 1945. وهذه الصين، ربع المعمورة، وقد استطاعت أن تتماسك، بعد ثورة وحروب تحريرية دامت نصف قرن، على أنقاض التخلف المتراكم منذ القرن السادس عشر، ثم واجهت دمار

«الثورة الثقافية»، ورغم هذا، عملت بجرأة وشجاعة على تعديل دفة السياسة الاقتصادية منذ 1978 حتى تحديد المسار الاقتصادي الجديد في نهاية 1984 ثم كانت هناك ظواهر أخرى، متناقضة، من طراز آخر. إن تراكم ديون دول أمريكا اللاتينية الكبيرة لم يؤد بها إلى طريق الإفلاس ولا الانهيار، بل إنه شجع على التطور نحو الديمقراطية، خاصة في الأرجنتين والبرازيل، وتأكدت معالم هذه الديمقراطية في المكسيك وفنزويلا مثلا. من أين إذن عدم التناسق هذا، بين العامل الاقتصادي والظاهرة الاقتصادية العامة؟ هكذا، وفي هذا الجو، نشأ المفهوم السياسي للأزمة: فالعوامل الاقتصادية-الاجتماعية الداخلية، رغم أولويتها، لا تحسم الأمر وإنما المقام الأول للإرادة أي للقرار السياسي. وقد أدى هذا التحول من التحليل الاقتصادي إلى التحليل السياسي إلى أن اتجهت الأنظار إلى معالجة تفاقم الصدام العالمي، وتصعيد التوتر إلى مستوى الحرب النووية التي يمكن أن تفني البشرية، على المستوى السياسي في المقام الأول. وذلك لأن القرار السياسي هو الذي دفع بالولايات المتحدة إلى التحدي النووي، مما اضطر الاتحاد السوفيتي إلى مواجهتها، ثم مواكبتها فضلا عن انه هو الذي أعاد الحرب الباردة الجديدة إلى الوجود في عهد رئاسة ريجان. كما انه هو الذي دفع بالدولتين العظميين إلى السعي نحو إيجاد السبل والمسالك التي قد تؤدي إلى وضع حد لذلك التسابق القاتل نحو الهاوية. أي أن الأزمة العالمية قائمة. ولكنها في المقام الأول أزمة المعقولية السياسية. أي منطق التعاون بين الدول العظمى والكبرى. أو هكذا بدا الأمر للمحللين في هذه

المرحلة الثانية لتناول إشكالية الأزمة، مرحلة التناول السياسي-مرحلة أولوية ما هو سياسي بين 1973 وبداية الثمانينات.

جـ- ثم تراكمت أحداث من نوع جديد، حيث وجدت طريقها إلى اتجاهات وقطاعات متناقضة، الثورة الإيرانية وانهيار دولة التحديث المتغرب. وتشتت الصف العربي بعد كامب ديفيد، وتصاعد الأصولية الدينية في قطاعات واسعة من العالم، جنبا إلى جنب مع تساؤلات من نوع جديد، في الهند والعالم الكاثوليكي، والفكر السياسي الأمريكي حول ريجان، ولاهوت التحرير في أمريكا الوسطى والجنوبية، والعود إلى كونفشيوس في الصين، فضلا عن الأصولية الإسلامية في الدائرة الإسلامية الآسيوية-الإفريقية.. ..الخ. تلك ظواهر جديدة لم تكن في حسبان التحليل الاقتصادي، إذ أنها من طراز يبدو وكأنه لا يمت إلى «التنمية» و«الأزمة». ثم تفجرت المجاعة في أفريقيا، بشكل مروع. وبدأت تتبدى صور غريبة حقا للعالم: تراكم الثروات والبذخ، وتزايد الاستهلاك باطراد، في جو يمتزج بموت الملايين، وظهور نزعات قيل أنها انتهت، ولا عودة إليها. وعادت قطاعات واسعة متنوعة، متباينة في الظاهر، تطرح التساؤلات الفلسفية الرئيسة. وعاد الإيمان بشكل قوي، وجها لوجه مع انتشار الفكر العدمي والتفسخ الخلقي وتفكيك عرى المؤسسات الاجتماعية والإنسانية الثابتة في القطاعات المتقدمة من المجتمعات الصناعية. فهذا الخليط الغريب ينبئ بظهور موجة غير مرتقبة: أهي بداية انحدار، أم بداية حياة وعالم جديد ؟ أهي

«أزمة» من نوع جديد ؟ أم هي ظاهرة جدلية مركبة تتعدى مستوى «الأزمة»؟

كان هذا هو الجو، ولإيكال. ومن قلبه بدت عملية إعادة طرح المسألة، إعادة صياغة الإشكالية: ماذا لو لم تكن هذه التناقضات تعبيرا عن «أزمة» ؟ ماذا لو كانت بمثابة الصب المصهر المتموج لبركان بدأ يتفجر في أعماق العالم، منذرا بنهاية ومبشرا ببداية، بداية تنطلق من نهاية-أي، في كلمة، عملية انقلاب شامل، يمكن التعرف عليها وتعريفها بأنها «تغييرا»ابتداء من شمولها، وتشابك عناصرها، وتفاقم تناقضاتها، وارتفاع معدلات سرعة التحرك بشكل غير مخطط. ماذا لو كانت «الأزمة» هي في واقع الأمر، عملية «تغيير العالم» ؟

لو كان الأمر كذلك، فلا غرابة في شمول الظاهرة وتشابكها وترابطها الداخلي العضوي رغم التناقضات، أو من خلال هذه التناقضات على وجه التحديد. فالأزمة ليست اقتصادية، ولا سياسية في المقام الأول. ولكنها أزمة شاملة، أي أزمة حضارية، أزمة النمط الحضاري المهيمن منذ القرن الخامس عشر، وقد بدأت أنماط ومشاريع حضارية أخرى تتكون، بشكل أولي، في الدوائر التي قيل إنها هامشية حتى الآن، وربما شاءت الظروف أن تتقدم الصفوف على الأقل في التعبير عن التحدي، وطرح التساؤلات، والإشارة إلى ضرورة إيجاد حلول أو أجوبة بديلة لتلك التي قدمها المشروع الحضاري المهيمن منذ القرن الخامس عشر، أي المشروع الحضاري الغربي الأحادي البعد، الذي وحد العالم. نعم، وربما بلغ الآن حد التأزم.

كان ذلك بمثابة انتقال متعجل، من الطرح الاقتصادي، إلى الطرح السياسي، ثم أخيرا إلى الطرح العام، الحضاري، لما تبدى أولا أنه أزمة، وهو في واقع الأمر عملية تغيير العالم. لقد تراكمت مظاهر الأزمة الاقتصادية، أو بالأحرى تأزم عملية التطور الاقتصادي، في المجتمعات المتقدمة، متخذة صورة التباطؤ واتخذت في المجتمعات النامية صورة أشد قسوة بدءا من الديون، والمجاعة، وازدياد هوة التفاوت بين مستواها العام ومستوى الدول المتقدمة المهيمنة. واشتدت أيضا وتنوعت مظاهر الأزمة السياسية، خاصة في مستوى العلاقات الدولية، بفضل التهديد النووي المغاير لكافة نوعيات التهديدات التي عرفتها الإنسانية حتى الآن. وتشابك البعدان الاقتصادي والسياسي مع البعد الحضاري في كافة المجتمعات، بحيث اتخذت الصورة العامة إطارا لا اتساق فيه يتحدى التحليل المنطقي التقليدي، ويستحسن أصحاب الشأن في المراكز الرئيسة لحركة العالم السعي إلى محاولة إدراك حقيقة الأمر، لا بقصد حل الإشكالية، وإنما على أقل تقدير بهدف فهم نوعية وطبيعة تراكم وتشابك الإشكاليات. ومن هنا بدأ العمل لصياغة رؤى للعملية الجارية الفريدة، من نوعها في تاريخ الإنسانية. ومن هنا أصبح لزاما علينا أن نعرض لها لنتبين مسارات المستقبل المطروح الآن أمام العمل الإنساني الواعي الناضج والملتزم أيضا بتخطي السلبيات، دون تفجير معاني الحياة الإنسانية، إيجابا وسلبا، في كافة قطاعات المعمورة.

12 الرؤية الأولى: هيمنة المركز الواحد

1 - لا زال نظام يالتا الثنائي هو الإطار الذي تتحرك في داخله القوى السياسية، قوى المحافظة، وقوى التغيير والتجديد ولكن الأمر لم يعد، كما رأينا، على النسق التقليدي الذي تحدد في يالتا.

لا شك أن هناك قوتين عظميين، لهما التأثير الأكبر في تنظيم أمور العالم، وتكييف الدوائر الممكنة لحركات التغيير والتطوير في كل مكان، ولو بدرجات متفاوتة. كما أنه لا ريب في أن الامتداد القاري لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وامتلاك كل منهما لشبكات الاتصال البعيدة المدى، والقوى الإستراتيجية الضاربة. وفوق هذا وذاك التهديد النووي يمكن كلا منهما من نوعيات من العمل، والتأثير، والفاعلية، مما يضطر كل دولة إلى أن تحسب حسابها على الأقل بنفس القدر الذي تضع في حسابها-أولا-مصالحها الذاتية، وقواها الذاتية الكامنة والعاملة معا. فماذا حدث إذن كي ينتشر شعور متزايد بأن ثمة تغيرا في نظام يالتا، ولم يأت ذلك من تهديد مكانة

الدولتين العظميين، وإنما، وربما في المقام الأول، من علاقة كل منها بالأخرى.

لقد رأينا المرة تلو المرة كيف أن العامل الاقتصادي، وبالتالي المناخ الاقتصادي، والنزعة الاقتصادية، كل ذلك ضاعف من فاعلية العامل الاقتصادي في تطور السياسة العالمية منذ الأزمة الاقتصادية الكبرى، وخاصة منذ يالتا. أي أن وضع عامل الاقتصاد في مقام الصدارة في كلا المعسكرين-كان لا بد وأن يؤثر على مجرى التطور الواقعي للسياسة التي سوف ينتهجها كل منهما، بقيادة الدولتين العظميين. وبمعنى آخر: إذا كان المشروع هو اطراد تطبيق المشروع الحضاري الغربي، القائم على الإنتاج دون حدود، والاستهلاك دون حدود، والتمتع بلا قيود، ما دام أن الإنسان مالك للطبيعة وسيدها بواسطة العلم والتكنولوجيا، فكان من الطبيعي أن يصبح الحد الأوحد لهذه النزعة العارمة هو حد، أو حدود، السوق العالمية. إن دراسة مؤشرات التقدم الاقتصادي في كافة قطاعات الإنتاج والتبادل والاستهلاك في الدول المتقدمة منذ عام 1945 يؤكد بشكل واضح أن هذا النمو المطرد كان هو الطابع الشامل الأعم في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، وفي عدد هام من الدول الكبيرة والوسطى النامية وفي المعسكر الآخر، أي مجموعة الدول الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي، ساد نفس الجو، وإن كان ذلك بصيغة أخرى، ألا هي اللحاق بمستوى معيشة الولايات المتحدة، وكان في هذا اللحاق هدف الأهداف والتحدي الأكبر للمشروع الحضاري الاشتراكي الجديد حسبما حددته القيادة السوفيتية بعد الحرب العالمية. وهنا أيضا تدل دراسة مؤشرات النمو في هذه المجموعة الاشتراكية على أنه تقدم بخطا هائلة حقيقية بعد إقامة النظم الاشتراكية، برغم الدمار الذي أحدثته الحرب العالمية، خاصة في الجزء الأوربي من الاتحاد السوفيتي. وقد عملت القيادة السياسية في هذه المجموعة، وخاصة في الاتحاد السوفيتي، على ضغط الإنفاق الاستهلاكي، أي الإنفاق المتعلق بمستوى معيشة الجماهير الشعبية الواسعة-إلى درجة كافية بحيث تستطيع، في آن واحد أن تلحق بمستوى التسلح الأمريكي والغربي لحلف الأطلنطي من ناحية، أو لكي تحقق تقدما كبيرا في الصناعات الثقيلة التي هي أساس التسليح الإستراتيجي المتقدم من ناحية أخرى. ومن هنا كانت مؤشرات التقدم الاقتصادي في قطاع الصناعات الثقيلة بالغة الأهمية، بحيث أصبح

الاتحاد السوفيتي ثاني قوة اقتصادية في العالم-من حيث الإنتاج، لا من حيث توزيع ثمار هذا الإنتاج بمعدل كاف على الجماهير الواسعة من الشعب للأسباب التي ذكرناها آنفا.

وكان لا بد لهذا المنطق الاقتصادي الشامل لكلا المعسكرين-رغم التباين الكبير في النظم الاجتماعية وفي الإيديولوجية-كان لا بد له أن يقود إلى نتيجة حتمية ألا وهي تكريس الواقع التاريخي. وهذا الواقع التاريخي، كما بيناه، قائم على أساس «فائض القيمة التاريخي» الذي انتقل مركزه بعد الحرب العالمية الأخيرة من أوروبا إلى أمريكا الشمالية وخاصة الولايات المتحدة. وبالتالي فإن تسيير الأمور على أساس منطق المشروع الحضاري الغربي، الذي تحكمه السوق العالمية، كان لا بد وأن يمكن الولايات المتحدة من تحقيق إنجازات أوسع، وبشكل أسهل بكثير، نظرا للتراكم التاريخي الذي أصبحت مالكة له بوصفها الوريث الشرعي لأولوية أوروبا التي أنقذتها الولايات المتحدة من الخراب الذي عمها بعد الحرب العالمية بفضل مشروع مارشال، ثم جندتها في حلف الأطلنطي بقيادتها السياسية والإستراتيجية والفكرية، رغم مظاهر عديدة من محاولة الاستقلال الذاتي، خاصة في فرنسا في عهد الجنرال ديجول، وابتداء من سعي الدولتين الألمانيتين إلى التحاور في اتجاه التواجد القومي الموحد في مستقبل غير مرصود.

وقد ضاعف من هذا التقدم الملحوظ الذي أحرزته الولايات المتحدة في الثلاثين سنة الماضية أنها ظلت بمنأى عن دمار الحروب، حتى تلك التي شنتها لكسر شوكة حركات التحرير، وخاصة في فيتنام. فالقارة الأمريكية ترسانة تكاد لا تفنى من المحاصيل الطبيعية والثروات المعدنية وموارد الطاقة، واستطاعت بفضل الأمن وراء ستار المحيطين الأطلنطي والهادي أن تجمع في مصارفها وشركاتها المالية تدريجيا قدرا هاما من رؤوس الأموال الغربية، والعالمية، وبعد حرب أكتوبر 1973 جمعت موارد البترول العربي والإيراني. لقد أثرت حرب أكتوبر 73، واستعمال سلاح البترول في المرحلة الأولى، تأثيرا بالغا في اقتصاديات دول أوروبا الغربية الرأسمالية، واليابان، ولكنها لم تؤثر من قريب أو بعيد على الاقتصاد الأمريكي، بل إنها دعمته دعما هائلا، بفضل الاستراتيجية الحضارية المضادة التي قادها الغرب حول الولايات المتحدة لاستنزاف الطاقة العربية واستهواء القسط

الأهم من موارد البترول العربي والإيراني الدولارية إلى البنوك والشركات المالية الأمريكية-بحيث أصبحت الولايات المتحدة، وهي من أكبر منتجي البترول في العالم، هي المهيمنة أيضا على معظم ناتج الثروة البترولية العربية والإيرانية. ومن هنا كان النهج الأمريكي لإخضاع أوروبا الغربية أكثر فأكثر لقيادتها ورغبتها. ومن هنا كانت قدرة الولايات المتحدة على صد تقدم حركات وحروب التحرير والثورة الاجتماعية في أجزاء هامة من العالم، خاصة في القارة الإفريقية: ومن هنا أيضا كان التحدي الأمريكي للمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي: فأين النمط الحضاري البديل الذي يستطيع أن يستهوي، حقيقة، الجماهير الواسعة التي تعددت على شعار أولوية الاقتصاد، وضرورة اللحاق بمستوى معيشة الولايات المتحدة على وجه التخصيص والغربي الرأسمالي المتقدم بوجه عام.

وكان لابد لهذه العوامل المتشابكة، في حركة يزداد إطراد نموها ومعدل تحركها باستمرار، كان لا بد أن يحدث أثرا ملحوظا على ميزان القوى بين الدولتين العظميين، أي أن يشكل عمليا إعادة صياغة لنظام الهيمنة الثنائية، التي ظلت بطبيعة الأمر قائمة في المجال الاستراتيجي النووي، ولكنها اتخذت شكلا مغايرا في المجالات الأخرى. ولعل الرمز الواضح لهذا التغير يتمثل في تلك المحاولة الشرسة المتصلة التي بدأت منذ 1984 بهدف تغيير مؤسسات الحياة الدولية، أي المؤسسات التي تتكون منها الأمم المتحدة. ولم يكن الانسحاب الأمريكي من هيئة اليونسكو إلا أكثر هذه العمليات وضوحا، وقد أثرت هذه الحملة تأثيرها الواضح على عدد هام من المؤسسات الدولية النابعة من الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، وكأن الولايات المتحدة تؤكد بهذا التصرف أنها لا تؤمن بنظام الأمم المتحدة القائم على المسئولية الجماعية لأسرة الأمم دون تمييز بين كبيرها وصغيرها من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن ميزان القرار السياسي بيد عدد من الدول الكبرى، وعلى رأسها الدولتان العظميان. ومرة أخرى فإن الولايات المتحدة لم تتنصل من البعد الإستراتيجي-الحربي لثنائية القيادة العالمية التي تشارك فيها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وذلك نظرا لواقع الأمر، وخطورة التحدي المباشر، وأهوال الحرب الإستراتيجية، وثورة الضمير العالمي ضد الخطر النووي. والحق أن دراسة تحول الرأي العام الأمريكي وخاصة

الشباب، خلال السنوات الخمس الأخيرة يمثل ضرورة قصوى، ويقدم مؤشرا هاما، بالنسبة لتفهم هذا التطور الخطير. إن الحرب الباردة الجديدة التي اختطها الرئيس ريجان منذ توليه الرئاسة الأولى، وأكدها أثناء حملته الانتخابية التي قادت إلى انتصاره مرة ثانية في نهاية 1984، بينت بوضوح أن الطبقة السياسية، والجماهير الواسعة الأمريكية تؤمن بشكل أساسي بما يمكن أن نطلق عليه «منطق أولوية الاقتصاد:< فإذا كانت بلادهم هي دون جدال أكبر قوة اقتصادية، من الناحية الكمية حتى الآن، فإن من حقها أيضا أن تمارس دورا متفردا في الحياة العالمية، أي أن تتفرد بمزايا وحقوق وصلاحيات في التصرف والمبادرة لا تشاركها فيها أية دولة أخرى. فهذا مثلا الشباب المتمرد لجيل فيتنام في الجامعات الأمريكية، الذي أرادوا له أن يكون الرائد لشباب العالم، وخاصة، شباب الشرق والقارات الثلاث، من حيث الثورية، والطليعية، والريادة التقدمية، أي من حيث أنه يمثل المستقبل المرموق. إن هذا الشباب هو، حسب سجل التقارير الواردة من الولايات المتحدة، القوة الرئيسة التي مكنت الرئيس ريجان من الظفر برئاسة بلاده للمرة الثانية، وقد تحول هذا الجيل في غالبيته العظمى إلى المحافظة، والاعتزاز بالزعامة الأمريكية، والتنديد بكل من يرفض هذه الزعامة، بل وتدفقا تدفقا إلى أجهزة الدولة الأمريكية التي رحبت بهذا الجيل الجديد الذي أراد أن يعوض عن أخطائه السابقة بوضع كفاءاته العلمية وطاقاته الفكرية العالية في خدمة نفس الجهاز الذي كان يندد به بالأمس باسم معاداة الإمبريالية... ماذا تعني هذه الظاهرة ؟ إن تدفق شباب أمريكا الرافض، تحت ألوية الحرب الباردة، والزعامة الأمريكية للعالم، حول شخصية الرئيس ريجان، يعني بشكل واضح، أن «منطق أولوية الاقتصاد»، منطق السوق العالمية، قد أكد وجوده الموضوعي، رغم الشعارات، والمشاعر، وأيضا رغم التحليلات والطروح الإيديولوجية لليسار الذي قيل حينا إنه يسار جديد، ربما لأنه رفع شعارات ثورية لفظية في نفس الوقت الذي ندد فيه-بعنف وشراسة-بإنجازات الدول الاشتراكية على تنوعها. ولكن هذه الظاهرة الهامة تؤكد بشكل واضح أن نظام المساواة الشكلية بين الدولتين العظميين في كافة المجالات، عدا المجال الإستراتيجي، أمر لم يعد واردا في واقع الحياة الدولية. هناك تقدم ملحوظ من الناحية الاقتصادية-وابتداء،

مرة أخرى، من «منطق أولوية الاقتصاد»-أثر تأثيرا كبيرا في صورة العلاقات الدولية كما يفهمها ويمارسها الجيل الجديد، بل أيضا الطبقة السياسية، في أجزاء واسعة من العالم، أمر لم يكن في الحسبان في مرحلة1945-1973، ولكنه أصبح واقعا لا بد من حسابه بشكل واقعي دقيق، دون مبالغة ولا مواربة.

2 - وماذا إذن لو اتجهت الولايات المتحدة إلى رؤية يمثلها رئيسها الحالي، ألا وهي هيمنة المركز الواحد ؟

«الحلم الأمريكي» رسالة الإنسان الجديد، بعد أن غادر المهاجرون أوروبا الغربية، ثم قرروا فصم عرى الروابط الثقافية والسياسية التي كانت تربط بينهم وبين إنجلترا غير أن الحلم الأمريكي يأتي هذه المرة، على مستوى جديد، ومن خلال أولوية الاقتصاد، والتأثير المهيمن على السوق العالمية. إطار جديد لمفهوم «عالمية العالم»، من الحلم إلى الواقع.

بل هناك العديد من الأصوات بدأت ترتفع في الغرب الأوروبي، وفي الولايات المتحدة، تؤكد أن هذه العملية تمثل المضمون الجديد لـ «تغيير العالم». نعم، إن تغيير العالم في نظر دعاة الهيمنة الأمريكية، هيمنة المركز الواحد، لا يكمن في السعي لإقامة نظام عالمي أكثر عدلا ومساواة، وأنظمة من الإنتاج وتوزيع المنتجات والمحاصيل، أكثر إنسانية وأكثر حرصا على سعادة الجماهير الواسعة في مختلف القارات. إن «تغيير العالم» يعني من وجهة النظر هذه، إلغاء النظام العالمي غير الواقعي. وهذا النظام غير الواقعي هو الذي يفترض أن مجموعة «الدول الوطنية»، وهي الوحدات التي تنتظم فيها حياة المجتمعات البشرية، تشكل مجموعة من الوحدات المتساوية من حيث القانون الدولي، أي من حيث الحقوق والواجبات حسب ميثاق الأمم المتحدة، وهو الوريث التاريخي لإعلان حقوق الإنسان. إن هذا النظام العالمي غير واقعي، لأنه تنكر لأولوية الاقتصاد التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى من حيث الإنتاج والاستهلاك والتبادل. لا بد إذن من إعادة النظر في هذا النظام. لا بد إذن من «تغيير النظام العالمي» حتى مع الافتراض أن التوازن الإستراتيجي النووي يضطر دعاة هيمنة المركز الواحد، أي هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى التحرك بحرص من حيث السيطرة الميدانية على المناطق والدول التي يرونها لازمة

لأمنهم وتوسعهم وتراثهم.

إن هذه الرؤية، التي تبدو لمعظم العقلاء خارج دولة الهيمنة المركزية الواحدة، غريبة وغير معقولة، تتفق كما قلنا في الأساس مع فكرة «أولوية الاقتصاد»، أي التحكم في السوق العالمية بشكل أكثر فعالية من أي مركز آخر وهي أيضا تتفق مع الجو السائد في الفكر الاجتماعي والسياسي-وهو المحرك لمناهج ومذاهب معظم مدارس العلوم الاجتماعية والإنسانية في عصرنا-ألا وهو فكر «الحصر النمطي». فما دام العالم واحدا، ابتدأ من انتشار فكر «عالمية العالم» وانتشار الوعي بهذه «العالمية»، فلا بد من ترجمة هذه العالمية إلى فلسفة عامة. من هنا كان الانتقال الذي لم يدركه الفكر النقدي بوضوح حتى الآن، من تصور «العالمية»، وهو التصور الذي ساد أوربا الغربية في عصر الثورات والتنوير، إلى تصور «الدولية» أو «الأممية»الذي نظر إلى وحدة العالم من خلال انتشار ثورات العدالة الاجتماعية والإشتراكية في مطلع هذا القرن، حتى بلغ الأمر، منذ الستينات، إلى حد إحلال تصور «الشمولية» أو «العالمية الشمولية».

نعم، العالم واحد. نعم فقد وحد العلم والتكنولوجيا بين مختلف أنحاء العالم. وفوق هذا وذاك، فرضت أولوية الاقتصاد سيطرتها على كافة أنحاء المعمورة، وأصبحت السوق العالمية حقيقة واقعة، حتى لو أرادت المجموعة السوفيتية من ناحية، والصين من ناحية أخرى، وبطرق مختلفة، الإبقاء على دائرة استقلال واسعة لتحركها الاقتصادي الذاتي. هذه-في نظر دعاة «الشمولية العالمية»-لا يمكن أن تقف في وجه الواقع الجديد، لقد أصبح العالم وحدة واحدة، من خلال السوق. وهذه السوق تسودها قوى متعددة، ولكن مركزها الذي لا جدال فيه، وهو مركزها الأقوى والأكثر نفوذا إنما يتمثل في مركز الاقتصاد الأمريكي. ومن ثم، كان لا بد أن يعمل هذا المركز من خلال الدولة-وفي المقام الأول من خلال الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات، والمصارف والشركات المالية الضخمة التي تحيط بها وتساندها-على ترتيب أمر مختلف «الوحدات» أي الدول الوطنية، التي لا تكون وحدات ذات حقوق متشابهة، إن لم نقل متساوية وإنما وحدات لتنظيم عملية نفاذ الهيمنة المالية والتكنولوجية الأمريكية للسيطرة الكاملة على موارد العالم، وأسواقه المحلية وإمكاناته البشرية، وطاقاته الميدانية بشكل مرتب-ما دامت

هذه ا الوحدات «قائمة» ولكنها قائمة في نظر المركز باعتباره وحدات تقدم عددا من التسهيلات الإدارية والتنظيمية، وبوصفها مجموعات اجتماعية مستعدة كل الاستعداد لتقديم الخدمات وتوصيل الخبرة والمعلومات ومسح الأرضية الميدانية بحيث تستطيع الشركات المتعددة الجنسيات، حول دولة الهيمنة المركزية الواحدة، أن ترتب الأمور على أعلى مستوى من الدقة والإتقان العملي.

ومن خلال هذه العملية الكبرى يتشكل نظام عالمي «جديد»، أي نظام هيمنة المركز الواحد، وهناك نمط سائد واحد يقدمه هذا المركز. ومن حوله «وحدات» هي الدول الوطنية على اختلاف أنظمتها، عليها إن أرادت أن تستمر في ركب التنمية أن تتمثل بمعاني النمط السائد، وهي عملية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا انزوت خصوصية المجتمعات، والقوميات، والثقافات والحضارات لتحل محلها عملية التقليد، ليس فقط بنقل العلم والتكنولوجيا، ولا حتى بنقل المعرفة-وهي كلها عمليات مشروعة لها جوانبها الإيجابية المؤكدة، وكذا سلبياتها-وإنما المسألة في الأساس هي بطبع المجتمع الوطني بالطابع الخارجي، أي بطابع مجتمع دولة الهيمنة المركزية الواحدة. إنه الحصر النمطي، بكل معاني هذه الكلمة. بدايته التنكر للذات الوطنية، ونهايته القضاء على استقلال الأوطان، وحرية الشعوب، وإمكان تحقيق تقدم إنساني عادل، متنوع النواحي والمعاني والمسالك والطروح، نحو عالم يقترب من المعاني السامية التي حركت الإنسانية، في كافة إطاراتها ودوائرها الحضارية والثقافية، عبر العصور.

3 - وكان طبيعيا أن تنتشر رؤية «هيمنة المركز الواحد». وكان طبيعيا أيضا أن تثير هذه الرؤية ردود فعل مضادة، وبدأت تلعب اليوم دورا هاما، متزايدا، في مواجهة آثار هذه الرؤية الأحادية.

3- ا : المعسكر الغربي أولا. كان المفروض أن تأتمر الدول الغربية ذات النظام الرأسمالي، والمنظمة في الأساس داخل إطاري حلف الأطلنطي العسكري والسياسي، بإمرة القيادة المركزية الأمريكية. وقد ظل الأمر على هذا النحو تقريبا، حتى بداية عهد الرئيس ريجان الجديد الذي دفع إلى حرب باردة ثانية أوشكت أن تقود العالم إلى الهاوية النووية. كان المنطق السائد بين الدول الغربية الموالية لأمريكا قبل هذه الفترة هو منطلق «الدفاع»

عن مكانتها وصدارتها في الإفادة من فائض القيمة التاريخي، في وجه ما قيل إنه مخطط للغزو والسيطرة السوفيتية على الترسانة الصناعية والاقتصادية والاستهلاكية في أوروبا الغربية، خاصة بعد تحرك الاتحاد السوفيتي السياسي-العسكري في المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولندا، ورغم تمسك القيادة السوفيتية بسياسة «الوفاق». ثم جاءت سياسة الهجوم الشامل بقيادة ريجان. ولم يكن الخطر الأوحد هو خطر المواجهة مع القوة السوفيتية. ولكن دول أوروبا الغربية استشعرت أن القيادة الأمريكية لم تعد تحسب حساب الحساسيات والمصالح الواقعية لحلفائها في أوروبا الغربية. إن صعود الدولار المطرد أحدث ضغطا متزايدا، يوما بعد يوم، ضاعف من هول البطالة في دول أوروبا الغربية-وقد بلغت نسبتها 12 ٪ من القوة العاملة في مطلع 1985- كما أثر على جهود حكوماتها في الحد من زيادة الأسعار والتضخم في الداخل. وفوق هذا وذاك، بدأت الطبقات الحاكمة في أوروبا الغربية تشعر أن مجال تحركها الذاتي محدود حتى في داخل أرضها، وليس فقط على المستوى العالمي: إن أصحاب القرار الأمريكي، وحدهم، هم الذين يحددون نوعية ومستوى المناورات الحربية في غرب أوروبا، وهم الذين يحركون وحدات أساطيلهم المسلحة نوويا على شواطئ أوروبا في المحيط الهادي والبحر الأبيض المتوسط، وهم الذين يفرضون فرضا على عدد كبير من دول حلف الأطلنطي في أوروبا إقامة قواعد الصواريخ النووية المتجهة إلى الاتحاد السوفييتي، رغم سخط الرأي العام الأوربي الذي اقترن أحيانا بمعارضة مرحلية للحكومات المعنية. وفي كلمة: سببت الحملة الجديدة بقيادة ريجان ارتباكا متزايدا في الاقتصاد، وفي الأمن الحربي، لدول أوروبا الغربية الحليفة التي كانت تتحرك حتى 1981 في إطار دفاعي، وهي معتقدة في قرارة نفسها أن المواجهة الحربية مع الاتحاد السوفيتي أمر غير قائم.

وهكذا بدأ العد التنازلي. ففي شمال أوروبا، أي في الدول الإسكندنافية، ظهرت نزعة متزايدة إلى الحياد تحت شعار نزع السلاح النووي من المنطقة. وفي جنوب شرق أوروبا، أي في اليونان وإلى حد ما في تركيا، تفاقمت المنازعات خاصة على أساس العلاقات الموضوعية القائمة مع دول شرق أوروبا الاشتراكية والضغط عبر الحدود السوفيتية، وهنا أيضا بدأت فكرة

نزع السلاح عن حوض البحر الأبيض المتوسط، وفي إسبانيا اقترنت عملية الموافقة على الانضمام إلى حلف الأطلنطي باشتراط قبول أسبانيا والبرتغال في السوق الأوروبية المشتركة المتجددة. لقد تسابقت حكومة إنجلترا المحافظة وكافة الحكومات الاشتراكية أو الاشتراكية الديمقراطية-باستثناء اليونان، التي لها إشكالياتها الخاصة التي تماثل دول «العالم الثالث» في إطار حوض البحر الأبيض المتوسط-إلى إسترضاء القيادة الأمريكية بشكل ملحوظ. وفي هذا الجو الغريب، المتقلب، برزت المشكلة الرئيسية في القارة الأوروبية، ألا وهي مشكلة الأمة الألمانية. فقد سبقت ألمانيا الغربية، بقيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي على أيدي برانت وشميت، جميع دول أوروبا في فتح جسور التعاون مع الاتحاد السوفيتي تحت شعار الأوست بوليتيك ostpolitik (السياسة الشرقية) منذ الستينيات. ثم جاء الحزب الديمقراطي المسيحي إلى الحكم في ألمانيا الغربية، وأصبح المنادي الأول بالتقارب مع النصف الشرقي الاشتراكي، من ألمانيا، أي مع الجمهورية الديمقراطية الألمانية بزعامة هونيكير. وكانت المناسبة هي الاحتفال بذكرى مارتن لوثر مؤسس الكنيسة الوطنية البروتستانتية في ألمانيا في القرن السادس عشر، وهو أيضا الصانع البارع للصياغة الحديثة للغة الألمانية. وقد اجتمعت الألمانيتان بشكل متزايد في سلسلة متصلة من اللقاءات، والتسهيلات، والمبادلات التجارية والصناعية، وتفهم القضايا المتبادلة، وإعلان أن الأمر الواقع شيء وحقائق التاريخ الماضي والمستقبلي-أي وحدة الأمة الألمانية، شيء آخر، يمت إلى المبادئ. وبلغ الأمر حدا أصبح فيه المتندرون بل والمعلقون الرسميون، يقولون إن كلا من الدولتين الألمانيتين لا تنتميان إلى أي معسكر، وإنما إلى منطقة وسطية هي المنطقة الألمانية. ولقد تمثل المحرك الأساسي لهذه الظاهرة العملاقة-إذ أن الدولتين الألمانيتين تمثلان القوة الاقتصادية الكبرى والأكثر وزنا بمراحل في القارة الأوروبية بعد الاتحاد السوفييتي وقبل جميع الدول الأوروبية الغربية الأخرى-في ظهور خطر الحرب العالمية الثالثة، مرة أخرى، بفضل الاستفزاز الأمريكي. إن مثل هذه الحرب تعني في المقام الأول القضاء على معالم الحياة والحضارة والتقدم في كلتا الدولتين الألمانيتين اللتين أصبحتا الدولتين المعنيتين أولا وقبل كل شيء بوقف هذا التيار الجديد، أي بالعودة إلى سياسة الوفاق. وأخيرا وليس آخرا، فإن

المؤسسات الصناعية والتكنولوجية في أوروبا الغربية استمرت في تصدير مختلف أنواع المنتجات التكنولوجية المتقدمة إلى الدول الاشتراكية حول الاتحاد السوفييتي، وذلك عبر الوسطاء من دول محايدة، رغم تجديد الحصار الأمريكي على هذا لنوع من التكنولوجيا المتقدمة.

هل هي هيمنة المركز الواحد ؟ أم هيمنة المركز الأقوى على معسكره، وتزايد نفوذه الهجومي على القطاعات الأخرى ؟

3- 2: أما الدائرة الثانية للتحرك الأمريكي-دائرة المحيط الهادي في حلف مع اليابان وتفاهم واقعي تتخلله الأزمات مع الصين-فقد حدث فيها أيضا تطور ملفت للأنظار. ذلك أن اليابان وخاصة بقيادة رئيس الوزراء ناكاسوني، صاحب السياسة القومية ذات الشعبية الواسعة في بلاده رغم معارضة الحزب الحاكم الذي يرأسه، اتجهت إلى أن تؤكد معاني التحالف مع الولايات المتحدة من ناحية، وإلى أن تضاعف معدلات النمو الصناعي والتكنولوجي والاقتصادي بوجه عام من ناحية أخرى، بحيث أصبحت اليابان أكثر الدول التصنيعية والتكنولوجية فاعلية-أي قدرة على التحرك الفعال في المناطق الحساسة-في عصرنا. وقد ركزت اليابان بطبيعة الأمر على استعادة نفوذها في جنوب شرق آسيا وعموم دائرة المحيط الهادي، مستعينة مرة أخرى بتفوقها الصناعي والتكنولوجي والاقتصادي، دون اللجوء إلى الضغط السياسي أو المظاهرات الحربية، لا سيما وأن قواتها الدفاعية في مستوى وسيط، وذلك باختيار القيادة السياسية اليابانية التي رأت أنها تستطيع إنجاز مخططها التاريخي دون فرض أعباء التسلح المتقدم على ميزانيتها (إن ميزانية الدفاع حتى الآن لا تتعدى 1 ٪، وحتى لو تعدت هذا الرقم في المستقبل القريب فسيكون ذلك بنسبة ضئيلة جدا). وهكذا أصبحت اليابان أول الدول المتعاملة اقتصاديا مع الصين-أكبر سوق عالمي، وذلك لمدة قرن على الأقل حتى تلحق بالصف الأول من الدول الصناعية والاقتصادية حسب ما تعلنه القيادة الصينية-بل واستطاعت اليابان أن تنوع من مواردها البترولية، اعتمادا على الصين والمكسيك ونيجيريا، بحيث لم تعد في حاجة مباشرة إلى التعامل مع المنطقة العربية-الإيرانية-الإسلامية، كما كان الأمر بعد حرب أكتوبر 1973. وأخيرا، وبعد أن غزت الصناعات الإلكترونية اليابانية أسواق أوروبا، والقارات الثلاث، ركزت اليابان على إفريقيا، حيث التراكم

الهائل للموارد الطبيعية والمواد الخام الضرورية للصناعة التحويلية اليابانية. وفي الوقت نفسه، تحولت الدول الصناعية في شرق وجنوب شرق آسيا إلى دول مصدرة، وبدأت تنازع أمريكا في عقر دارها، وتلعب دورا هاما في أسواق أوروبا والقارات الثلاث. كل هذا في جو لا يعارض الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية، وإنما يتحرك تحت درعها، بشكل مواكب، ولكنه مستقل، يهدف إلى استغلال الثغرات واحتلال المراكز ميدانيا دون إثارة المنازعات المبدئية. وفي كلمة، فإن دائرة المحيط الهادي وآسيا الشرقية أثبتت قدرة فريدة في عصرنا على استغلال قناعة الولايات المتحدة برؤية هيمنة المركز الواحد، وذلك لتحقيق التقدم الميداني الذي حاصر هذه الهيمنة الأمريكية، بشكل عملي واقعي في آسيا، وهي تمثل 60٪ من الإنسانية من الناحية البشرية، عدا ما تحتله من مكانة جيو-سياسية وحضارية فريدة حقا.

3- 3 : ثم بدأت دوائر الحلفاء، أو على الأقل الأنصار، في القارات الثلاث، تتساءل. فإن كان التقارب بين معظم الدول العربية والولايات المتحدة، لا يؤدي، في واقع الأمر، إلا إلى دعم غزو إسرائيل للبنان، والفتك بحركة التحرير الفلسطينية، ورفض تقديم التسليح الدفاعي المتقدم للدول العربية الحليفة في مواجهة التوسع الإسرائيلي، فما هي الجدوى من المبالغة في الصداقة ومعاني التحالف؟ هنا-واقع الأمر-وخاصة سلاح الغباء-ولكنه واقع يصدر عن اضطرار، دون القناعة التي كانت قائمة منذ عشر سنوات مضت. والأمر في أمريكا اللاتينية أشد بكثير، خاصة بعد اطراد عمليات الاستفزاز المسلح في أمريكا الوسطى، دون اعتبار لمبادرات الدول الخمس لمجموعة «كونتادورا» للوساطة، بينما استطاعت الدول الأهم-البرازيل، المكسيك، الأرجنتين، فنزويلا-أن تتدرج على ضبط توازنها الاقتصادي الداخلي إلى حد ما، بل وفي دفع التنمية بشكل مطرد ملفت للأنظار، رغم تراكم الديون الهائلة عليها، والمفروض أن تؤدي هذه الديون إلى انهيار الأنظمة السياسية الداخلية أو ارتدادها إلى اليمين الدكتاتوري، في حين أننا رأينا هذه الأنظمة تتجه في واقع الأمر بخطأ مؤكدة نحو الديمقراطية، والمزيد منها.

3- 4: ويبقى الموقف السوفيتي والصيني. فالاتحاد السوفيتي، رغم

المصاعب الاقتصادية الواضحة، استطاع أن يقيم درعا إستراتيجيا دفاعيا واقيا هائلا، اضطر الولايات المتحدة إلى المبالغة حتى وصل بها الأمر إلى فكرة الحرب في الفضاء. وهنا استطاع الاتحاد السوفيتي أن يستغل مخاوف أوروبا الغربية بشكل فعال، بحيث أصبحت الإستراتيجية الأمريكية الهجومية في مأزق. وكانت هذه هي الخطوة الأولى، والجناح الأول، لإستراتيجية الرئيس أندروبوف الراحل، أي عزل أوروبا الغربية تدريجيا عن الزعامة الأمريكية، أو على الأقل إضعاف التحالف بينهما. أما الجناح الثاني فقد عبرت عنه مساعي الاتحاد السوفيتي للتقارب مع الصين في عهد قيادة تينج سياو بينج وبدأت بالفعل المحادثات، وأكد الطرفان أن الهدف هو تطبيع العلاقات بين الدولتين بعد فترة معقولة من السنوات، لو أمكن تخطي الخلافات القائمة بسب الحشود السوفيتية على حدود الصين وغزو فيتنام لكمبوديا، والتحرك العسكري السوفيتي في أفغانستان.

وماذا عن الصين ؟ إن حجم الصين، ومكانتها الحضارية وكذلك السياسية في العالم، تجعل منها دون ريب ظاهرة في حد ذاتها، يجب أن نعنى بها بشكل دقيق في دراسة الرؤى الأخرى لتغيير العالم، حيث تحتل الصين مكانة الصدارة.

13 الرؤية الثانية: صراع الحضارتين الايديولوجيتين

1 - تتركز الأنظار على الصراع السياسي القائم في المجال الدولي، نظرا لخطورته القصوى على مصائر المجتمعات البشرية، بل وعلى وجود الإنسانية على سطح الأرض في عصرنا، وان تركز منابع ووسائل الإعلام في أحد المعسكرين-المعسكر الغربي، وخاصة الولايات المتحدة وشبكات الإعلام التابعة لها-على مسألة «مستوى المعيشة»، أي أنها تمنح الأولوية المطلقة لفلسفة الاقتصاد الاستهلاكي، مرة أخرى انطلاقا من سيادة العنصر الاقتصادي في التحليل السياسي-الاجتماعي العام، على أساس منطق السوق. ويأتي عرض مزايا المجتمع الاستهلاكي دون الإشارة بطبيعة الأمر إلى «فائض القيمة التاريخي»، إلى مجرى التاريخ الواقعي للنظام العالمي، وكذلك دون إثارة القضايا الهائلة والثغرات المخيفة، اللهم إلا من باب التعاطف الأخلاقي المنمق. ولا داعي هنا للتركيز على هذا المشروع الحضاري أو النمط المعيشي المهيمن، فهو يحيط بنا من كل جانب بوساطة الإعلام، والإعلان والترغيب، وكذا

تسهيل وسائل الاتصال والتحرك بالنسبة للفئات المتوسطة والميسورة التي ينتمي إليها المثقفون والمهنيون في المجتمعات المتقدمة. ويكفي هنا أن نشير إلى أن الرؤية الأولى هي، على وجه التحديد، الرؤية المعبرة عن هذا المشروع / النمط الأول، ومركزه العالم الغربي حول هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

2 - وبدأ التحدي الذي قاد إلى تكون الرؤية الثانية ابتداء من ثورة أكتوبر 1917 في روسيا بقيادة لينين وصحبه. كانت المقدمات تتمثل في فلسفة عصر التنوير، ومنجزات الثورات العلمية والبرجوازية الديمقراطية في أوروبا، والنقد الجذري لتراث الفكر والحضارة في الغرب الذي قام به ماركس وإنجلز في منتصف القرن التاسع عشر. وقد أثرت على هذه المعطيات الرئيسة ثورات شعوب الشرق ضد الاستعمار التقليدي، إذ كشفت مدى الاستغلال وبشاعة الظلم والاضطهاد الذي كانت تمارسه دول أوروبا والغرب المتقدمة ضد أمم ومجتمعات وشعوب الشرق الحضاري. وقد ظل هذا التأثير ثانويا بالنسبة للطرح الإيجابي-إيجابا وسلبا-الذي جاء من قلب الغرب نفسه.

كان الجو آنذاك، أي في الربع الأول من القرن العشرين، هو جو انتصار العقلية الرأسمالية، أي الرؤية الأولى، بشكل ساطع، مما أدى إلى الحرب العالمية الأولى، أي حرب 1914- 1918، لاقتسام المستعمرات والأسواق بين مجموعتين من الدول الرأسمالية الاستعمارية، مما دفع الولايات المتحدة لأول مرة إلى التدخل في القارة الأوروبية، حيث كان بدءا لدورها العالمي الذي بلغ ذروته بعد الحرب العالمية الثانية كما رأينا. الرؤية الأولى، وقد لخصها الفيلسوف البريطاني «هوبس» ابتداء من مقولة «بلوتوس» في روما القديمة بقوله «إن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان» وأن ذلك يمثل «الحال الطبيعي للبشر». وكان هذا هو عهد انتشار الروح الفردية، والعنف والكراهية، والتنافس على الثروات، ذلك الجو الذي ساد روايات «ديكنز» في إنجلترا، وفي «الكوميديا الإنسانية» لـ «بلزاك»في فرنسا وهو جو لا إنساني وصفه كاتب ألمانيا الكبير في عصرنا بأنه جو «الوحدة في عالم الملاك»-الوحدة التي أدت إلى انتشار الأمراض النفسية والعصبية والانتحار والسلبية، والفكر العدمي اليائس» أي فلسفة الانحدار.

وقد أرادت الثورة الاشتراكية الأولى في تاريخ الإنسانية أن تقيم نمطا

جديدا للحياة، ابتداء من القضاء على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج. ورفع شعارات تحقيق العدالة والإخاء والمساواة من الناحية الواقعية في أنظمة اشتراكية واقعية.

وقد اتجه التفكير أولا بالنسبة لـ «نمط الحياة» إلى الناحية المادية. ولكنه سرعان ما تحول للجمع بين الناحيتين المادية والروحية. حتى بلغ التركيز على الناحية الروحية مدى كبيرا في المرحلة الأخيرة، وبشكل ملحوظ، تحت شعار «الحضارة الروحية الاشتراكية»، وهو تعبير جديد تماما بدا يتحدد خلال السنوات العشر الأخيرة، ابتداء من تأزم الرؤية الأولى، رغم بريقها، بل ومن خلال تناقضات ذلك البريق الذي بدا وكأنه عاجز عن أن يلبي الاحتياجات الأعمق للإنسان.

وأصبح ترتيب التساؤلات، وكأنه مقلوب: فالتساؤلات الأولى تتجه إلى طبيعة القيم الروحية، والثقافية، وأخيرا المادية التي يمتلكها المجتمع، ثم تبدأ دراسة كيفية توزيع هذه القيم، وأنماط تلبية الاحتياجات، مع التركيز على الظروف التي تتشكل على أساسها هذه القيم، ثم تحليل دور هذه القيم في تنمية الإنسان، وتتلو ذلك، حسب رأي كبار منظري فكرية «الحضارة الروحية الاشتراكية»-وهي الرؤية الثانية التي نتحدث عنها-دراسة المقاييس الرئيسة للحياة الإنسانية الإيجابية، أي درجة معقولية وعدالة تنظيم المجتمع، وتناسب هذا التنظيم مع احتياجات النشاط الحيوي للإنسان، وخاصة مع نموه الأخلاقي والروحي، وكذلك دراسة دوافع النشاط، والأخلاق والعلاقات الإنسانية المتبادلة، ومعايير النجاح والفشل، والمكانة الاجتماعية، وأخيرا وليس آخرا، مغزى الوجود. لقد ابتعدنا تماما عن أولوية العامل الاقتصادي، على الأقل فيما يتعلق بتقييم نوعية الحضارة القائمة على نمط الحياة السائد. ويمثل رد الفعل هذا محاولة هامة للخروج من مأزق سيادة الاقتصاد، في إطار منطق السوق العالمية. ومنها تتشكل الرؤية الأولى التي لا يستطيع فيها البديل الاشتراكي أن يفلت من شباك التسابق من أجل رفع مستوى المعيشة، أي الاستهلاك، بكل ما يحمله الاستهلاك من تحديات مفتعلة، وتهديدات للطاقات المادية والروحية للمجتمعات البشرية المتباينة بطبيعة الأمر، مما يؤدي في النهاية إلى الحصر النمطي، وإلى هيمنة المركز الواحد من الناحية الموضوعية.

والحق أن هذه الرؤية الثانية لم تحظ حتى الآن بالاهتمام الكافي، لا من حيث الدراسات المعنية بتقديمها، ولا من حيث التحليل النقدي لهذه الدراسات والتحاور معها بشكل متعمق، بغية تطوير مشروع حضاري بديل، يتسم بطابع اشتراكي إنساني، يستطيع أن يكون رؤية ثانية بمعنى الكلمة. والسبب في هذا الأمر إنما يرجع إلى أن معظم المفكرين المعنيين بهذه الرؤية الثانية يتحركون في إطار تركة فكرية وسياسية راسخة، ألا وهي إيجاد البديل الإيديولوجي، ولكن من داخل إطار فكرة أولوية العامل الاقتصادي، أي من داخل إطار صاغته القوى المهيمنة وريثة «فائض القيمة التاريخي» على أنه السوق العالمية المتركزة حول الدولة اكثر تقدما في هذا المجال.

ولكن هناك عوامل كثيرة، وإشكالية خاصة، لهذه الرؤية الثانية لابد أن نشير إليها ولو بشكل أولي في هذا الصدد.

3 - إن إشكالية الرؤية الثانية تتكون من عدد من التساؤلات والقضايا، الداخلية والخارجية معا:

3- 1 : وينطلق التحليل الداخلي من التركيز على النواحي السلبية، وهي هائلة، داخل منطقة الرؤية الأولى. فهناك 15 مليون طفل يموتون في الدول النامية كل عام قبل سن الخامسة بسبب نقص التغذية، وحوالي 80-90٪ من سكان الريف في الدول النامية لا يتمتعون بالعون الصحي والاجتماعي، بينما تبلغ نسبة السكان الذين لا يتمتعون بالمياه النقية ولا بالوسائل الصرف اللازمة 5/4 التعداد الكامل. كما أن انتشار الأوبئة بين الأطفال في الدول النامية واقع مرعب حقا. وليس انتشار المجاعة في أفريقيا في الأعوام الأخيرة، وهي مأساة إنسانية تشبه انتشار الأوبئة في أوروبا العصور المظلمة، إلا النتيجة الموضوعية لتراكم هذه المؤشرات، ثم إن إحصائيات اليونسكو تدل بوضوح على انتشار الأمية في العالم: 800 مليون من المواطنين البالغين سن الرشد، وكلهم خارج الدول الاشتراكية، بينما 27٪ من الأطفال لا يدخلون المدارس الأولية، وتبلغ هذه النسبة 67٪ بالنسبة للمدارس الثانوية، و 96٪ بالنسبة للدراسات الجامعية... إلخ.

إن السؤال هنا لا يتجه إلى هذه النسبة، وكلها صحيحة، وكلها في قطاع الرؤية الأولى غير الاشتراكية. وإنما ينصب السؤال على إقامة علاقة بين

هذه الوقائع وبين نوعية نمط الحياة الاشتراكي، أي نوعية الرؤية الثانية، وقدرتها على أن تشكل البديل المرغوب والمرتقب للرؤية الأولى. إن واقع الأمر يدلنا على أن الدول الاشتراكية قضت تماما على جميع نواحي عجز الإنسان، صحيا وتعليميا واجتماعيا ومعيشيا، مما يمثل ولاشك تقدما هائلا في سلم تطور الإنسانية. كما أن المحللين الموضوعيين المهتمين بمتابعة تطور هذا النمط الجديد، خاصة في دائرة الدول الاشتراكية الملتفة حول الاتحاد السوفييتي، يلحظون عددا من المظاهر السالبة: ضعف الإنتاج الإبداعي رغم توفر القاعدة التعليمية والثقافية والعلمية الواسعة، حصر معاني الانتفاع بالمعطيات المادية والثقافية الجديدة في إطارات ضيقة نسبيا، قيود لا تزال قائمة على التعبير عن تنوع الطروح والاتجاهات، وخاصة السياسية منها، خارج نطاق القنوات الرسمية أو المقبولة، القيود النسبية على الرحلات الخارجية، وحرية إقامة العلاقات بكل ما هو أجنبي، إلا في بعض الحالات، والدول التي تتمتع بقدر وافر من الحرية الذاتية، .... الخ. وقد أجمع المحللون على أن هذه النواحي السلبية بدأت تتضاءل خلال العشرين سنة الأخيرة، وأن معدل هذا التضاؤل يتزايد سنة بعد سنة. ولكنهم يرون كذلك أن نمط تنظيم الحياة الاجتماعية الذي تقدمه الرؤية الثانية، رغم تقدمه الهائل في قطاعات عديدة، أساسية، لم يستطع حتى الآن أن يشكل البديل الذي تتهافت عليه الجماهير الواسعة التي تتحرك في إطار الرؤية الأولى، هذا رغم إدراك هذه الجماهير أن السلبيات الهائلة أيضا في دائرتها لا يمكن أن تنكر بحال من الأحوال، خاصة في جو انتشار البطالة والإجرام والفكر العدمي. وعلى كل حال، فإن هذه القضية تمثل صعوبة يمكن أن توصف بأنها مرحلية، أي مرحلية من الناحية التاريخية، لابد لها من زمن كاف من التطور في جو السلام العالمي كي تنضج وتقدم ثمارها بشكل ملحوظ.

ومن ناحية أخرى، فإن منجزات هذه الرؤية الثانية في الدول الاشتراكية، حول الاتحاد السوفيتي-ونحن هنا نتحدث عن الصين ودائرة تأثيرها المعنوي والسياسي-تشكل واقعا تاريخيا موضوعيا يجعل منها نمطا آخر، بديلا إلى حد بعيد، لنمط الرؤية الأولى، رغم أن كليهما يتحركان في دائرة منطق السوق العالمية، من زوايا مختلفة تماما، أي أن الجماهير الواسعة في هذه

الدول من النمط الثاني متمسكة بإيجابية الرؤية الثانية، وهنا أيضا بدرجات ونسب متفاوتة، وإن كانت غير قادرة حتى الآن أن تقنع الغالبية على الضفة الأخرى، أي في دائرة الرؤية الأولى، بأنها تكون البديل المرتقب.

3- 2 : ثم يأتي تساؤل ثان، أكثر صعوبة، فهل حقيقة يمكن أن نقول إن «نمط الحياة» هو الذي يحدد نوعية الحضارة ؟ فإن كان الأمر كذلك، أي إذا كان «نمط الحياة»، هو الذي يشكل الجوهر، فمن أين يأتي إذن تنوع المجتمعات البشرية، حتى في دائرة تحقق هذه الرؤية الثانية، إلى مجتمعات قومية، وإلى أمم، وكذلك إلى دوائر جيو-ثقافية واضحة ؟ والتناقض الأساسي هنا يكمن بين شمولية «نمط الحياة»-الذي يوصف بأنه يمثل «الحضارة الاشتراكية»-وبين خصوصية الأمم والدوائر الجيو-ثقافية. وجدير بنا هنا أن نلاحظ أن التركيز على مكانة الأمة، بوصفها تمثل وحدة متجانسة، متميزة، صاغتها الظروف التاريخية بحيث جعلت منها هوية ذات خصوصية ثقافية أو شخصية متميزة، قد ضعف بشكل ملحوظ بقدر ما زاد الاهتمام بما قيل إنها تكون «الحضارة الروحية الاشتراكية» الجديدة، منذ مطلع السبعينات، إن تعليل هذه الظاهرة غاية في التعقيد، فهناك أولا تأثر الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية المرتبطة به-ولاشك-بفكرة عالمية العالم، وهي-مرة أخرى-ذات اتصال عضوي بمنطق السوق العالمية والتنافس على قيادته. ثم هناك أيضا واقع تطور المسألة الوطنية في الاتحاد السوفيتي، المتعدد الجنسيات والقوميات، ورغبة قيادته الأكيدة في صياغة قومية اشتراكية متعددة المعالم، توكيدا للوحدة الوطنية في جو ازداد فيه التوتر العالمي وخطر الحرب. ذلك، بالإضافة إلى عامل الصعوبة في الاعتماد على الحركات الوطنية ذات الطابع المتميز، والتي، وإن كانت في مراحل ما من تطورها في ائتلاف، بل وتحالف مع دول الرؤية الثانية، أي الدول الاشتراكية، إلا أنها تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تأكيد استقلالية القرار السياسي، وخصوصية مسار التطور التاريخي المستقبلي، كلما ظهر بوضوح في انتشار موجة حركة عدم الانتماء عبر الأنظمة والقارات المختلفة.

ولكن الأمم والقوميات واقع تاريخي، وكذا آني، موضوعي لا يمكن تجاهله بحال من الأحوال. كيف إذن يمكن الربط بين هذا الواقع، سواء في حد ذاته، أو، كما بينا، في إطار تجمع القوميات والأمم المتقاربة المتشابهة

في دوائر وسطى هي الدوائر الجيو-ثقافية، والجيو-سياسية-في إطار الدائرة الجيو سياسية ثم الدائرة الحضارية الأعم ؟ إنها صعوبة يمارسها كل من دعاة الرؤية الأولى والرؤية الثانية بشكل واضح، وان كانت الصعوبة أكثر بكثير في القطاع الرأسمالي، نظرا لشدة ضغط المركز المهيمن، واستمرارية حركات التحرير، بل وأحيانا الحروب والثورات، ضد الإمبريالية والهيمنة.

3- 3: إلا أن الدائرة الاشتراكية نفسها غير خالية من التناقضات الرأسية. فقد ظهرت في الآونة الأخيرة ظاهرة خطيرة، ألا وهي الحروب بين بعض الدول الاشتراكية، وتصعيد الخلافات إلى مستوى الصدام والقطيعة. ويرجع السبب في هذه الظاهرة بشكل واضح إلى تجمع التناقضات القائمة بين مجتمعات قومية لها مصالح وأهداف متباينة، رغم انتمائها إلى نمط الحياة الاجتماعية الاشتراكي، ورغم تبينها للرؤية الثانية، بشكل نظري أو تاريخي بعيد المدى حسب الظروف.

ومكمن الخطورة هنا يتمثل في أن هذه التناقضات، التي وصلت في بعض الأحيان إلى حد الصدامات الحربية المحصورة، تسيء إلى الرؤية الثانية بوصفها البديل التاريخي-الحضاري للرؤية الأولى، والذي يستطيع وحده أن يحقق تغيير العالم بشكل عادل وإنساني معا. لقد أراد المتعجلون من أنصار الرؤية الثانية أن يطردوا العامل القومي. ولكنه عاد إلى الساحة من الباب الكبير، وان ظل محصورا في نطاق أضيق بكثير جدا مما نراه في دائرة أصحاب الرؤية الأولى، التقليدية، الرأسمالية السائدة.

4 - لقد رأينا كيف أن الرؤية الأولى لم تتكون في فراغ، وإنما عبرت بشكل مباشر عن مصالح وطموح وسياسات مجموعة دول الغرب الرأسمالية حول المركز المهيمن الأوحد، الولايات المتحدة الأمريكية.

وكذلك فإن الرؤية الثانية، في قطاعها الغربي أساسا، تكونت ابتداء من الثورة الروسية عام 1917، وتأكدت بعد الحرب العالمية الثانية بقيادة الاتحاد السوفييتي والدول المحيطة به في إطار حلف وارسو

ومعنى هاتين الظاهرتين هو أن كلا من الرؤيتين السائدتين حتى الآن لتغيير العالم مرتبطة بمعسكر سياسي واستراتيجي له دائرة نفوذ وتحرك، يعمل دوما على الحفاظ عليها. وتأكيدها، وإضعاف المعسكر الثاني في قلب دائرة نفوذه وتحركه. أي أن الرؤيتين السائدتين لتغيير العالم تندرجان

في إطار سياسة للقوة، سواء أكانت هيمنة المركز الواحد، أم تغليب البديل الاشتراكي بشكل سلمي، في معظم الأحيان، على النمط الرأسمالي-الإمبريالي.

إن هذا الوضع التاريخي للإشكالية يرهق بشكل واضح قطاع الرؤية الثانية، بما يفرضه عليها، وخاصة على الاتحاد السوفيتي، من ميزانية هائلة للتسلح التقليدي والنووي، وكذلك المستقبلي، مرة أخرى حفاظا على ما حققته الثورات والأنظمة الاشتراكية، من هذا الطراز من خلال تضحيات هائلة. ولكن العبء المالي والاقتصادي هائل إلى درجة أنه يشكل اليوم التهديد الأول والأكبر لتقديم هذه الرؤية الثانية بشكل يرغب فيها الجماهير الواسعة في مختلف قطاعات العالم. وهو موقف تدل جميع المؤشرات على أنه سوف يستمر بشكل متصل، وذلك ابتداء من سباق التسلح الذي تفرضه الولايات المتحدة، وإن كان هذا السباق يظل محصورا، حتى الآن على الأقل، في إطار لا يتجاوز حدود عدم الشروع في حرب نووية عالمية شاملة.

حقيقة، «أن الإنسان هو غاية الإنسان» كما قال الكاتب السوفيتي الكبير مكسيم جوركي أنها جوهر الرؤية الثانية، التي تقدم مشروعا حضاريا جديدا، ترى أنه يستطيع أن يجذب الجماهير الواسعة التي مازالت منضمة إلى الدائرة الأولى، بفضل مقتضيات السوق العالمية وحركتها وسيولتها. ولكن هذه الرؤية الثانية-رغم تفوقها الحضاري المستقبلي-تتدرج في إطار «الصراع العالمي»، القائم واقعيا، والمتفاقم باستمرار، وخاصة منذ 1981. وقد رأينا أن القوى المحركة للرؤية الأولى، وان كانت سائدة حتى الآن، غير أنها عاجزة عن أن تفرض هذه الرؤية كمسار لتغيير العالم بالقوة على بقية الإنسانية.

ويصدق نفس الأمر على القوة المحركة للرؤية الثانية. فالصراع بين الحضارتين-الرأسمالية والاشتراكية بالمفهوم السوفيتي-لا يمكن أن يتم إلا من خلال حرب عالمية ثالثة، تدمر معالم الإنسانية كما نعهدها.

هنا أيضا نصطدم بمأزق تاريخي هائل. ما العمل إذن لفتح أبواب التحرك والعمل الفعال من أجل تغيير العالم ؟

14 الرؤية الثالثة: التعددية

لقد دار البحث، المرة تلو المرة، حول إمكان كسر الدائرة، أي التحرك الفعال نحو تغيير العالم. إن النظام العالمي القائم منذ القرن الخامس عشر، وخاصة حول يالتا، يحاصر إمكانات الحلول الجزئية في مناطق النزاع الرئيسة، ويفرض على قوى التغيير، أو يكاد، أن تنخرط في أحد المعسكرين الرئيسيين المتنازعين اللذين يملكان وحدهما، أدوات القوة الفعلية القادرة على تعديل موازين القوى الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية على مستوى عالمي. ولاشك أن «التغيير»، ممكن وأنه يحدث بالفعل، في قطاعات محدودة من الناحيتين الجغرافية والجيو-سياسية. كما أن الرغبة في التغيير، والقوى البشرية التي تحتاج حاجة حياتية إلى إحداث تغيير في النظام العالمي،هائلة بمعنى الكلمة. ولكن بيت القصيد هو: ما العمل ؟ أين الأداة أو الأدوات ؟ وكيف يمكن إيجاد الثغرة ؟

تساؤل دائري يحوم في الدائرة المحكمة، التي يتعين تخطيها للإجابة عليه.

1 - إذا كانت نقطة البدء هي استحالة تغيير العالم في الإطار القائم الآن، فإن تحليل مختلف أبعاد هذه العملية الهائلة قادنا إلى أن نتبين تدريجيا

أن هذه الاستحالة لا تنحصر في مجال توازن القوى الاستراتيجي والقدرات الحربية، سواء من حيث الردع أو السيطرة على هذا المجال فحسب، وإنما يكمن جوهر الصعوبة، في أن تغيير العالم عملية لا يمكن تحقيقها مادام الراغبون فيها والمحتاجون إليها يتناولون المستقبل من زاوية تغيير ميزان القوى. ومن هذه الزاوية وحدها ليس إلا.

إن سباق التسليح يتزايد يوما بعد يوم، ولا يترك مجالا واسعا لتصور أن أحد الطرفين سوف يتوصل، وحده عن طريق عملية سحرية تتيح له تغليب رؤيته ومشروعه الحضاري بشكل تام يعم المعمورة، ويبقي على الحياة البشرية في آن واحد.

كما أن تصور إمكان تغيير العالم بهذه الطريقة هو النتيجة المنطقية للإيمان بأولوية الاقتصاد، أي بمنطق السوق العالمية، ورفع شعار اللحاق بمستوى المعسكر المتقدم.

مما يغرق الجماهير الواسعة - موضوعيا، أيا كانت الإيديولوجية السائدة شكلا - في سباق نحو المجتمع الاستهلاكي، والقيم السوقية، بحيث يتحول الإنسان إلى أداة لمنتجاته، ويفقد إلى حد بعيد قدرته على صياغة مشروعه الحضاري البديل بصدر رحب وخطا ثابتة.

ومن هنا، فإن التحدي الذي تفرضه إشكالية تغيير العالم ثنائي:

أ- أولا وقبل كل شيء إيجاد مركز القوى الكامنة والمتصاعدة التي يمكن أن تلعب دورا فعالا في تنويع الإشكالية كما هي مطروحة الآن، أي كسر المعادلة التي تجمع بين ميزان القوى الحربية من ناحية والتسابق على إشباع مطالب السوق الاستهلاكية من ناحية أخرى.

ب- كما أنه يتعين في نفس الوقت اتخاذ قرار عدم تكرار التجربة، أي السعي إلى الجديد الذي يمكن أن يكسر الدائرة، ويحقق الثغرة.

2 - لقد تعددت المحاولات لإيجاد وسائل وطرق ومسالك وأنماط جديدة بشكل ملحوظ منذ 1945، وسارت في اتجاهات مختلفة، يبدو لأول وهلة أنها لاتمت إلى اجتهاد واحد.

2- 1 : ففي الدائرة الرأسمالية، برزت محاولة هامة لإنشاء اقتصاد رأسمالي يرتكز على محورين، أحدهما رأسمالية الدولة، والمحور الآخر هو الرأسمالية الحرة. وقد جاء هذا التطور ابتداء من نظريات «كينز» في

أعقاب الأزمة العالمية الكبرى، ووجد طريقه إلى برامج جبهات المقاومة ضد النازية والفاشية في أوروبا المحتلة، مما أدى إلى ظهور القطاع العام، قطاع رأسمالية الدولة، ذات الأهمية الكبرى في المجالات المحركة للاقتصاد في فرنسا في عهد ديجول، وفي إنجلترا تحت حكم حزب العمال، وفي إيطاليا بفضل قوة تأثير الحزب الشيوعي خارج الحكم، وفي أوروبا الشمالية. ولعل أهم نمط مغاير في نطاق الدائرة الأولى هو نمط الاقتصاد الرأسمالي الياباني بعد هزيمة 1945.

ولقد سبق أن تعرضنا له عدة مرات في بحثنا، مبينين كيف أن الدافع الأول لم يعد هو الربح، بل توظيف فائض القيمة في البحث العلمي الاستراتيجي البعيد المدى، بغية فتح الأسواق والسيطرة عليها وتعبئة أرفع القدرات الوطنية للإبداع العلمي والتكنولوجي أولا وقبل كل شيء.

ومع ذلك، لم تخرج اليابان عن نطاق الدائرة الأولى-الدائرة الرأسمالية، دائرة أولوية الاقتصاد ومنطق السوق العالمية-وذلك من حيث نمط الإنتاج-ولكنها كسرت تماما الصورة التقليدية، لهذا النمط، سواء تلك التي تسيطر على اقتصاد أمريكا الشمالية، أو حتى الصورة المختلطة المتواجدة في معظم دول أوروبا الغربية. ولقد ارتكزت في ذلك كما أكدنا مرارا وتكرارا على رفض فكرة «الربح» كالمحرك الأول والهدف الرئيسي لعملية الإنتاج الاقتصادي الرأسمالي..

ولقد بدت هذه التجربة في أول أمرها غريبة، وسرعان ما انتشرت التحليلات القائلة إن اليابان عائدة لا محالة إلى النمط الرأسمالي التقليدي، مادامت تتحرك في إطار دائرة الهيمنة الأمريكية. مرة أخرى منطق السوق العالمية، دون هوادة.

ولكن تفوق اليابان بشكل ملحوظ خلال العشر سنوات الأخيرة، من حيث سرعة معدل النمو، وفاعلية التحرك والتدخل الاقتصادي، والكفاءة الفريدة في مسح الأسواق وفتحها، ثم السيطرة عليها، وانتقاء قطاعات النبوغ التكنولوجي والتجديد أولا وقبل كل شيء قلب أرضية التحليل رأسا على عقب. لقد غدت «اليابان» تحتل الرقم الأول سواء من عناوين الكتب أو من الدراسات الجادة. بل وصل الأمر إلى الحد الذي جعل بعض كبار المسئولين اليابانيين يصرح بكل وضوح أن الولايات المتحدة ومعها أوروبا

الغربية لم تعد قادرة على منافسة اليابان، وجاء ذلك عقب انتخاب الرئيس ريجان للمرة الثانية في مطلع عام 1985. أي أن الثغرة أصبحت الآن مؤكدة، كما أن التجديد أضحى ممكنا، ويتمثل جوهر هذا التجديد في الجمع بين طرفين، أحدهما الإمساك بأحدث أدوات التقدم العلمي والتكنولوجي ومناهجه أما الطرف الآخر فهو الاحتفاظ بخصوصية المجتمع التقليدي الياباني القائم على فكرة الوفاق الاجتماعي على مستوى الأمة، وليس فقط داخل كل قطاع طبقي أو سياسي أو فكري-وهو ما وصفناه بنظام شبيه بالإقطاعية العسكرية وان كان في قالب إنتاجي رأسمالي صناعي علمي تكنولوجي بلغ أرفع مستويات التقدم العالمي.

2- 2 : كما ظهرت المغايرة في الدائرة الثانية التي تشمل المعسكر الاشتراكي حول الاتحاد السوفيتي، ثم الصين ودائرة نفوذها، فضلا عن الحركات وأحزاب الاشتراكية والشيوعية في العالم.

وبدأ الاتجاه إلى التعددية منذ عام 1948، عندما خرجت يوغوسلافيا على القيادة السوفيتية، مؤكدة بذلك أنها، وحدها دون جميع الدول الاشتراكية في أوروبا بعد 1948، هي التي حاربت حربا تحريرية ثورية أصيلة مكنتها من التمتع بالشرعية التاريخية والسياسية على أرضها بعزيمة نابعة من إرادتها.

ثم جاء الصدام الثاني البالغ الأهمية، بين الاتحاد السوفيتي في عهد خروتشوف والصين بزعامة ماوتسي تونج ورفاقه. وكان الهدف هذه المرة هو تأكيد السوفيتية في قلب الدائرة الثانية، الاشتراكية، وهنا أيضا كان تجاهل البعد القومي لإشكالية الاشتراكية، هو التناقض الأساسي. إن ثورة الصين الشعبية ليست أكبر ثورة في تاريخ الإنسانية بل إنها أيضا ثورة وطنية تحريرية شعبية شاملة شاركت فيها كافة قطاعات المجتمع، باستثناء حفنة من الرأسمالية السمسارية التابعة للاستعمار. ومن ثم، كان لزاما على القيادة السوفيتية أن تدرك جيدا أن صحوة الحضارة الصينية، باسم التحرر الوطني، وتحت لواء الاشتراكية أمر لا يمكن بحال من الأحوال أن ينضوي تحت لواء أية زعامة أخرى في العالم. ولكن فكرة «الحضارة الاشتراكية العالمية» أو «الحضارة الروحية الاشتراكية»، وتجاهلها للبعد القومي، والثقافي والحضاري للوحدات الأخرى أدى إلى هذه الكارثة. فكان

التباعد، ثم التنافر، الذي وصل إلى حد المجابهة، إلى أن بدأت المفاوضات من أجل التطبيع، على مستوى الدولة من جديد، من جانب الاتحاد السوفيتي، دون أن ترفض الصين الواقعية بقيادة تنج شياوبينج هذه المقدمات.

كما أنه نشأت في إيطاليا، داخل الحزب الشيوعي بزعامة تولياتي ثم بيرلتجوير. أولا فكرة «تعددية المراكز» في «المهادنة التاريخية»، اعترافا من بيرلتجوير بأنه لا سبيل إلى نبذ المدرسة الثانية الرئيسة للفكر والعمل في إيطاليا وبشكل ضمني في أوروبا الغربية كلها-ألا وهي المسيحية السياسية، شريكة الاشتراكية في صياغة المستقبل.

إن دراسة الثورة الصينية والطروح الإيطالية تبين بشكل قطعي أن هاتين القوتين أدركتا بوضوح عدم إمكان السعي إلى تغيير المجتمع، ثم تغيير العالم، من خلال المجابهة الرأسية بين القوتين، أي من خلال منطق الحرب الأهلية في الداخل والمواجهة بين الحضارتين الرأسمالية والاشتراكية في الخارج. إن خط «المسيرة الطويلة»، خط «الجبهة الواسعة» يتفق في المضمون تماما مع خط الحزب الشيوعي الإيطالي. لابد، إن كان التغيير هدفا، من تجميع القوى لكسر منطق المنافسة التي لا يمكن إلا أن تستنزف الطاقات وتهلك الأطراف التكوينية الرئيسة في عملية لن يفيد منها إلا أصحاب الجمود التاريخي والأمر الواقع-أي القوى التي لا تعمل في اتجاه تغيير العالم.

وهنا لابد وأن نذكر أن هذه الفكرية العامة، هذا الموقف المبدئي من ترتيب القوى المتجهة إلى الحركة التاريخية الإيجابية، المعنية بتحقيق التغيير، هي التي صاغت حقيقة مسار اليسار الوطني في العديد من البلاد العربية وخاصة مصر، حول فكرة «الجبهة الوطنية المتحدة» التي صاغها شهدي عطية الشافعي، وكانت أساسا لوحدة الحركة الوطنية حول قيادة الثورة المصرية بعد 1952. كما كانت، في الأساس، الفكرة الموجهة لتكوين «منظمة التحرير الفلسطينية» و«جبهة التحرر الوطني» في الجزائر الباسلة التي خاضت أقسى حروب التحرير في عصرنا ودفعت أبهظ ثمن، ولم يكن العرب في غيبة عن التاريخ، وعن التجديد الفكري والسياسي، بل كانت لهم مكانة هامة في هذا المجال قبل أن يدب التمزق والفرقة في صفوفهم أمام الهجمة الحضارية المضادة الشاملة بعد حرب أكتوبر 1973 لإجهاض ثمارها

السياسية ومغزاها الحضاري.

2- 3 : وقد واكبت هذه التحركات الاجتماعية-السياسية الكبرى في كلتا الدائرتين-ونحن هنا لم نركز على الصين، فلها اعتبار آخر في القسم التالي- حركة تجديد عظيمة الأهمية في المجال الفكري:

أ- فقد ظهرت فكرة «الاعتماد على القوى الذاتية» وأصبحت شعارا مشتركا لحركات التحرير، ثم الاستقلال والسيادة الوطنية، ثم حركة عدم الانحياز في مجالات عدة كما اعتنقتها حركات شبابية وشعبية ونقابية في أقطار عديدة، رمزا لرفض منطق السوق العالمية والحصر النمطي، وضرورة السعي لفتح ثغرات وإيجاد أنماط ومسالك جديدة.

ب- وهكذا تكونت فكرة «الخصوصية» في مطلع السبعينات، تعبيرا عن الدور المتزايد للشرق الناهض والقارات الثلاث في حركة العالم، وللتنوع القائم داخل الدائرتين الرئيستين. وانتشرت هذه الفكرة-على المستويين النظري-الفلسفي، والعملي-السياسي-انتشارا واسعا، بحيث أصبحت الخصوصية الآن من مسلمات الفكر والعمل السياسي، رغم الحواجز الكبيرة التي يفرضها منطق السوق العالمية والحصر النمطي على تنوع التحرك وإمكان التغيير.

جـ- وقد نتج عن هاتين الفكرتين، أو التصورين ظهور تصور «الإبداع الذاتي»، في كافة المجالات، بما في ذلك مجالات الفكر والعلم، إلى جانب الإجراءات العملية، الميدانية المقبولة عادة. وهنا أيضا لم يعد هذا المفهوم غريبا، بعد صياغته 1978، وقد تبنته عدة مؤسسات وهيئات عالمية ودولية. وأصبح يلقى صدى هاما في الحياة الفكرية والعلمية، بل وأحيانا في قطاعات من مدارس الفكر والعمل المعنية بالتغيير في السنوات الأخيرة.

وكان لابد لتراكم هذه العوامل والمؤثرات-وفي المقام الأول بطبيعة الأمر للتحركات والتغيرات التي طرأت داخل الدائرتين الرئيسيتين-كان لابد أن يكون لها تأثيرها الواضح على فتح الثغرة، نحو التغيير.

3- التعددية: أشرنا مرارا وتكرارا إلى النمطين المغايرين في كل من الصين واليابان، بالنسبة لما هو سائد في كل من الدائرتين. ولعل أهم تطور في هذا المجال يتمثل في إعلان السياسة الاقتصادية الجديدة، أي سياسة تعدد القطاعات الاقتصادية في الصين في خريف 1984.

والفكرة الرئيسة في هذه السياسة - التي تعم الآن ربع المعمورة-تبدو بسيطة وواقعية أول الأمر، ثم تتراكم المعلومات والمؤشرات، من الصين ومن الهيئات الدولية، مؤكدة أن الإنتاج الزراعي زاد بنسبة 9٪ في عام 1984، وهو العام الأول من التجارب التي أدت إلى إعلان هذه السياسة الجديدة. أي أن «البسيط» و«الواقعي» هو أيضا عنوان للواقعية والفاعلية، ومن هنا كان لزاما علينا أن ندقق النظر في هذا الأمر.

إن القطاعات الرئيسية للاقتصاد الصيني كانت ولا تزال بين أيدي الدولة بقيادة حزبها الشيوعي: الصناعة الثقيلة، والتجارة الخارجية، والبنوك والتأمينات، والصناعات الحربية، والتخطيط الاقتصادي العام. إن هذه القطاعات كلها مركزة في العاصمة، والمدن الكبرى، أي عواصم الأقاليم والمحافظات، وهي كلها مراكز للتركز السكاني ووسائل الإدارة السياسية والتنظيم الاجتماعي المتقدم

ولكن جوهر المجتمع الصيني-كما حلله ماوتسي تونج في مطلع العشرينيات هو أنه مجتمع فلاحي، زراعي في المقام الأول، وله أيضا واجهة تجارية تمتد آلاف الكيلومترات على المحيط الهادي. إن نظام الزراعة الجماعية، حتى ولو اتخذت شكل «الكومونات» أي نظام الملكية الجماعية، لعدد من الفلاحين لأرضهم ومنتجاتهم، يصطدم بالعقبة المعروفة في النظام الاشتراكي، وهي أن الفلاح لا ينتج للدولة أو لمؤسسة جماعية بنفس الروح التي ينتج بها لو كانت له مصلحة مباشرة في هذا العمل. ومن هنا كان قرار حل «الكومونات»، وتوزيع المساحات الزراعية على الأسر المختلفة في كل قرية أو مركز زراعي بحيث يصبح مالكه لها ملكية كاملة، ولا تقدم للمجتمع إلا 14 ٪ فقط من المحصول وتحصل الدولة على 7٪. ثم يأخذ المجلس المحلي 7٪ أما الباقي فيصبح ملكا للأسرة تبيعه في أسواق المدن والمراكز المجاورة أو البعيدة كما تشاء. وقد حدث مثلا في مقاطعة جنوب النهر الأصفر، نهر اليانج تسي كيانج، وهي أكثر المناطق الزراعية خصوبة في الصين، أن أدى هذا النظام إلى التحول التالي: قرية نائية تبعد ثلاثين كيلو مترا عن أقرب محطة للسكك الحديدية، كانت تعمل وردية واحدة في اليوم وبعد التحول الاقتصادي، قررت الأسر المالكة الجديدة أن تعمل ثلاث ورديات، كل وردية تعمل ثماني ساعات، أي أن يستمر العمل 24 ساعة-طوال النهار

والليل.

وما لبث الإنتاج أن ازداد إلى درجة أن أصبحت مسألة توصيل الإنتاج الزراعي إلى المحطة هي الشغل الشاغل لعموم السكان. عندئذ قرر الفلاحون بناء خط حديدي صغير يربط بين قريتهم ومحطة السكة الحديدية التي تبعد ثلاثين كيلومترا، بحيث يستطيعون نقل المنتجات بسرعة وبشكل فعال وطازجة، إلى المحطة لنقلها إلى أسواق المدن الكبرى. وهكذا سار الأمر. فبنى الفلاحون الخط الحديدي الصغير، وانتقلت المحاصيل إلى المحطة، ومنها إلى المدن الكبرى، وترتب على ذلك أن تحولت القرية الصغيرة إلى بؤرة من النشاط والثراء، جنبا إلى جنب مع عشرات القرى في المقاطعة الواحدة في مدة لم تزد على سنة واحدة.

وترتب على ذلك في المستوى القومي، أن أصبحت الصين من كبار مصدري المنتجات الزراعية في سنوات قلائل، وبلغت مستوى ملحوظا في نهاية سنة 1984، واطردت الزيادة شهرا بعد شهر... وهكذا. فقد أدت هذه السياسة أيضا إلى فك الحصار الغذائي حول مدن الصين الصناعية والإدارية، بحيث أصبح شعار المرحلة الثانية من السياسة الاقتصادية الجديدة هو إعادة تنظيم المدن، أي رفعها بسرعة إلى مستوى الحيوية والنشاط وتنوع إمكانات الإفادة من الحياة المادية والمعنوية بشكل واسع وسريع-مرة أخرى على أساس القاعدة الثابتة في الريف، وقد أطلق سراحه، وأصبح الفلاحون أصحاب الأمر فيه بشكل أساسي وحياتي، وهم الذين حاربوا من أجل تحرير أرضهم من الإقطاع والإمبريالية نصف قرن بشكل متصل بقيادة نفس الحزب الذي أعاد اليوم هذه الأرض إلى أسرهم وأبنائهم، وإلى الصين كلها. وعلى سواحل الصين، تعددت «المدن الحرة» أو بوجه أدق «الموانئ الحرة»، لتجذب لا واردات الخارج، وإنما استثمارات الدول الصناعية والتكنولوجية المتقدمة لإقامة المشاريع المشتركة مع الصين، بشرط تصنيع أكثر المنتجات تقدما على أرض الصين، في نفس الوقت الذي تدرب فيه الشركات الأجنبية الطليعية آلاف الفنيين والمختصين الصينيين الشباب على ممارسة هذا الإنتاج الطليعي المتقدم.

هذه إذن صورة عامة لنظام «الاقتصاد المتعدد القطاعات» الذي أحدث ثورة هائلة في الصين بحيث تستطيع الآن أن تطمئن إلى أنها سوف تتخطى

خسائر «الثورة الثقافية» في سنوات قلائل، وتلحق بركب الدول المتقدمة في مدة يعلنون أنها قرن. ويعتبر بعض المراقبين المتخصصين من الأجانب أنها أقصر من ذلك بكثير.

ومعنى هذا بطبيعة الأمر أن هناك اختيارا صينيا قد تم بالفعل، وتأكد في الواقع، ألا وهو نبذ دور الدولة العظمى المهيمنة، نبذا تاريخيا كاملا، لا لأسباب إيديولوجية-فلسفية فقط، وإنما أولا وقبل كل شيء لأسباب واقعية. إن قبول مثل هذا الدور يعني أن يظل اقتصاد الصين يتحرك داخل منطق الصراعات للسيطرة على السوق العالمية بواسطة تكريس معظم ناتج الاقتصاد لبناء قوة استراتيجية دفاعية هجومية جبارة في مستوى الدولتين العظميين.

ولا شك أن لخصوصية الصين الحضارية والجيو-سياسية دورا هاما في اتخاذ هذا القرار. فمن ذا الذي يستطيع التوغل في أراضيها، بينما الشعب كله ملتزم بثورته، وأصبح الآن يجني ثمارها بشكل واسع، ماديا ومعنويا ؟ وإذا كان أمر الغزو الأجنبي للصين مستحيلا من الناحية الواقعية، ما دامت تحتفظ أيضا بقدر متوسط من القوة الحربية الدفاعية الكلاسيكية والنووية، فإن هذا القدر المتوسط لن يمكنها أيضا من فتح المناطق المجاورة، أي أنه يعلن بشكل صريح - من خلال هذه السياسة الاقتصادية الجديدة، أو الإصلاح الاقتصادي الجديد-أن الصين لن تسعى إلى القيام بدور الهيمنة والنفوذ ولكنها ستحافظ على المكانة التي تتزايد فيها قوتها الذاتية، ويرتفع فيها عاليا مدويا تأثيرها المعنوي بين أمم العالم، وخاصة في القارات الثلاث، بل وفي الدول المتقدمة أيضا.

ومن المهم أن ندرك هنا أن هذا الإصلاح الاقتصادي الشامل أصبح اليوم الشغل الشاغل للقيادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية التابعة له بحيث أصبحت تتساءل عن إمكان تقليده بشكل يطابق ظروفها، كما أنها تحاول قياس مخاطره. وتحت كلمة «مخاطر»، يعني النقاد عودة الرأسمالية، بشكل جزئي، إلى النظام الاشتراكي.

إن القيادة الصينية تعترف صراحة بأن هناك قطاعات رأسمالية تنشأ، وسوف تتطور، جنبا إلى جنب مع القطاع الاشتراكي السائد في الاقتصاد

الصيني، ولكنها ترى أن هذا الأمر ضروري ويعبر عن الوضع الواقعي، ولا خطر منه على النظام الاشتراكي، مادام هذا الاقتصاد المتعدد القطاعات يدعم أواصر الرابطة الوطنية، ويعمق ولاء جماهير الشعب في كل مكان للقيادة السياسية التي أوجدت هذا الطريق المبتكر المتخصص، طريق التعددية في مجال التطور الاقتصادي، تحت لواء الاشتراكية.

3- 2: وتقوم هذه التجربة الهائلة، وذلك الاتجاه التاريخي الجديد في تطوير الاقتصاد والمجتمع، على أساس التنفيذ المتسع النطاق لمعاهدة السلام والصداقة بين الصين واليابان التي وقعت عام 1978. فقد أصبحت اليابان بالفعل هي التي تحتل المكانة الأولى في كافة المشاريع الصناعية، والتكنولوجية، والتجارية، والمالية المشتركة التي تنفذ على أرض الصين، متفوقة بذلك وبشكل واضح على مجموع الدول الأخرى المنتمية إلى الدائرة الأولى الرأسمالية، إذ إنها هي الأخرى قد دخلت في تجربة لإنشاء «تعددية» أو قل بوجه أدق تجربة متخصصة لتحقيق تطور رأسمالي في اقتصادها ومجتمعها.

إن شرق آسيا، وخاصة دولتي كوريا الجنوبية والشمالية، يلفت النظر أيضا، أن دولتي كوريا تعملان الآن على إيجاد نوع من التعاون، قد «يؤدي بعد فترة بفضل الوساطة الصينية-اليابانية، إلى وحدة أو على الأقل اتحاد كونفدرالي، أسوة بما يحدث الآن بين (الألمانيتين)».

3- 3 : والحق أن آسيا كلها، الوسطى والشرقية، حول المحور الصيني-الياباني، تشهد أيضا تجربة هامة من حيث تعددية الفكر والفلسفة.

إن أنظمتها الاشتراكية والرأسمالية - وقد بينا مدى مغايرتها للنمطين السائدين في كل من الدائرتين الأولى والثانية في الغرب المهيمن - تجمع بشكل واضح بين التراث الحضاري والتجديد أو الثورة. ونعيد القول بان التجربة الصينية تلعب الدور الرائد في هذه المنطقة.

وحتى في فترة «الثورة الثقافية» فإن الوثائق تدل على أن الرئيس ماوتسي تونج ورئيس الوزراء شو إن لاي حافظا بكل ما كان في وسعهما على معالم تراث كونفوشيوس، سواء تمثل ذلك في الإبقاء على مدينته، أو على تماثيله في كافة المدن والقرى، أو المعابد وهي تعد بالآلاف وتنتشر في ربوع الصين، وكان ذلك في مرحلة لم تستطع فيها الجامعات أن تصمد كما قرر الحزب

الحكم أن تكون إيديولوجيته الرسمية هي «الماركسية اللينينية وفكر ماوتسي تونج»، أي أنه جمع بين الإيديولوجية الاشتراكية العالمية وبين الفكر الوطني التقدمي الثوري النابع من أعماق ريف الصين وتراثه الحضاري، وهو فكر ماوتسي تونج.

وفي عهد تينج سياو بينج، تأكدت هذه المعاني بشكل ساطع. فقد أعاد الحزب والدولة كونفوشيوس، وفلسفته إلى مكانة الصدارة، مؤكدين أنها فلسفة لا تمثل فقط فلسفة النظام الاجتماعي، والسلم الهرمي للنفوذ والتأثير والإمرة ولكنها تعبر في المقام الأول عن فلسفة أخلاقية، إنسانية، تعاونية، تمثل المعاني التي جمعت دوما الصين أمة وشعبا عبر آلاف السنين، وهي المعاني التي تحتاج إليها الصين الجديدة بقدر ما تحتاج إلى فكر ماوتسي تونج المستند إلى إيجابيات الماركسية - اللينينية بعد أن أعلن الحزب أن هذه النظرية كانت تمثل قمة التقدم والفكر الاجتماعي والسياسي منذ قرن، ونصف قرن، ولكنها لم تعد ملائمة الآن لظروف الصين، وإلا تحولت إلى فكر لاهوتي منزل لا علاقة له بالتحليل العلمي والواقعية السياسية، وهكذا تأكد الشعار الذي رفعه ماوتسي تونج: «أن نتعلم من الوقائع» - لا «الكتب النظرية لأجيال مضت».

4 - تحريك الموقف: لقد أدت هذه السياسة الجديدة، كما قلنا، إلى هز الجمود الفكري الظاهري في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية التابعة له، وقد كانت المجر في حقيقة الأمر سباقه في طريق التجديد على الصين ذاتها. والمهم هنا أن هذا التساؤل لا بد وأن يفضي إلى نتائج محددة، في مستويات سوف تحددها علاقات القوى داخل كل دولة. ومن الممكن أن يكون بعض هذه النتائج هو إدراك أن التنازل عن سباق التسلح، جزئيا، وشعار ضرورة اللحاق بمستوى معيشة الولايات المتحدة، والاتجاه إلى إحياء تنوع النشاط الاجتماعي والإفادة من ثمار الثورة في الاتحاد السوفيتي يستلزم تغيير السياسة الزراعية كلها، في اتجاه يقارب الاتجاه الصيني الجديد. ومن الممكن أيضا أن تكون النتائج مماثلة، ولكنها أكثر تباطؤا وأكثر تنوعا. وعلى كل حال، فإن الريادة الصينية، بدعم اليابان، وهي الترسانة التصنيعية والتكنولوجية الأولى في عالمنا اليوم، سوف تشجع الاتحاد السوفيتي ومجموع الدول الاشتراكية التابعة له على التفكير بشكل

عصري، ولعله يدفع هذه الدول إلى نوع من التعددية، في العمل على إحداث طفرة في اقتصادها وحياتها الاجتماعية من ناحية، ويخفف من ناحية أخرى من حدة الصراع الإيديولوجي القائم في العالم اليوم.

إن تأثير السياسة الصينية الجديدة على الاتحاد السوفيتي ربما يكون أهم نتيجة لريادة الصين في تحريك الموقف العالمي، والخروج من الجمود الحالي الراهن نحو مسالك تغيير شامل.

4- 2 : وإن الاتحاد السوفيتي لو قرر على وجه التحديد، أن يأخذ، ولو جزئيا، بدروس التجربة الصينية الرائدة، فسوف ينعكس ذلك موضوعيا في دفع حركة التقارب بين الدولتين الاشتراكيتين الكبريين إلى الأمام، والتعجيل بتحقيق نوع من التعايش السلمي أولا، ثم، الوئام والتقارب في مستقبل وسيط. إن هذا الأمر، لو تم، من شأنه أن يغير بشكل جذري ميزان القوى في العالم. كما أن تغيير هذا الميزان يمكن أن يتم بشكل لا يستفز الولايات المتحدة ويدفعها إلى شن حرب عالمية، ما دامت الصين متمسكة بدور «التأثير المعنوي» دون «النفوذ»«والسيطرة»، أي دولة الريادة الحضارية دون دولة الدولة العظمى، وهو دور يقتضي منها الإبقاء على علاقات طيبة مع الدائرة الرأسمالية، وخاصة مع الولايات المتحدة.

4- 3 : ومعنى ذلك أيضا أن هذه الحركة لو تمت بشكل حذر وواقعي، ودون تعجل، فإنها سوف تؤدي إلى حصر دائرة هيمنة المركز الواحد، وفرض تعددية التجارب والطرق والأنماط فرضا على الدائرتين الأولى والثانية اللتين تعبران عن هيمنة الدولتين العظميين في عالمنا اليوم.

ومن ثم فإن حصر دائرة هيمنة المركز الواحد سوف تعني فك الحصار-أخيرا-عن حركة التغيير في المناطق المجمدة حاليا: الشرق الأوسط، جنوب غرب آسيا، أمريكا الوسطى، أفريقيا الجنوبية، جنوب شرق آسيا، شمال شرق آسيا. ومن المرجح أن يترتب على فك الحصار هذا إيجاد حلول وسط-أي حلول تعددية-تأخذ في الاعتبار مصالح الوحدات المختلفة، بنسب ودرجات وأساليب متفاوتة، ولكنها على كل حال تمنح قوى التغيير فرصة أكبر بكثير، وفي واقع الأمر الفرصة الأكبر، في التسويات الجديدة.

من هنا يبدأ تغيير العالم. ولا سبيل إلى التغيير بالمواجهة الرأسية وإن التعددية-في الأنظمة الاقتصادية الداخلية، وفي السياسات الخارجية، هي

وحدها التي تستطيع أن تحصر تأثير دائرة هيمنة المركز الواحد، وأن تقلل من أخطار قيام المواجهة النووية التدميرية القاتلة.

إن فتح الثغرات أمام تسويات ترجح قوى التغيير في المناطق الحساسة للمواجهة العالمية سوف يمنح الدول الكبرى مجالا للتنافس، وللتريث، ما دامت الهيمنة الأحادية البعد غير مطروحة بعد الآن.

إن الواقعية السياسية التي قادت إلى التعددية كانت ولا تزال هي المفتاح. إلا أن الموقف العالمي الجديد-مرحلة تغيير العالم-يقتضي شيئا فوق هذا وذاك، وإن كان تاليا لهذه المرحلة الأولى. إن تغيير العالم في حاجة إلى صياغة مشروع حضاري جديد، يتكون في واقع الأمر من عدة مشروعات حضارية، وتقدمه الدوائر الحضارية والجيو-ثقافية التكوينية الكبيرة، ابتداء من تفاعل وتواكب مختلف المدارس التكوينية الأصيلة للفكر والعمل بها، ويقدم رؤى جديدة، تتشابك في رؤية عالمية جديدة، تعيد إلى الإنسانية ليس الأمل الأكيد في استمرارها فحسب وإنما تعيد إليها أنماطا جديدة، خلاقة إيجابية من التعامل الإنساني، والحياة الهادفة، والتقدم الروحي والمادي المتزن غير المدمر.

ها نحن إذن على عتبة فكرة وصياغة المشروع الحضاري. ومن طرح هذا الشعار، إنما يطرح، في الوقت عينه، فكرة صياغة الاستراتيجية الحضارية، أداة له، وشرطا لتحقيقه، وضمانا للمستقبل.

المراجع

1 - باللغة العربية

البدري، حسن: الحرب في أرض اسلام، القاهرة، 1976.

حمدان، جمال: شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، 4 أجزاء، القاهرة 85-1968.

حمدان، جمال: العالم الاسلامي اليوم، القاهرة.

حمدان، جمال: 6 اكتوبر، الاستراتيجية العالمية، القاهرة، 1974.

عبدالملك، أنور: ريح الشرق، القاهرة، 1984.

فخري، أحمد: مجلة «دفاع»، (رئيس التحرير).

2- باللغة الاجنبية

ABDALLA, ISMAEL-SAABRI, et al: Images of the Arab future London, 1983

ABDEL-MALEK, A. Social Dialectics: 1: Civilizations and social Theory, London, 1981

ABDEL-MALEK, A. Social Dialectics: 2: Nation and Revolution, London, 1981

ABDEL-MALEK, A.: ed al: Sociologie de l'impérialisme, Paris, 1971

ABDEL-MALEK, A.: From Developmentalism to the civilizational Quest - A Mission for The United Nations University, Madrid, 1980

ALATAS, S.H.: Intellectuals in Developing Societies, London, 1977

ARMYTAGE, W.H.G.: A social History of Engineering, London, 1970

ARON, R.: Paix et guerre entre les nations, Paris, 1962

ARRUPE, PEDRO, S.J. (PRES. J. Y. CALVEZ, S.J.): Ecrits pour Evangéliser, Paris, 1985

BARNEY, G.O., ed et al: The Global 2000 report to the President, London, 1982

BERGHAHN, V.R.: Militarism, London, 1981

BOFF, L.: Jesus Christ, Liberator, New York, 1984

BOOTH, K.: The Evolution of Strategic Thinking in contemporary Strategy, 22-49, London, 1975

BOSC, R.: Guerres Froides et Affrontements, Paris, 1973

BOUTHOUL. G. CARRERE R., ANNEQUIN J.L.: Guerres et Civilisations, Paris, 1979

BOZEMAN, A.B.: Politics and Culture in International History, Princeton, 1960

BRACKEN, PAUL: The Command and Control of Nuclear Forces, New Haven & London, 1983

BRODE, J.: The Process of Modernisation, Cambridge (IJSA), 1969

BROWN, L.A.: Innovation Diffusion. A new Perspective, Methuen, 1981

BROWN, LESTER R. ed et al: State of the World, New York London, 1984

BRACKEN, P.: The Command and Control of Nuclear Forces, Binghamton, 1983

BUCHAN, D.: Western Security and Economic Strategy towards the East, Cambridge, 1984

BUZAN, B., BARRY JONES, R.J.: Change and the Study of International Delations: The Evaded Dimension London, 1981

CALCOVORESSI, P.: World Politics since 1945, Harlow 1982

CETRI; The Food Weapon, Louvain-la-Neuve, 1983 (mimeo)

CHALIAND, G. - RAGEAU, J.P.: Atlas Strategique, Paris, 1983

CLARKE, JOHN J. ed.: Geography and Population, Oxford, 1984

COLE, S. + MILES J.: Worlds Apart, Brighton, 1984

COX C. + SCRUTON, R.: Peace Studies: A critical survey, London, 1984

GPC. The Twelfth National Congress of the CPC, Beijing, 1982

CROW, B. + THOMAS, A.: Third World Atlas, Philadelphia, 1982

ECONOMIST (THE), Europe's Technology Gap, 110-99, 24 Xl (1984)

EIU, World Outlook 1984, London, 1984

ETRILLARD G. + SUREAU, F.: A l'Est du Monde, Paris, 1983

FEIGENBAUM, E . A . + MC CORDUCK, p .: The Fifth Generation Barnstable, 1983

FEIGENBAUM, EDWARD A.; and McCORDUCK PAMELA, EDS.: The Fifth Generation - Artificial Intelligence and Japan's Computer Challenge to the World, Reading, Mass., 1983

FINER, S. E.: Comparative Government, Harmondsworth, 1984

FOBES, J. E.: A Framework for considering the Future of International Organizations, San José, 1984

FRANK A.G.: Dependent accumulation and under-development, London, 1978

GOONATILAKE, S.: Aborted Discovery, London, 1984

GORCE, P.M., de la: L'Etat de Jungle, Paris,]982

GORCE, P.M.; de la: La Guerre et l'Atome, Paris, 1985

GUTIERREZ, G.: A Theology of Liberation, New York, 1978

HAKIM, J.: International Banking, A New Awakening, The Economist, London III-84

HALLIDAY, F.: The Making of the Second Cold War; London, 1983

HERALD TRIBUNE, Aerospace, A Special Report, Paris, 1984

HOLLAND, S.,ed.: Out of Crisis, Nottingham, 1983

HOWARD, M: The causes of wars, London, 1983

HU SHENG: Imperialism and Chinese Politics, Beijing, 1981

HUSlN ALI, S.: Alignment and Non-Alignment: A General Perspective, Ilmu Masyarakat, 3, VII-IX, 83, Kuala Lumpur

IISS: Defence and Consensus: The Domestic Aspects of Western Security, Parts, I. II + III, Colchester, 1983

IISS: The Conduct of East-West Relations in the 1980s, Parts I, II + III, Colchester, 1984.

IISS: The Military Balance; 1984-1985, London, 1984

IISS: Strategic Survey, 1983-1984, London, 1984

Informatique, Le Monde, 12223, 15/5/84

IPSA. The new International Economic Order and Political Development in the Asian-Pacific Region, Tokyo, 1982

ISSA, L'economie demain: les Ocèans Lyon, 1977

ITO KOBUN: Japan's Defense: Its Present and Future The NATO Defence College, Roma, June 1985.

JOFFE G. : The Middle East and North Africa 1984, ETU Annual Regional Review, London. 1984

JOHNSTON, R.J.: Geography and the State, London, 1982

KAWATA, T.: On Contemporary lnternational Relations - A Japanese View, Tokyo, 1980

KINDER, H. + HILGEMANN, W.: The Penguin Atlas of World History, Vol. II, Harmondsworth, 1978

KIRBY, S.: Towards thc Pacific Century: Economic Development in the Pacific Basin, London 1983

LEIDEN, C. + SCHMITT. K.M.: The Politics of Violence: Revolution in the Modern World, Englewood Cliffs, 1968

LEONTIEF, W.W.: The World Economy of the Year 2000, in Scientific American, Vol. 243, N°3, IX (1980), 231-207

MAEDA, H.: The Regulation of Armaments for Asia, Tokyo, 1983

MEACHAM, J.: The Technology of Nuclear Weapons, The Economist, IX, 1984

MEACHAM, J., ed. et al: A Transatlantic Debate over Emerging Technologics and Defence Capabilities: A Watershed for the Alliance, London, 1984

MEDIANSKI, F.A. + COURT, D.: The Soviet Union in Southeast Asia. London 1984

MOISI, D., ed.: Crises et Guerres au XXe siècle: Analogies et Différences, Paris, 1981

MTCHEDLOV, MIKHAEL: Le Socialisme, un type nouveau de civilisation. Moscou. 1983

NAGAI, M., ed: Development in the non-western World, Tokyo 1984

NAGAI, M: The Effects of Nuclear Armament - a proposal on promoting studies in social sciences and humanities, Tokyo.

NETTL, J.P. + ROBERTSON, R.: International Systems and the Modernization of Societies, London, 1968

O'BRIEN, R.C. ed.: Information, Economics and Power, London. 1983

ODELL, P.R.: Oil and World Power, Harmondsworth, 1983

PAXTON JOHN: The Statesman's Year-Book 1984-1985, 121st ed., London, 1985

PETERS.A.: Die neue Kartographie, New York, 1983

POIRIER, L.: Essais de stratègie théorique, Paris, 1983

PRIMAKOV. Y.M.: The East after the Collapse of the Colonial System, Moscow, 1983.

ROBERTSON, D.: Modern Politics, A dictionary of, London, 1985

ROWLEY, A.: Picking up its skirts to dance to Washington's tune (World Bank), Far Eastern Economic Review, 65-88, IX 1984

SCHMIDT, C., ed.: La paix indésirable? Paris, 1984

SCOTT, A.M.: The dynamics of interdependence, Chapel Hill, 1982

SEKI. H.: Japan in the Glolbal Transformation Process, Mimeo. Ipshu 1984

SEKI, HIZOHARU, Ed.: International Symposium on the Reunification of Korea and Peace in Asia, (in printing), Tokyo, 1985

SIVARD, R.L.: World Military and Social Expenditures, 1983, Washington, 1983

SKLAIR, L.: The Sociology of Progress, London, 1970

SMALLEY, C.: The Soviet Merchant Fleet's Role in the USSR's Global Strategy, London, 1983

STEWART - SMITH, G.: A Vital US Analysis of the World Balance of Power, London, 1983

STODDART, D.R., ed.: Geography, Ideology and Social Concern, Oxford, 1981

STPRI, Armaments or Disarmament? Stockholm, 1983

SIJNDERLAND, R.: Australia's emerging regional defense strategy, Canberra, 1984

TAYLOR, C.L. + JODICE, D.A.: World Handbook of Political and Social Indicators, Vol. I + II, New Haven + London, 1983

TAYLOR, Charles Lewis; and JODICE, David A.; Eds: World Handbook of Political and Social Indicators, 3rd ed., revised, New Haven and London 1983, 2 vols.

THEE, M., The State of the Globe: Rethinking Problems of the Nuclear Arms Race, Bulletin of Peace Proposals, Vol. 15, N °4, Saint-Paul, 1984

THOMPSON W. R., ed.: Contending Approaches to World System Analysts, Beverly Hills, 1983

UNITED NATIONS, Study on Israeli Nuclear Armament, New York, 1982

VAYRYNEN, R.: Economic Fluctuations, Technological Innovations and the Arms Race in a Historical Perspective, in Cooperation and Conflict, XVIII, 1983 135-159.

WALLERSTEIN I.: Pattern and Prospectives of the Capitalist World Economy, New York, 1981

WALLERSTEIN, I.: The Rise and Future Demise of the World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis, Comparative Studies in Society and History, 16, 1974, 387415

WATSON A.: Diplomacy, London, 1982

WOODWARD K. ed: The myths of information: Technology and post-industrial Culture, Madison, 1980

WORLD BANK: Annual Report 1984, Washington D.C., 1985

WORLD BANK: World Development Report 1985, 1985

المؤلف في سطور:

د. أنور عبد الملك

* من مواليد القاهرة عام 1924 م.

* حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية عام 1964 من جامعة باريس - السوربون بفرنسا، كما حصل على دكتوراه الدولة في الآداب من نفس الجامعة.

* شارك في العديد من النشاطات والمؤتمرات والندوات وحلقات البحث العربية والدولية، بالإضافة إلى نشاطه كمحاضر وأستاذ زائر في عدة جامعات عربية وأجنبية.

* له العديد من المقالات والأبحاث والمؤلفات، بعضها باللغة العربية، والبعض الآخر باللغة الفرنسية، وترجمت إلى لغات أخرى. ومن هذه الكتب: «مصر مجتمع يبنيه العسكريون» وكتاب «مدخل إلى الفلسفة» وكتاب «دراسات في الثقافة الوطنية» ودراسات أخرى تتناول المجتمع المصري من جوانب متعددة.

* عضو في عدة هيئات، وجمعيات علمية وأكاديمية عربية ودولية.

* يعمل حاليا كأستاذ بمشروع جامعة الأمم المتحدة بفرنسا.



الصهيونية غير اليهودية

تأليف: ريجينا الشريف

ترجمة: أحمد عبدالله العزيز